الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية
ودورها في حماية السيادة الوطنية

إعداد: د. علي حسون

2018

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	9
الباب الأول: الدبلوماسية البرلمانية	10
الفصل الأول: الدبلوماسية وأنواعها	10
المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية وتعريفها	12
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية	12
المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية	13
المبحث الثاني: أنواع الدبلوماسية	15
المطلب الأول: أشكال الدبلوماسية	15
أولاً: دبلوماسية القمة	15
ثانياً: دبلوماسية الأزمات	15
ثالثاً: دبلوماسية التحالفات	15
رابعاً: الدبلوماسية الأمنية	16
المطلب الثاني: تقسيمات الدبلوماسية الموازية	17
أولاً: الدبلوماسية الاقتصادية	17
ثانياً: دبلوماسية المجتمع المدني	18
ثالثاً: الدبلوماسية العمومية	19
رابعاً: دبلوماسية العولمة	20
خامساً: دبلوماسية الثنائية أو التقليدية	21
سادساً: الدبلوماسية البرلمانية	22
سابعاً: دبلوماسية المنظمات الدولية	22
ثامناً: دبلوماسية المؤتمرات الدولية	23
تاسعاً: الدبلوماسية الشعبية	24
عاشراً: الدبلوماسية الوقائية	24
الفصل الثاني: تطور الدبلوماسية البرلمانية	25
المبحث الأول: نشأة الدبلوماسية البرلمانية ومبررات ظهورها	25
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية	26
المطلب الثاني: مبررات ظهور الدبلوماسية البرلمانية	29

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: ماهية العمل الدبلوماسي البرلماني	30
المطلب الرابع: أهداف الدبلوماسية البرلمانية	31
المطلب الخامس: صور وأشكال الدبلوماسية البرلمانية	33
أولاً: الدبلوماسية الاستكشافية ودبلوماسية المساعي الحميدة	33
ثانياً: دبلوماسية التأثير	33
ثالثاً: دبلوماسية التكوين	34
رابعاً: دبلوماسية تبادل الزيارات	34
خامساً: دبلوماسية التمثيل	35
سادساً: دبلوماسية الرقابة الانتخابية	35
سابعاً: الدبلوماسية المختلطة	35
المطلب السادس: دور البرلمانيّين في تعزيز العلاقات الدولية	35
المبحث الثاني: خصائص الدبلوماسية البرلمانية ومعوقاتها	37
المطلب الأول: خصائص الدبلوماسية البرلمانية	37
المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية البرلمانية	37
المطلب الثالث: العلاقات الدولية وموقع الدبلوماسية البرلمانية	39
أولاً: مفهوم العلاقات الدولية	39
ثانياً: مدارس العلاقات الدولية	40
المطلب الرابع: الدبلوماسية البرلمانية، وموقعها من العلاقات الدولية	41
أولاً: الأمم المتحدة والدبلوماسية البرلمانية	42
ثانيا: الاتحاد البرلماني الدولي	43
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الدبلوماسية البرلمانية وسماتها	44
المطلب الأول: أبرز العوامل المؤثرة	44
أولاً: الرأي العام	45
ثانياً: النظام السياسي	45
ثالثاً: الأحزاب السياسية	46
رابعاً: جماعات الضغط	47
خامساً: القائد	47
سادساً: كفاءة البعثة الدبلوماسية البرلمانية	48

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية البرلمانية	48
الفصل الثالث: دور الدبلوماسية البرلمانية في حل النزاعات والرقابة الإنتخابية الوطنية	50
المبحث الأول: دور الدبلوماسية البرلمانية في حل النزاعات	50
المطلب الأول: نماذج عن مشاركة الدبلوماسية البرلمانية في حل النزاعات	50
المطلب الثاني: دور البرلمان في منع الأزمات	52
المبحث الثاني: مكانة المراقبة البرلمانية الدولية في الانتخابات الوطنية	56
المطلب الأول: الدور الريادي لمنظمة الأمم المتحدة في خلق القواعد القانونية لتكريس نظام المراقبة الدولية للانتخابات الوطنية	56
المطلب الثاني: فرق المراقبة الدولية للانتخابات	59
أولاً: المنظمات الإقليمية والدولية	59
ثانياً: المنظمات غير الحكومية	60
ثالثاً: المنظمات البرلمانية	60
رابعاً: المراقبون الوطنيون	60
المطلب الثالث: مميزات فرق المراقبة الدولية للانتخابات المشكلة من أعضاء بالمنظمات الدولية (حكومية)	60
المطلب الرابع: مميزات فرق المراقبة الدولية للانتخابات(البرلمانية – غير الحكومية)	62
المبحث الثالث: نماذج وخصوصية عمل بعض المنظمات البرلمانية الإقليمية والأوروبية في عملية مراقبة الانتخابات الوطنية وتميزها عن المراقبة الدولية الحكومية وغير الحكومية	62
المطلب الأول: حالة البرلمان الأوروبي	62
المطلب الثاني: حالة الجمعية البرلمانية للفرانكفونية	64
المطلب الثالث: الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا	65
المطلب الرابع: خصوصية الرقابة البرلمانية وتميزها عن المراقبة الدولية الحكومية وغير الحكومية	66
الباب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية والسيادة	69
الفصل الأول: نشاط الامانة العامة للشؤون الخارجية (2008– 2013)	69
المبحث الأول: نشاط الامانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام 2008	70
المطلب الأول: الوفود البرلمانية الى الخارج	70
المطلب الثاني: الندوات	73
المطلب الثالث: التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي	73

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: التعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية	74
أولاً: فيما يتعلق بانشاء وحدة استشارية لتحليل الموازنة	75
ثانياً: فيما يتعلق ببناء قدرات مجموعة الموظفين في مجلس النواب اللبناني	76
المبحث الثاني: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام 2009	76
المطلب الأول: الوفود البرلمانية الى الخارج	77
المطلب الثاني: بروتوكولات التعاون وزيارات الوفود	78
المطلب الثالث: الندوات والدورات التدريبية	79
المبحث الثالث: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام2010	80
المطلب الأول: الوفود البرلمانية الى الخارج	80
المطلب الثاني: بروتوكولات التعاون وزيارات الوفود	83
المطلب الثالث: الندوات والدورات التدريبية	83
أولاً: مؤسسة وستمنستر للديمقراطية	83
ثانياً: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسي	85
ثالثاً: المعهد الوطني للادارة – ENA – باريس	85
رابعاً: الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	85
خامساً: المعهد الوطني الديمقراطي(NDI)	85
المبحث الرابع: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام ٢٠١١	86
المطلب الأول؛ الوفود البرلمانية الى الخارج	86
المطلب الثاني: بروتوكولات التعاون وزيارات الوفود	88
المطلب الثالث: المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية	89
المطلب الرابع: برامج التعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب	90
أولاً: برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)	90
ثانياً: البرنامج التدريبي لخريجي الجامعات في البرلمان اللبناني	90
ثالثاً: مؤسسة وستمنستر للديمقراطية	90
رابعاً: المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)	92
خامساً: مركز التنمية الدولية / جامعة ولاية نيويورك	92
المبحث الخامس: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام 2012	93
المطلب الأول: الوفود الرسمية الى لبنان	93

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: الوفود البرلمانية الى الخارج	93
المطلب الثالث: المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية	95
المطلب الرابع: برامج التعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب	97
أولاً: برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)	97
ثانياً: مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD)	99
ثالثاً: المعهد الديمقراطي الوطني(NDI)	101
رابعاً: مركز التنمية الدولية في جامعة ولاية نيويورك (SUNY/CID)	102
المبحث السادس: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام2013	102
المطلب الأول: الوفود والزيارات الرسمية	102
المطلب الثاني: الوفود البرلمانية الى الخارج	103
المطلب الثالث: النشاطات الثقافية	104
المطلب الرابع: المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية	105
أولاً: النشاطات والتدريبات	105
ثانياً: استضافة الوفود البرلمانية العربية وهيئات من المجتمع المدني وخريجي الجامعات اللبنانية	106
ثالثاً: المشاركة في نشاطات وندوات دولية	107
المطلب الخامس: برامج التعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب	107
أولاً: برنامج الامم المتحدة الانمائي(UNDP)	107
ثانياً: مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD)	108
الفصل الثاني: مفهوم السيادة بين ضرورته للدولة وتطور قواعد القانون الدولي العام	109
المبحث الأول: النشأة المشتركة لمصطلح السيادة والدولة بمفهومها الحديث	111
المطلب الأول: مفهوم السيادة المطلقة	112
أولاً: مفهوم السيادة	113
ثانياً: الانتقادات الموجهة لمفهوم السيادة التقليدية المطلقة	117
الفصل الثالث: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية تحمي السيادة وتدعم القضايا العربية وفلسطين	123
المبحث الأول: القرار 425 وتفاهم نيسان	123
المطلب الأول: القرار 425	123
أولاً: نص القرار 425	123
ثانياً: نص القرار 426	124

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: نص التوصية الصادرة عن اللجان اللبنانية المشتركة في مجلس النواب اللبناني بشأن القرار 425	124
رابعاً: مداخلة دولة رئيس مجلس النواب نبيه بري بشأن القرار 425 في خلال الجلسة النيابية المشتركة لمناقشة التهديد الأميركي بضرب العراق بتاريخ 17| 2| 1998	125
خامساً: في لقاء وفد من الإعلاميين العرب والأجانب الرئيس بري: المقاومة مقاومة الشعب اللبناني. تاريخ 19 آذار 1999.	127
المطلب الثاني: تفاهم نيسان	128
أولاً: تقرير الأمم المتحدة بشأن مجزرة قانا	128
ثانياً: نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتغريم إسرائيل التكاليف الناشئة عن قصفها مقر القوة الدولية في قانا في 18 نيسان 1996	129
ثالثاً: إجتماع الإتحاد البرلماني العربي في قانا	130
المبحث الثاني: التحرير عام 2000 والقرار 1701	132
المطلب الأول: جلسة مجلس النواب التاريخية في بنت جبيل العام 2000	132
المطلب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية والقرار 1701	133
أولاً: لقاء الرئيس برّي ورايس في عين التينة 24/ 7/ 2006	133
ثانيًا: لقاء الرئيس بري وولش في عين التينة 5 / 8 / 2006	136
ثالثًاً: الرئيس بري يعتصم في مجلس النواب ضد الحصار	138
رابعا": نص القرار 1701	139
المبحث الثالث: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية وقضايا العرب وفلسطين	143
المطلب الأول: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية والقضايا العربية	143
أولاً: انشاء برلمان عربي موحد يشرع لسوق عربية مشتركة	143
ثانيًا: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية والمرأة العربية	147
المطلب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية وقضية فلسطين	150
أولاً: قطع كل أشكال العلاقات مع اسرائيل.	150
ثانياً: إنشاء لجنة لدعم فلسطين في الإتحاد البرلماني العربي	152
ثالثاً: تبني المطالبة بطرد إسرائيل من البرلمان الدولي	154
المراجع بالعربية	155
المراجع بالأجنبية	159
الملاحق	161

مقدمة

يرتبط مفهوم الدبلوماسية بالعلاقات الدولية حيث تأخذ هذه العلاقات أشكال مختلفة يتم بواسطتها التواصل السياسي بين الدول والمنظمات الدولية. والدبلوماسية البرلمانية تتيح للبرلمان مجالاً للإتصال بين برلمانات الدول وهذا التواصل يشكِل أهم المهام في السياسة الخارجية للبرلمان. إذ لم تعد الدبلوماسية حكراً على السلطة التنفيذية الممثلة بالحكومة أو ما يطلق عليه "دبلوماسية الحقائب المقفلة" فقد تغيرت مفاهيم الدبلوماسية على مر السنين والعصور طرائق وأشكال عملها.

بعد ظهور مصطلح العولمة ظهرت أنواعاً جديدة للدبلوماسية الرسمية، بعيدة كل البعد عن الدبلوماسية السرية والمغلقة، فأمام تطور وسائل الإتصال التكنولوجية أصبح من الصعوبة بمكان أن تبقى هذه الدبلوماسية أسيرة أشخاص محددين فالتفاعل تطلب أن يتغير هذا النمط نحو الوضوح والشفافية، ولأجل ذلك فإن البرلمانات بوصفها ممثلة للسيادة الشعبية قادرة على القيام بهذا الدور الذي تطلب مقتضيات العصر من التطور، فتتحول إلى منبر للشعوب وممثلي المجتمع المدني سيما وأن هذه الدبلوماسية البرلمانية تطورت بإنشاء منظمات إقليمية كالإتحاد البرلماني العربي والإسلامي والإتحاد البرلماني الدولي كأداة تعبير دولية لتطلعات الشعوب.

تصدَرت الدبلوماسية البرلمانية واجهة أنواع وأشكال الدبلوماسية الموازية، فهي كدبلوماسية شعبية وأهلية تساهم اليوم في العمل الدبلوماسي بشكل فاعل فلم يعُد دور البرلمان مقتصراً على الوظائف التقليدية: التشريع والرقابة وإقرار السياسات العام والموازنة فبالرغم من أهمية هذه الوظائف إلا أنها تتطلب إلى جانبها وظيفة متعلقة بقدرة التواصل الخارجي على شرح السياسات العامة للدولة وللتواصل عبر قنوات تمثل النبض الشعبي.

تنامت الأدوار المتعددة للبرلمان وكان أبرزها العلاقات الخارجية والمجلس النيابي اللبناني ومواكبة لتطور العصر أنشأ أمانة عامة للشؤون الخارجية في العام 1993 أناط بها صلاحية العلاقات الدبلوماسية البرلمانية حيث تولَت مديرياتها هذه المهمة نجاح باهر، إذ استطاعت أن تتواصل مع عدد من المنظمات الدولية لتطوير أداء العمل الدبلوماسي البرلماني وبدا ذلك واضحاً في التواصل عبر المؤسسات البرلمانية المعنية في الإتحاد البرلماني العربي وإتحاد البرلمانات الإسلامية بتفعيل هذه الدبلوماسية أثناء الإحتلال الإسرائيلي الغاشم لجنوب لبنان والبقاع الغربي، حيث أصبح البرلمان اللبناني منبراً للتعبير ولفضح ممارسات العدو الإسرائيلي، مثال على ذلك لجنة التضامن مع الجنوب والبقاع الغربي إذ تميزت الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية كحالة فريدة في العالم كونها ارتبطت بمفهوم السيادة فإلى جانب بندقية المقاومة التي دحرت العدو الصهيوني وحررت الأرض كانت الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية تتحرك بدينامية نشيطة في كل المحافل الدولية والعربية لشرح ودعم حق لبنان في استرجاع أرضه المحتلة ولعل في محطات كثيرة كانت هذه الدبلوماسية تمارس دورها بشكل يتزامن مع المقاومة، ففي مجزرة قانا الأولى اجتمع الإتحاد البرلماني العربي في قانا في رسالة دعم واضحة كما اجتمع مجلس النواب اللبناني في جلسة تاريخية في بلدة بنت جبيل بعد التحرير عام 2000 ولدى عجز الدبلوماسية الحكومية عن القيام بدورها الطبيعي في عدوان تموز 2006 برز دور استثنائي

للرئيس بري في قيادة المفاوضات مع الجانب الأميركي والأوروبي ونجح في الذود عن حياض الوطن فكان الدبلوماسي البارع الذي أرهق مفاوضيه كما أرهقتهم صليات المقاومة فأثمر القرار 1701 الذي حفظ لبنان ومقاومته.

ودائماً لفلسطين القضية المركزية للعرب الذي حملت الدبلوماسية البرلمانية همومها حين تولَى الرئيس برّي رئاسة الإتحاد البرلماني العربي فكشف مخططات التهويد الصامت للقدس في البرلمان الدولي وفضح القوانين العنصرية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي المزعوم بحق الشعب الفلسطيني كما تبنى المطالبة بطرد إسرائيل من البرلمان الدولي.

حاولنا في هذا الكتاب أن نضع بين يدي القارىء تجربة الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية منذ العام 1992 خلال خمس وعشرين سنة، هذا اليوبيل الفضي من الإنجازات الوطنية وتطور الدبلوماسية البرلمانية إذ هدفنا من هذا الإسهام ان نقدم ثمار تجربة برلمانية غنية توضح عمل هذه المؤسسة البرلمانية في خدمة الوطن وقضاياه القومية.

الباب الأول: الدبلوماسية البرلمانية

يتمتع البرلمان بأدوار كثير على الصعيدين الوطني والدولي فإلى جانب المهمات التقليدية للبرلمان في التشريع والرقابة يبرز دور خارجي ينطلق من هذا الدور الممثل للسيادة الشعبية على الصعيد الدولي، حيث يترجم هذه التطلعات فينقلها عبر جهازه الخارجي إن جاز التعبير إلى المحافل الدولية، الدول الديمقراطية عمدت إلى توسيع شبكة علاقاتها الخارجية للمساهمة في تحقيق مصالحها في ظل تشعب هذه العلاقات وتعقيداتها وزيادة الاعتماد المتبادل بين الشعوب في مختلف المجالات الإنسانية. فالدبلوماسية البرلمانية تمارس سياسة الدبلوماسية الجماعية المنفتحة عبر المنظمات الدولية والإقليمية الواسعة الإنتشار وترسم السياسة الاستراتيجية للدولة وتسخر كل إمكاناتها المتنوعة عبر لجان الصداقة البرلمانية والوفود الزائرة لتشكل دبلوماسية موازية إذ وبكل صراحة لم تعد الدبلوماسية الحكومية مهما بلغت من قدرات أن تحيط بكل جوانب هذه العلاقات المتشعبة. تضم الدبلوماسية الموازية أنواعاً وأشكالاً كثيرة من دبلوماسية الأزمات ودبلوماسية التحالفات والدبلوماسية والدبلوماسية الأمنية...كل ذلك يجعل من الدبلوماسية البرلمانية ضرورة لحمل عبء هذه المهمات إذ أن التكامل بين الدبلوماسية الحكومية والبرلمانية تشكل ما يُسمى ب "دبلوماسية الدولة".

الفصل الأول: الدبلوماسية وأنواعها

إن تأصيل فكرة الدبلوماسية التقليدية منذ نشأتها وتطورها، تحتم على الباحث أن يتعرض للشروحات العديدة والمختلفة للفقهاء الذين تعرضوا لهذه الفكرة، حيث ارتبط تاريخ الدبلوماسية بتطور العلاقات والمعاهدات والمفاوضات الدولية، لذلك لا يوجد تعريف موحد للدبلوماسية، حيث انقسم الفقه إلى اتجاهين:

الإتجاه الأول: أخذ بالمفهوم الضيق للدبلوماسية، بينما أخذ الإتجاه الثاني بالمفهوم الواسع لها.

وقد مرَ تطور الدبلوماسية في العديد من المراحل، حيث عرفت الجماعات البشرية البدائية الدبلوماسية ومارستها، كما كان للإسلام دور كبير في تعزيز العمل الدبلوماسي إلى أن وصل لذروته في القرن التاسع عشر وصولاً إلى يومنا هذا.

لقد شكل إقدام الثورة البلشفية في روسيا على نشر الاتفاقات والمعاهدات السرية للحلفاء إبان الحرب العالمية الأولى إيذاناً بأفول حقبة الدبلوماسية التقليدية، حيث لعبت الدبلوماسية السرية دوراً مرموقاً في خدمة أهداف الدول الاستعمارية وفي سياساتها لاقتسام المغانم والأملاك في المستعمرات (اتفاقية سايكس بيكو 1916، وعد بلفور 1917). وعلى الرغم من أفول الدبلوماسية التقليدية في ذلك التاريخ إلا أن الملامح العامة للدبلوماسية المعاصرة لم تكرس رسمياً إلا في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في 28 نيسان1961.

لقد تأثرت الدبلوماسية الجديدة بالتطورات السياسية والتكنولوجيا المعاصرة .فازدياد سرعة المواصلات الجوية والإلكترونية قرب المسافات وأعطى دفعاً قوياً درجة التداخل، كما أن توسع التجارة وازدياد التعامل الاقتصادي والثقافي والسياحي والعلمي، جعل من الاعتماد المتبادل بين الشعوب والدول ظاهرة سياسية رئيسية .كما أن مجمل هذه

التطورات سهلت على رؤساء الدول ووزراء الخارجية القيام بالمهام الدبلوماسية مباشرة عن طريق الاشتراك في المحادثات الدولية وحضور المؤتمرات السياسية والعودة إلى عواصمهم في غضون ساعات أو أيام قليلة، فتوسعت دبلوماسية القمة بدرجة كبيرة (مثل مفاوضات اتفاقية سالت 1 في 26 أيار 1972 وسالت 2 في18 حزيران 1979 حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية، دبلوماسية الخطوة خطوة، الدبلوماسية المكوكية).

كما أكثر الرؤساء من استخدام إيفاد الممثلين الشخصيين في مهمات دبلوماسية خاصة ولجأت الحكومات إلى استخدام أسلوب الحملات الدبلوماسية لشرح وجهات نظرها في موضوع هام وتحرص على شرحه على نطاق واسع . كما أن زيادة عدد الدول وزيادة الاعتماد فيما بينها نمىّ ظاهرة المنظمات الدولية، السياسية وغير السياسية، والقارية والإقليمية وظاهرة التكتلات الدولية الثابتة (حلف الناتو، الاتحاد الأوروبي، منظمة عدم الانحياز)، بحيث أصبحت هذه المنظمات الميدان الأول للدبلوماسية الدولية.

ويشير البعض في هذا المجال إلى أن الدول الشيوعية نفسها قد أدركت ضرورة التخلي عن النظرة الشيوعية التقليدية في احتقار ((التسويات)) والحلول الوسط والاتفاقيات المعقودة مع الدول الرأسمالية، وذلك بحكم توسع مصالحها وتشابك هذه المصالح وتوحدها في بعض الحالات مع غيرها من الدول .كما أن حيازة المعسكرين للأسلحة النووية ونشوء توازن رعب نووي فرض ما يمكن تسميته ((بالدبلوماسية النووية)) والتي تقتضي تجنب الصدام النووي والدمار الشامل بين المعسكرين الشرقي والغربي عن طريق الاتفاقيات الخاصة (اتفاقية سالت) والاتصال السريع عن طريق الخط الأحمر التليفوني بين الكرملين والبيت الأبيض (سابقاً).

ويبقى أن هدف الدبلوماسية الأعلى هو إنجاز المصالح في مجال العلاقات لخارجية من خلال التفاوض والتفاهم، إلا أنها مع ذلك لا تكون بديلة عن حيازة أسباب القوة والمنعة الذاتية للدول. فالدبلوماسية والقوة يحتفظان بعلاقة متوازنة بحيث تدعم كل منها الأخرى ويعتبر الكاتب والفيلسوف الفرنسي ريمون ارون إن للقوة دورا أساسيا لتحقيق أهداف الدول، ويرى أن العلاقات الدولية لا يديرها سوى شخصيتان هما " الدبلوماسي والجندي.[1] إن مما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وانما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة.

[1] ARON, RAYMOND:Paix et guerre entre les nations ,Calmann-Lévy, 2004, p.165

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية وتعريفها

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

الدبلوماسية "Diplomatie" مصطلح يوناني الأصل، انتقل إلى اللاتينية ومنها إلى اللغات الأوروبية، وأصل معناه "**الوثيقة المطوية** "نسبة إلى الاسم اليوناني القديم Diploma، وعندما انتقل إلى اللغة اللاتينية فإنه استعمل في معنيين[1].

الأول: معنى الشهادة (الوثيقة)، التي يتبادلها الملوك في علاقتهم الدبلوماسية التي تمنح حاملها امتيازا معيناً، والتوصيات بحسن استقباله واحترامه، وفي ضوء هذا الاستعمال عرفت اللغة الفرنسية ومن بعد باللغة العربية كلمة ديبلوما Diploma أي المطوية بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين.

أما المعنى الثاني فإنه يتعلق باستعمال الرومان كلمة دبلوماسية بما يفيد طباع المبعوث الدبلوماسية، وما تقتضيه هذه الصفة من الأدب والمودة المصطنعة وتجنب أسباب النقد، وهذا ما قصدت إليه كلمة Diplome اللاتينية بمعنى الرجل المنافق ذي الوجهين، ومنها اشتق في اللغة الفرنسية Depliorae بمعنى مخادع وبعد قيام الأمم المتحدة عام 1945، قامت اللجنة السادسة بوضع مشاريع اتفاقيات دولية لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وهي اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963.[2]

طرحت عدة تعريفات للدبلوماسية، وركز كل تعريف منها على جانب معين من جوانب العمل السياسي، فبعض التعريفات ركزت على الجانب الوظيفي فعرفتها (العمل الرسمي لتوجيه العلاقات بين الدول).

وذهبت بعض التعاريف إلى أن الدبلوماسية هي، علم العلاقات الدولية ومن بين أصحاب هذا الاتجاه(**شارل كالفو، Charles Calvo**) الذي عرفها(علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الاتفاقيات) والواقع أن التعاريف التي تذهب إلى أن الدبلوماسية هي علم مستقل، تعاريف منتقدة لأن الدبلوماسية، في الواقع هي فرع من فروع القانون العام وليست علم مستقل وهذا ما أكده الفقيه (**جنيه**) الذي عرف الدبلوماسية بأنها(فرع من فروع القانون العام الذي يهتم على وجه الخصوص بتوجيه وتنظيم العلاقات الخارجية للدول ويشرط تمثيل هذه الدول في الخارج وادارة المسائل الدولية وكيفية توجيه المفاوضات).[3]

أما الفقيه (**براديه فودريه،Pradier-Fodéré**) فيعرفها بأنها: (فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلاد الأجنبية، والعمل على ألا تنتهك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج وادارة الشؤون الدولية وتولى أو متابعة المفاوضات السياسية).[4]

---

[1] سعيد أبو عباة، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها وأنواعها وقوانينها،.دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009، ص 21.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2007 ، ص 221.

[3] سعيد ابو عبادة، الدبلوماسية مرجع سابق، ص 54.

[4] علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر 2004، ص11 .

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية.

لكلمة" الدبلوماسية "مدلول لغوي وآخر اصطلاحي.

الدبلوماسية لغة: هي كلمة يونانية الأصل (Diplomacy) وتعني الوثيقة الرسمية المطلوبة مرتين والصادرة عن الرؤساء السياسيين للمدن التي كان يتكون منها المجتمع الإفريقي القديم، وكان يطلق على هذه الوثائق أيضا خطاب التقديم (une lettre d'introduction) وذلك على أساس أنه خطاب تقديم المبعوث الدبلوماسي صادر من رئيس دولته إلى رئيس الدولة الأخرى المرسل لها هذا المبعوث، ويوضح صفة المبعوث وطبيعته وحدود مهمته.

تعريف الدبلوماسية اصطلاحاً: اختلف فقهاء وشراح القانون الدولي العام حول تعريف الدبلوماسية قانونياً أو اصطلاحياً، حيث ربط البعض هذا التعريف بالغرض من إنشاء البعثات الدبلوماسية، ولذلك عرف هذا البعض الدبلوماسية بأنها السياسية الخارجية للدولة، أو هي فن توجيه العلاقات الدولية، أو هي سياسة توجيه علاقات الدول بوسائل سلمية تتفق مع الأخلاق والآداب الدولية، أو هي علم العلاقات الدولية وفق التعامل مع الآخرين.

ويقترب البعض من هذا التعريف الأخير، فعرَفوا الدبلوماسية بأنها: "علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات "وبذلك يكون هذا التعريف الأخير أوسع من التعريف السابق عليه مباشرة، حيث ضمن كافة صور المفاوضات ضمن التعريف الذي وضعه وتصوره للدبلوماسية، أما البعض الآخر من الفقه فقد ربط بين تعريف الدبلوماسية وبين الأشخاص الذين يمارسون الوظائف الدبلوماسية 'وهم أعضاء السلك الدبلوماسي الذين يمثلون الوظيفة التي يؤديها الدبلوماسي حين يقوم بتمثيل دولته في الخارج أو خلال مفاوضات تجريها دولته مع غيرها من الدول، وبالتالي فإن هذا التعريف أشبه بمن فسر الماء بالماء، ولم يأتي بشيء يذكر في تعريف الدبلوماسية، أما البعض الآخر فقد مزج في تعريف الدبلوماسية بين التعريفين السابقين الأول والثاني، حيث عرف أنصاره الدبلوماسية بأنها: "فرع من فروع القانون العام الذي يهتم على وجه الخصوص بتنظيم وتوجيه العلاقات الخارجية للدول، وبشروط تمثيل هذه الدول في الخارج، وادارة المسائل الدولية وكيفية توجيه المفاوضات.[1]

الدبلوماسية بمعناها الدقيق:

يتمثل عمل الدبلوماسية في أوجه نشاط ثلاثة: مراقبة مجريات الأمور والحوادث، حماية مصالح الدولة، والمفاوضة في كل ما يهمها، وليس هذا بالعمل السهل، فمراقبة كل ما يمس بمصالح الدول في علاقتها ببعضها مع السمو على المصالح الخاصة والنزعات الحزبية مهمة ثقة واسعة النطاق تقتضي التحرز والحيطة في استقصاء مختلف المعلومات والتثبت من صحتها لتجنب الوقوع في الخطأ أو التعزيز وحماية مصطلح الدولة ومصالح رعاياها تتطلب ملاحظة تنفيذ المعاهدات واتباع قواعد القانون الدولي كما تتطلب التدخل في الوقت المناسب لمنع الإخلال بالحقوق أو المصالح الشرعية إن أمكن ذلك، أو للمطالبة بالإصلاح والتعويض عند الاقتضاء، وأما المفاوضة فتتناول مختلف الموضوعات ولمختلف الأغراض،

[1] منتصر سعيد حمودة، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008 ، ص12- 13.

تارة لتجنب إثارة المنازعات وتارة لتهدئتها وطوراً لتسوية الماضي وطوراً لتدبير المستقبل، كما أنها هي التي تمهد لعقد المعاهدات وإبرام الاتفاقيات التي يتم بها توثيق العلاقات وتدبير الحلول للمشكلات.[1]

وقد كان الأستاذ الفرنسي" **ريفيبيه**، " **Riviere** أكثر من التزموا بالإيجاز في تعريف الدبلوماسية، فاكتفى في ذلك بقوله أن: "الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة"،[2] وهذا التعريف على قصره أفضل من غيره وتنطبق عليه حكمة "خير الكلام ما قل ودل" إذ يبين في عبارة واضحة دقيقة ما هي الدبلوماسية إجمالاً دون التعرض لتفصيلات موضعها الملائم تمهيد سابق، أو شرح لاحق وبنود دقة هذا التعريف كذلك في وصفه للدبلوماسية بأنها علم وفن في نفس الوقت.

فالدبلوماسية إذن علم وفن في ذات الوقت، إنما تكون صفة الفن فيها الغالبة لأنه لا يكون للعلم قيمة حقة في مجال ممارستها أن لم تكن تصاحبه المواهب اللازمة لحسن الاستفادة فالدبلوماسية علم يجب تعلم قواعده، وهي فن يتعين الوقوف على أسراره. ومنه فإن اختلاف الفقهاء في القانون الدبلوماسي في تحديد تعريف الدبلوماسية وذهبوا إلى اتجاهات متعددة منها:

1- الدبلوماسية تعني المهنة (السلك ورجاله) أي أن الدبلوماسية تعني الوظيفة الدبلوماسية.
2- الدبلوماسية تعني الدهاء والكياسة: أي قدرة الشخص على أداء مهمته وتمثيل دوره وتحقيق رغباته بالدهاء والحيلة والمرونة في أداء عمله من أجل الوصول إلى الغاية التي يهدف إليها.
3- الدبلوماسية تعني فن المفاوضة، وذلك عن طريق ممثلين دبلوماسيين معتمدين لفض النزاعات بيت الدول بهذه الوسيلة.
4- الدبلوماسية تعني فن تمثيل الدول أي إجراء المفاوضات عن طريق ممثلين معتمدين لهذا الغرض.
5- الدبلوماسية تعني السياسة الخارجية للدولة، أي السياسة المهيمنة على سياسة الدولة الخارجية كسياسة الحياد أو عدم الانحياز والحرب، والمحافظة على سياسة التوازن الدولي.[3]

---

[1] علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005 ، ص 11.

[2] سعيد ابو عباة، الدبلوماسية مرجع سابق، ص 72.

[3] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 222.

المبحث الثاني: أنواع الدبلوماسية[1]

المطلب الأول: أشكال الدبلوماسية.

أولاً: دبلوماسية القمة "Summit Diplomacy "

فقد تأخذ الدبلوماسية أشكالا متعددة، منها: شكل" دبلوماسية القمة"Summit Diplomacy

ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة .لقد شاع هذا النمط من الدبلوماسية بعد نهاية الحرب الباردة. وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.

لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول، حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.[2]

وهذا ما يفسر أن معظم الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم الوصول إليها بعد الحرب العالمية الثانية كانت نتيجة دبلوماسية القمة، وكان لها أثر على مجرى العلاقات الدولية كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول.

ثانياً: دبلوماسية الأزمات "Crisis Diplomacy"

النمط أو الشكل الآخر للدبلوماسية هو" دبلوماسية الأزمات" "Crisis Diplomacy " ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة.[3]

لقد أضحت إدارة الأزمات الدولية إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة. ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.

لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول.[4] وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية.

ثالثاً: دبلوماسية التحالفات "Alliance Diplomacy"

وأما النمط الثالث للدبلوماسية المعاصرة فهو" دبلوماسية التحالفات" Alliance Diplomacy، وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية.

---

[1] Nassim Mokrani, Les nouvelles diplomaties, édition Casbah, Alger, 2009, p. 147

[2] De Guillaume (Devin) et Marie- Claude Smouts. les organisations internationales, Armand Colin , paris , 2011, p85.

[3] SIRACUS, JOSEPH M: Diplomacy: A Very Short Introduction, Oxford, university press, 2010, pp.181-184.

[4] Hamilton Keith and Professor Richard Langhorne, "The Practice of Diplomacy: Its Evolution, Theory and Administration, 2 edition ,p.24.

ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات .لقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية.

كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي .ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى وحسب الباحثان كايت هاميلتون KEITH HAMILTON وريتشارد لنقورن RICHARD LANGHORNE فإن الدبلوماسية قد دخلت مع تطور مسار التكتلات الدولية مرحلة جديدة من تحول الدبلوماسية في حد ذاتها.[1]

رابعاً: الدبلوماسية الأمنية "la diplomatie sécuritaire – Defense diplomacy " (القوات المسلحة: Military Power):

ويجمع هذا النوع من الدبلوماسية مجالين من النشاط:

- مجال دفاعي: أساسه عسكري،
- مجال أمني: ويحوي الجانبين العسكري والمدني،

فعلى المستوى المتوسطي يشكل التعاون الأمني في إطار 5+5 ومن خلال الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلنطي أحد أهم مظاهر الدبلوماسية الأمنية.[2]

تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية.

ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، وتصنف عادة في الوسائل الصلبة في قدرات الوطنية للدولة في المجال الخارجي، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام دائم حتى مع نهاية الحرب الباردة، ذلك أن الأداة العسكرية" تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية، بل أنها تمكن التفاوض من مركز القوة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها،ان النظرية الواقعية على اختلاف تياراتها وآراء المنظرين لها، ترى في القوة العسكرية عنصرا أساسياً في قدرة الدولة على الدفاع على مصالحها، وعلى حيازة الثقة والمصداقية لدى الدول الحليفة لها، وفي السابق كان يطلق على الدبلوماسية التي تقوم على التفاوض بناءا على ميزان القوة على الأرض بدبلوماسية الأساطيل الحربية Gunboat diplomacy.

وتستخدم القوات المسلحة بعدة أشكال .فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي ونعني به الاستخدام الفعلي بتحريك القوات على الارض لتغيير موازين القوة بناء على منظور سياسي محدد ضمن مفاهيم الحرب المحدودة، فان

---

[1] Hamilton Keith and Professor Richard Langhorne, "The Practice of Diplomacy", Op.cit, p. 255

[2] Nassim Mokrani, Op.cit, p. 161.

القوات المسلحة تستخدم أيضاً وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية،[1] لأن الدول لا تزال تنظر الى القوة العسكرية التي تملكها او التي يملكها حلفائها كضامن اساسي لبقائها في عالم تسوده الفوضى.

إن استخدام القوات المسلحة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها ويزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية النفقات وتحمل آثارها.

فعدم دخول القوات المسلحة في حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها، بل إن استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب ذلك أن القتال استثناء والسلام هو القاعدة.

المطلب الثاني: تقسيمات الدبلوماسية الموازية[2]

أولاً: الدبلوماسية الاقتصادية

كانت تقتصر الدبلوماسية الاقتصادية بالمعنى القديم على دبلوماسية الملحقين التجاريين في السفارات المنتشرة في الخارج، أما الآن فأصبح المقصود منها معناها الواسع بحيث أصبحت تُعنى بما تفعله الحكومات، وهنا لا يقتصر مفهوم الحكومة على وزارة الخارجية أو أية دائرة مغلقة من الموظفين البيروقراطيين، فجميع الدوائر والمؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية التي لها مسؤوليات اقتصادية وتعمل على المستوى الدولي أصبحت تشارك في الدبلوماسية الاقتصادية .الوزراء ورؤساء الحكومات والبرلمانيون والهيئات العامة المستقلة والمؤسسات التابعة أصبح لها تأثير ملموس في الدبلوماسية الاقتصادية .كما أن فاعلين مختلفين غير حكوميين أصبحوا يشاركون في الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مساهمتهم في وضع السياسات الحكومية كلاعبين مستقلين أيضا في إطار حقوقهم العادية.

في الماضي، كانت هيئات الأعمال أكثر الجماعات الضاغطة نشاطاً، والآن أصبح للمنظمات غير الحكومية أو ما تسمى بمنظمات المجتمع المدني دور مركزي كبير. ولا يخفى على الكثيرين أن المنظمات والهيئات الدولية أصبحت منتديات مهمة للتفاوض، ولكن الكثير من المحللين السياسيين والاقتصاديين يحاول أن لا يعتبرها جهات فاعلة مستقلة بنفسها، فيتم التركيز على الكيفية التي تستغل بها الحكومات هذه المنتديات لمساعدتها في عملية صنع القرار الخاص بها.[3]

---

[1] انظر الى كل من جززيف ناي وكريستيون وايتون في تحديد دور ووزن القوة العسكرية في السياسية الدولية:

Nye,Joseph:S. Jr,The Future of Power, PublicAffairs,U.S,2011 ,pp.25-51

- WHITON CHRISTIAN,Smart Power:Between Diplomacy and War,Potomac Books Inc ,2013,pp.3-13.

[2] BAYNE NICHOLAS and WOOLCOCK STEPHEN: The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations (G8 and Global Governance), Ashgate Pub Co, 2011,p.1-17.

[3] المزيد من التفصيل حول الدبلوماسية الاقتصادية انظر الى كتاب نيكولا باين وستيفان ولكوك:

أما فيما يتعلق بالأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الاقتصادية على نطاق واسع فنذكر منها، التفاوض غير الرسمي، واللجوء إلى الأساليب الناعمة من القواعد والقوانين كوضع مواثيق شرف غير ملزمة واصدار وتفعيل قوانين ملزمة .ويمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تكون صدامية وتشمل اتخاذ إجراءات على شكل عقوبات اقتصادية لتنفيذ أهداف سياسية.

وأفضل طريقة لتعريف الدبلوماسية الاقتصادية ليس من خلال أدواتها ولكن من خلال المواضيع والقضايا الاقتصادية التي توضح مكوناتها، وتشمل السياسات المتعلقة بالإنتاج وحركة أو تبادل السلع والخدمات والاستثمار (بما فيها مساعدات التنمية الرسمية) والمعلومات والطاقة والبيئة الدولية وغيرها.

كما ازدهرت في تلك الحقبة فكرة فرص المواقف والسياسات على الدول الأضعف بواسطة التهديد والتدخل العسكري، إضافة إلى حماية المصالح الاستعمارية وتنميتها عن طريق دبلوماسية الدولار حيث سخرت الدول الكبرى نفوذها السياسي والعسكري لدعم المصالح الخاصة للأفراد والشركات وكذلك استخدام الأموال والقروض لشراء النفوذ السياسي والتسهيلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث.[1]

الأدوات الاقتصادية:

احتلت الأدوات الاقتصادية **Eeconomic Instruments** كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة .وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين:

– العامل الأول، احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة .لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

– أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

ثانياً: دبلوماسية المجتمع المدني

طرأت متغيرات نوعية على ادوار مؤسسات المجتمع المدني في العالم منذ أواخر القرن الماضي، وبالتزامن مع هيمنة سياسات القطب الواحد، وتطبيق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، الذي أحال كل المنجزات الوطنية في بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية إلى اقتصاد السوق.

BAYNE NICHOLAS and WOOLCOCK STEPHEN: The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations (G8 and Global Governance), Ashgate Pub Co, 2011,p.1-17.

[1] Nassim Mokrani, Op.cit, p. 174.

فقد نشأت مؤسسات المجتمع المدني في العصر الحديث – ما بعد حقبة الاستعمار -في جو من النهوض السياسي الوطني والقومي، وقامت هذه المؤسسات بوظائف بنائية أساسية في مرحلة الاستقلال والبناء بغض النظر عن المستوى الذي وصلت إليه هذه المرحلة، وما أسست له فيما بعد داخل المجتمعات، فقد ازدهر دور النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية والجمعيات والأحزاب حتى في إفريقيا والعالم العربي وآسيا، بمختلف تلاوينها وقدمت حصيلة هامة من الثقافة الوطنية الديمقراطية ودورا جوهريا في تنظيم فئات المجتمع وتوجيهها صوب المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي (وليس المقصود هنا أن مؤسسات المجتمع المدني قد نجحت في تحقيق هذا الهدف، وبنفس النسبة في البلدان العربية ذات الأنظمة السياسية المتباينة).

استندت هذه المؤسسات كما نعلم جميعا على فئات الطبقة الوسطى التي نمت وتطورت صعودا في الستينات والسبعينات وحتى منتصف الثمانينات في ظل عمليات التحديث الاقتصادي وفي إطار عالمي متوازن وداعم لحركات التحرر وبرامج عملها الداعية إلى التغيير.

في بداية التسعينات بدأت تتعرض هذه المؤسسات لعوامل قادت إلى تغيير نوعي في أدوارها. .وهي ذات العوامل التي أدت إلى التحولات النوعية الهائلة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات الإنسانية – فإضافة إلى المؤثرات الدولية والتحولات الوطنية المتزامنة معها.

تدافع العديد من مؤسسات المجتمع المدني عن رؤيتها الاجتماعية العالمية بديلاً للدفاع عن المصالح المجتمعية الوطنية والخاصة .أن التحول الكبير في وظيفة المؤسسات بهذا الاتجاه، من شانه حرف وظيفة المؤسسات، والإسهام في عزلتها، إضافة لما تنتجه من تشكل نخب اجتماعية مثقفة ومتنورة ..ولكنها معزولة وحصادها لا يثمر داخل الوطن بل خارجه .ويبقى مجال هذا النوع من الدبلوماسية يتسم بالخصوصية والأهمية معاً، فهو هام على المستوى الإنساني، ولا يمكن تبرير وجوده بسهولة.

ثالثاً: الدبلوماسية العمومية"Diplomatie publique – Public Diplomacy"

وعلى صعيد آخر فإن دخول المجتمعات الإنسانية في القرن العشرين فيما اتفق على تسميته ((بعصر الجماهير)) وانتشار القراءة والعلم ونمو دور وسائل النشر والإعلام بين عموم طبقات المجتمع، حيث انتهج على سبيل المثال لا الحصر حلف الناتو ما يسمى بالدبلوماسية العمومية من أجل الترويج لسياساته في مقاربة تهدف إلى العمل من أجل الرفع من أهمية الدور الذي يلعبه الرأي العام في السياسة وفي مطالبة الهيئات التشريعية بتقديم المعلومات الصحيحة والمسهبة حول المفاوضات والاتفاقات الدولية مما أدى إلى ضمور، الدبلوماسية السرية وانبثاق ((الدبلوماسية المكشوفة)). فمنذ أواخر الحرب العالمية الأولى أصر الرئيس الأميركي ويلسون على عقد الاتفاقات بصورة مكشوفة، كما أيد عهد عصبة الأمم ذلك في مادته الثامنة عشرة، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة[1] (الموقع بسان فرانسيسكو في جوان 1945)

[1] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 102، موقع واب منظمة الأمم المتحدة، www.un.org

في مادته 102 حيث توجب تسجيل جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية تحت طائلة عدم صلاحية التذرع بأحكامها في المنازعات الطارئة.

وعلى الرغم من جميع التطورات التي دفعت الدبلوماسية في اتجاه تحولها من السرية إلى العلنية فان العديد من الدبلوماسيين الدوليين، من أمثال سكرتير عام الأمم المتحدة النرويجي داغ همرشولد، وكذلك خليفته البرلماني يوثانت، قد عارضوا الاقتصار على الدبلوماسية العلنية كوسيلة للوصول إلى الاتفاقات الدولية نظراً لأن مثل هذا الأسلوب يحول عملية التفاوض الدبلوماسي لخدمة أغراض الدعاية عوضاً من محاولة تسخيرها للتوصل إلى تفاهم دولي وتسوية بين الأطراف المعنية.

وكما سلف ذكره فقد ظهر هذا النوع من الدبلوماسية بالولايات المتحدة الأمريكية مع مجيء الرئيس الأمريكي "ويلسون"، وذلك بإخراج الدبلوماسية من إطارها السري، وبالتالي طور هذا المفهوم وأصبح سمة بارزة في المؤسسات ذات التقاليد الأنجلو- ساكسونية، وهنا يمكن الإشارة إلى أن منظمة حلف شمال الأطلنطي (NATO – OTAN)[1] قد عينت أميناً عاماً مساعداً للدبلوماسية العمومية، كما أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كان قد عين سنة 2004 إحدى أهم مساعداته ككاتبة دولة لدى الإدارة الأمريكية مكلفة بالدبلوماسية العمومية، مع مهمة دقيقة تتمثل في" تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم."

ويمكن الإفادة في هذا المجال بأن هذا النوع من الدبلوماسية يتخذ شكل الماركتينغ الدبلوماسي (Marketing diplomatique).[2]

حيث تجمع الدبلوماسية العمومية في تناغم بين الماركتينغ والعلوم السياسية، مما يمكن تفسيره بالشأن الدبلوماسي المرن (حيث تبقى الدبلوماسية تتسم بنوع من المرونة مع الحفاظ على جوهرها المعتاد في الاعتماد على المتطلبات الأساسية والاستراتيجيات)، وبالتالي ففي عصر السماوات المفتوحة والطرق السيارة للمعلوماتية أخذت الدبلوماسية والدبلوماسيون بمحمل الجد صور هذا التطور، حيث أصبح من واجبات الدبلوماسي العصري الترويج لدولته ودورها.

فبالإضافة إلى هدف الحفاظ على الصورة (l'image de marque) فإن الدبلوماسية العمومية تعتمد على وسائط الاتصال وكل المبررات التي تسمح لها بتحقيق الأهداف، في إطار طريقة عمل جديدة (Soft power). فمثلاً حامل جائزة نوبل للسلام أو للآداب أو بطل أولمبي يصبحون عوامل دبلوماسية قد تساهم بقوة في تمرير الطروحات وتحقيق أهداف دولية.

رابعاً: دبلوماسية العولمة

ويعود تنامي هذا المفهوم إلى تحول العالم إلى قرية صغيرة، وتمركز اهتمامات سكان المعمورة، وتنامي توحد اهتماماتهم بمواضيع طغت على مخيلة ساكنة الأرض، كحقوق الإنسان، الديمقراطية، التمكين للمرأة، السكان والصحة الإنجابية، التغيرات المناخية، سياسات النوع، وهو ما يفسر بتدويل مواضيع النقاش الإنساني، بل يمكن القراءة على أنه

---

[1] الصفحة الرئيسية لموقع الناتو الإلكتروني: www.nato.org

[2] Nassim Mokrani, Op.cit, p. 165-166.

مقدمة ما بعد عصرية (poste moderne)، كما يعود انتشار هذا المفهوم إلى توحد أنماط العيش في العالم، وسيطرة الجوانب المادية في غياب ملحوظ للدور الروحي في المجتمعات.

وتبقى أهم حسنات هذا النوع من الدبلوماسية مساهمته الكبيرة في نشر المصطلحات الراهنة والمستعملة حالياً على المستوى الدولي .فكثير من المعايير والمصطلحات يعود الفضل في انتشارها، بل حتى في فرضها على مقدرة المؤسسات والميكانيزمات الناتجة عن العولمة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن دبلوماسية العولمة هي صنيعة الهيئات الدولية، وصانعة الصعود المذهل لمنظمات المجتمع المدني على الساحة الدولية.[1]

- الدبلوماسية الإنسانية،
- الدبلوماسية الإعلامية،
- الدبلوماسيات الشعبية،
- دبلوماسية التعاون اللامركزي،
- دبلوماسية الفرد.

خامساً: دبلوماسية الثنائية أو التقليدية

يقصد بالدبلوماسية الثنائية أو التقليدية" هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بهاتنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما؛ والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين دولتين في جميع مجالات العلاقات الدولية، وتتمثل مهامها فيما يلي:

1. بناء العلاقات السياسية.
2. التعاون الأمني.
3. الثقافة والإعلام والتعليم.
4. الدبلوماسية العامة.
5. التعاون والتنسيق والتواصل بين وزارات الخارجية، خصوصا في مجال الإصلاحات الداخلية.
6. الدبلوماسية الاقتصادية.
7. الشؤون القنصلية.
8. دبلوماسية القمة الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات.

[1] Nassim Mokrani, Op.cit, p. 167.

وتمارس الدبلوماسية الثنائية بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، أي عبر سفارات معتمدة في الخارج، والتي نُظّمت مهامها، ورُوعيت حصاناتها وامتيازاتها من خلال اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 م.[1]

ويرتبط هذا النوع من الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية بشكل عام بتلك الأنشطة، أو البرامج الدبلوماسية التي تمارسها حكومات العالم، أو السلطات التنفيذية حسب النظام السياسي الموجود في كلّ دولة، أي أن هذا النوع من الدبلوماسية يمارس من طرف السلطات التنفيذية داخل الدولة.

سادساً: الدبلوماسية البرلمانية

إنها نمط خاص للدبلوماسية الجماعية المفتوحة، تتخذ من المنظمات الدولية والإقليمية مسرحاً لها، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد البرلماني الأوروبي، واتحاد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وجمعية برلمانات آسيا للسلام، والاتحاد البرلماني العربي.[2]

وقد توسَّعت الدبلوماسية البرلمانية باتّساع دوائر التعاون الدولي، وتعاظم مصالح الشعوب وتداخلها، وأضاف ظهورُها للعمل الفكري السياسي بعداً جديداً متعددَ الآثار والنتائج، والدبلوماسية البرلمانية تعمل ولاشكَّ بالتوازي مع الدبلوماسية الرسمية في تحقيق أهدافٍ تساهم في حالّ النزاعات، واحتواء الأحداث، كما تقوم بدورٍ استكشافيٍّ أو استشرافيٍّ، مكَّنها من أن تكون أداة فعالة داخل النظام السياسي للدولة، وفي علاقات الشعوب بعضها بعضاً، بسبب ما يتاح لها من حريةٍ أكبرَ، ورقعة نشاط أوسع، باعتبار أن القائمين بها ليسوا من أهل السلطة التنفيذية المقيدين بضوابطَ محددة، وهوامشَ ضيقةٍ لحركتهم، فهم متحررون نسبياً من قيود الصفة التنفيذية والتزاماته.[3]

سابعاً: دبلوماسية المنظمات الدولية

تعتبر هذه الدبلوماسية هي الأقربَ وفق منطق العمل للدبلوماسية البرلمانية، حيثُ تمتاز غالبا بطابع الديمومة والاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية، وتخضع لقواعدَ ثابتةٍ مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة، واللوائح الداخلية لهيآتها العامة، وتقاليد العمل فيها.

وتُمارس هذه الدبلوماسية داخل إطارٍ ثابتٍ في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة الدائمة، وأحيانا تكون ذاتَ طابع مؤقت عبر دعوة إحدى المنظمات الدولية لمؤتمرلبحث قضايا دولية محددة، وتمتاز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاصٍ دوليين آخرين؛ مثل علاقاتها ببعضها بعضاً، أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب)، وأخيراً مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري)، وتتم ممارسة المنظمة الدولية لعلاقاتها الخارجية بواسطة مجموعة من موظفيها، يُسَمَّونَ بالموظفين الدوليين، ويتمتعون بوضعية خاصة بهم منصوصٍ عليها في دستور المنظمة، أو بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإنشائية، أو من خلال اتفاقية المقر، وهذه

---

[1] سعيد أبو عباة، صور واشكال الدبلوماسية، منشورات بحثية، دنيا الوطن، رام الله فلسطين 2009 ص 63

[2] صبحة بغورة، الدبلوماسية البرلمانية، مجلة المثقف، العدد 2085، فبراير ، سدني، أستراليا 2012، ص 13

[3] صبحة بغورة، الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق ص 15.

الأخيرة الهدف منها تنظيم العلاقات بين المنظمة والدولة المقيمة على أرضها، ونشير هنا إلى اتفاقية فينا لعام(1975) خاصة بالعلاقات ما بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصفة العالمية، (الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها)، والقصد منها تنظيم هذا الشكل من الممارسة الدبلوماسية، من حيثُ إنها تُطَبَّق على البعثات الدائمة للدول المعتمدة لدى المنظمات الدولية، أو حتى على الوفود المشاركة في اجتماعات المنظمة الدولية أو مؤتمراتها.

ومن الظواهر المعروفة في دبلوماسية المنظمات الدولية ظاهرة التصويت الكتلي (وهي تقابل التصويت الحزبي في البرلمانات الوطنية)، وبالتالي تعتبر الأقربَ للدبلوماسية البرلمانية، فالجمعية العامة للأمم المتحدة تنقسم عادة إلى كتلٍ سياسية، تقوم الدول الكبرى بدورٍ بالغ الأهمية في قيادتها، وفي الواقع فإن أحد أسس دبلوماسية المنظمات الدولية قائم على أن الدولة التي ليس لها مصالحُ عالميةٌ توكِل الدولةَ الكبرى التي لها مصالحُ عالميةٌ مباشرةٌ في مقابل امتيازاتٍ ومساعداتٍ تحصل عليها من الدولة الكبرى، كما أن هناك ما يسمى بالوزن الأدبي لصوت الدولة الكبرى، ومصدره الإشعاع الثقافي والدبلوماسي والإعلامي للدولة الكبرى الذي يؤثر على الدولة الصغرى، ويجعلها تستجيب لرغبات الدولة الكبرى، حتى دون أن تطلب منها ذلك، ويظهر دور الكتل السياسية بوضوح في الحالات التي يتبع فيها التنظيم الدولي قاعدة الأغلبية الخاصة؛ كأعضاء الثلثين، ويترتب على ذلك أن أية كتلة يصل عدد أعضائها إلى الثلث تستطيع أن تحول دون صدور القرار بالتصويت ضدَّه، وحتى تستطيع المنظمة الدولية أن تصدر القرار فقد تجري مفاوضات بين هذه الكتل للوصول إلى حلٍّ يحقق الأغلبية المطلوبة.[1]

ثامناً: دبلوماسية المؤتمرات الدولية

هناك ظاهرة جديدة، تتسم بها الدبلوماسية الحديثة، وهي كثرة المؤتمرات، حتى إنها تكاد تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة، أو لاتخاذ موقفٍ مشتركٍ إزاء قضية ما، وتمتاز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت، لأنها تتم عبر وفودٍ لدولٍ وأشخاصٍ دوليةٍ أخرى، كما أنها تُعقد في زمانٍ ومكانٍ محدَّدين؛ لبحث قضية ما، أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة، وكمثالٍ على ذلك افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أو مؤتمرات القمة، أو وزراء خارجية الدولة، أو مؤتمرات دولية عامة...إلخ، ويتم انعقادها بناءً على دعوة الدولة، أو المنظمات الدولية.

وسواءً كانت هذه المؤتمرات سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية...إلخ؛ فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الاتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية وسرية أحياناً، فإن بعضها أيضا قد يكون بشكلٍ علنيّ بهدف إشراك الرأي العام فيها، وللتأثير عليه، رغبةً في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول، كما أن العمل في المؤتمر عمل جماعي، يخضع للتصويت، وتكون نتائجه علنية، وهكذا فإنه إلى جانب الدراية الفنية بما يجري في المؤتمر يكون مطلوباً من الدبلوماسي المشترك فيه أن يكون ذا قدرة على الخطابة، حاضرَ البديهة، قادراً على الإقناع، إذ إنه لا يخاطب المؤتمرين وحدَهم، لأن صوته في الغالب سيصل إلى الرأي العام، كما أن عمله قد يقتضي منه الإدلاء بالأحاديث الصحفية والإذاعية والتلفزيونية.[2]

---

[1] سعيد أبو عباة، صور واشكال الدبلوماسية، مرجع سابق ص 65.

[2] سعيد أبو عباة، صور واشكال الدبلوماسية، مرجع سابق ص 69.

تاسعاً: الدبلوماسية الشعبية

يقصد بالدبلوماسية الشعبية تأثيرات المواقف العامة في تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية .وهو يشمل أبعاداً من العلاقات الدولية تقع فيما وراء الدبلوماسية التقليدية، كقيام الحكومات بزراعة وغرس رأي عام في البلدان الأخرى، والتفاعلات بين الجماعات الخاصة ومصالحها في بلد مع بلد آخر، وكتابة التقارير والإبلاغ عن الشؤون الخارجية وتأثيراتها في السياسة العامة، وكذا عمليات التواصل مع هؤلاء الذين يشكل الاتصال وظيفتهم الأساسية كالدبلوماسيين، والمراسلين الأجانب، والعاملين في مجال التواصل والتبادل الثقافي (Edmund Guillon)كما وتسمى الدبلوماسية الشعبية بدبلوماسية الاعلام.[1]

عاشراً: الدبلوماسية الوقائية

لعل أشهر تعريف للدبلوماسية الوقائية وأهمها من الناحية الأكاديمية، هو الذي تضمنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق" بطرس غالي "المرفوع إلى مجلس الأمن بتاريخ 17 حزيران 1992، بناء على دعوة مجلس الأمن المتضمنة في بيانه المؤرخ في 31 كانون الثاني 1992 لدى اختتام اجتماعه الذي ينعقد لأول مرة في تاريخه على مستوى رؤساء الدول والحكومات. فالنقطة العشرون من تقرير الأمين العام تنص على اتصال مصطلحات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلام، أحدها بالآخر بصورة لا تتجزأ .فالدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.[2]

---

[1] سامي ألخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 632، لبنان 2011

[2] بطرس غالي، خطة للسلام، تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ 6/17/ 1992، الولايات المتحدة الأميركية.

الفصل الثاني: تطور الدبلوماسية البرلمانية

تطورت الدبلوماسية البرلمانية بحكم تطور وسائل الإتصالات والتكنولوجيا فمنذ نشأتها مرّت بمراحل كثيرة أسهمت في تبلور مفهومها من ناحية ماهية العمل الدبلوماسي وأهدافه وصوره وأشكاله، كما تعددت مهامها. فبعد أن كانت مقتصرة على زيارة الوفود ولجان الصداقة البرلمانية اتسعت أدوارها لتصبح أكثر تأثيراً بفضل عوامل كثيرة، منها نشوء المنظمات الأقليمية البرلمانية والدولية. وأخذت تنحو باتجاه العلاقات الدولية عبر البرلمان الدولي الذي يشكل ظاهرة عالمية تعبِر فيها البرلمانات الممثلة للسيادة الشعبية عن موقفها اتجاه القضايا محددة كقضية السيادة ومبدأ عدم التدخل وغيرها من المبادىء الدولية كما أن التواصل الدائم عبر البرلمان الدولي والأمم المتحدة شكّل آلية لتحديد المواقف الدولية وساهم مساهمة فاعلة في التكامل بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الموازية.

المبحث الأول: نشأة الدبلوماسية البرلمانية ومبررات ظهورها

الدبلوماسية البرلمانية شكلٌ من أشكال الدبلوماسية الشعبية، يمارسها الشعب من خلال ممثليه في برلمان الدولة، والتي تهدف إلى إقامة علاقات مباشرة بين الشعوب، حيث يتجه هذا النوع من الدبلوماسية نحو مخاطبة الجماهير، ومن فوق منابرَ متعددةٍ، مثل البرلمانات ..وغير ذلك.

وهناك العديد من العوامل والمتغيرات التي ساهمت في بروز وتطور هذا النمط من الدبلوماسية، وأبرزها ازدياد دور وقوة الرأي العام العالمي في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى ازدياد الإحساس بأن مشاركة الشعوب من خلال برلماناتها في العلاقات الدولية تضمن درجة أكبر من الاستقرار على الساحة الدولية، وهو إحساس تبلور بقوة عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد أن تسبب في احتكار الحكومات لقضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في وقوع حروب عالمية وكوارث كبرى،[1] وهو مازاد من الإحساس بضرورة وجود مشاركة شعبية برلمانية ورقابة شعبية على قضايا السياسة الخارجية، كما أن هذه الأحداث أدت إلى نمو روح المصالح المشتركة والتفاهم فيما بين الشعوب.

وقد برزت أهمية الدبلوماسية البرلمانية من خلال مشاركة البرلمانين في المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت أثناء عقد التسعينات، حيث لم تقتصر المشاركة في هذه المؤتمرات على الوفود الرسمية، وانما شارك فيها ممثلو برلمانات العديد من الدول، ومن أبرز هذه المؤتمرات: [2] المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة (1994)، والمؤتمر العالمي للمرأة (1995)، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية(1995)، واجتماع الجمعية العمومية بشأن مشكلة المخدرات في العالم (1998)، ومؤتمر المحكمة الجنائية الدولية (1998)، ومؤتمر قمة الألفية الذي ناقش مستقبل دور الأمم المتحدة في القرن الحادي)والعشرين في سبتمبر 2000م.

---

[1] رغيد الصلح، الدبلوماسية البرلمانية في لبنان، ورقة بحثية مقدمة إلى معهد الدراسات والتشريع، الإتحاد البرلماني العربي، بيروت، لبنان، 2015.

[2] رغيد الصلح، الدبلوماسية البرلمانية في لبنان، مرجع سابق.

وقد أدت هذه التطورات إلى تنامي الدبلوماسية البرلمانية، وهي شكل من أشكال الدبلوماسية الشعبية، يمارسها نائب منتخب من الشعب، بقرار من البرلمان الذي ينتمي إليه، ممثلا في ذلك المؤسسة النيابية التي ينتمي إليها، وهي تقوم على الاحتكاك بين ممثلي الشعوب أو ممثلي القواعد الشعبية المختلفة، وربما تكون ثنائية أو متعددة الأطراف.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية

ظهر مفهوم الدبلوماسية البرلمانية مع نشأة وظهور البرلمانيين المنتخبين الذين احتاجوا إلى التواصل مع نظرائهم من برلمانات الشعوب الأخرى، وذلك للتشاور حول العلاقات ذات الطابع الثنائي والعلاقات المشتركة مع باقي الدول، وهو ما انتهى إلى مفهوم العلاقات البرلمانية الدولية، وتُعَد من أحدث العلاقات المتعددة الأطراف بين الدول، وقد تأكدت مكانتها، وفرضت نفسها، كواقع سياسي في ظلّ عولمة التبادلات التجارية، وشمولية الاقتصاد، وما ترتب عليها من التبعية المتبادلة، والمصالح المشتركة المتزايدة بين الأمم، وتمتَّع هذا المفهوم الجديد" الدبلوماسية البرلمانية "بصدى واسعٍ، لاسيما في البلدان الأكثر تطورا في العالم، وفي أوساط الحركات الشعبية السلمية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وكان لذلك أثره الكبير في نقل دول العالم من المواجهة العسكرية إلى كواليسَ أقلَّ خطورة، وهي الدبلوماسية، وساعد في تحقيق ذلك اتجاه العمل الدبلوماسي إلى" التخصص"، بعدما وجدت الدبلوماسية نفسها أحيانا أمام مجالات تقنية خارجة عن الميدان السياسي التقليدي في الاتفاقات والمفاوضات الدولية، وهو ما نشأ عنه لاحقا مفاهيمُ جديدةٌ، ومنها مثلا الدبلوماسية البرلمانية. [1]

تعريف الدبلوماسية البرلمانية:

تعرف الدبلوماسية تقليدياً بأنها التطبيق العملي لفنّ تحقيق الممكن، وقد أدى تطور التعاون بين الدول، وتعاظم مصالح الشعوب وتداخلها، إلى توسُعٍ واضح في دائرة العلاقات الدبلوماسية بصفة عامة الرسمية والشعبية، ومن ضمنها الدبلوماسية البرلمانية التي تعمل بالتوازي مع الدبلوماسية الرسمية في تحقيق أهدافٍ، تساهم في حلَّ النزاعات، وتحقيق السلم بين الشعوب، كما تقوم بدورٍ استكشافيّ أو استشرافيّ مكَّنها من أن تكون أداة فعالة داخل النظام الدستوري للدولة، وفي علاقات الشعوب بعضها بعضا، بسبب ما يتاح لها من حريةٍ أكبرَ، ورقعة نشاطٍ أوسعَ؛ باعتبار أن القائمين بها ليسوا من أهل السلطة التنفيذية المقيدين بضوابطَ محددةٍ، وهوامشَ ضيقةٍ لحركتهم، فهم متحررون نسبيا من قيود الصفة التنفيذية والتزاماتها على اعتبار أنهم منتخبون من قبل شعوبهم، ويعتبرون الممثلَ الحقيقيَّ لإرادة الشعوب، وليس للهيئة الحاكمة في البلاد أياً كان طبيعة هذا الحكم.

ممَّا سبق تتضح حقيقية أن الدبلوماسية البرلمانية هي قوة فاعلة، وأداة هامة في توفير سبل الاتصال، وتبادل المعلومات، وتليين المواقف بين الأطراف المتنازعة في أوقات الأزمات؛ حيثُ تكون مؤهلة للاضطلاع بدورٍ مهمّ في تقريب وجهات النظر، سواء في شكل تفاوض وساطة، أو توافق، أو تقديم الاستشارات؛ بما قد يؤدي إلى عدم تصعيد التوتر القائم، أو التخفيف من حدته، والتقليص من حجم الخسائر التي قد تطال المتنازعين، واحتواء ما قد يحمله من

[1] صبحة بغورة، مرجع سابق، ص 16.

تهديدات على السلم والأمن الدوليين، ومن هنا اكتسبت الدبلوماسية البرلمانية دورَها الحيويَّ في منح المزيد من الفعالية للسياسة الخارجية للدول، ولنشاط المنظمات الحكومية وغير الحكومية، في خضم هذا العالم الجديد والمتغير، الساعي نحو إعادة ترتيب أوراقه ومساره؛ حفاظا على الأمن، وتدعيما للسلم، وتكريسا للتعاون، وتحقيقا للمصالح الحيوية المشتركة لشعوب العالم.[1]

وقد شهد العصر الحديث تطوراً كبيراً على مستوى ممارسة الدبلوماسية البرلمانية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، وذلك من خلال تبادل الزيارات بين المجالس النيابية، وانشاء لجان الصداقة البرلمانية، أو من طبيعة المواضيع التي تتصدر جداول أعمال برلمانات تلك الدول، وظهور العديد من المجالات السياسية، والمنتديات التنموية، ممَّا جعلها تتبوأ مكانة مرموقة تؤهلها للقيام بدور هامٍّ ومتنامٍ في وضع أسسٍ راسخةٍ، ونسج قواعدَ ثابتةٍ، ورسم أخلاقياتٍ ساميةٍ للعلاقات الدولية، بالإضافة إلى المساهمة في تلطيف حدة المتغيرات غير الملائمة المؤثرة في حسابات القوى الدولية.[2]

وقد تجلَّت مظاهر هذا التطور في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية من خلال الزيادة الواضحة لعدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، واقامة الجمعية العامة للأمم المتحدة جسراً مع البرلمانات الوطنية؛ بدعوة وفدٍ برلمانيٍّ عن كل دولةٍ عضوٍ للمشاركة في كلّ جلسةٍ علنيةٍ للجمعية، بالإضافة إلى قيام الأمم المتحدة بوضع مخططاتٍ لدعم فكرة البعد البرلماني، واتجاه هذه المنظمة الأممية إلى تخصيص جناح برلماني في تمثيل الشعوب داخل هيئات الأمم المتحدة.

ومن أجل ممارسة النشاط الدبلوماسي البرلماني بشكل أكثرَ موضوعية ومهنية يجب توافر مجموعة من المقتضيات والشروط، نلخص بعضها فيما يلي: [3]

1) التعرف على الأنظمة الداخلية والإجرائية للبرلمانات، وحسن استخدامها، في تطوير العلاقات البرلمانية على المستويين الإقليميّ والدوليّ، ومن هنا جاء وصف الدبلوماسية في هذا الإطار بأنها "برلمانية".
2) توسيع دائرة الانفتاح على مختلف التوجهات والرؤى الحضارية الجديدة والمتطورة، والبعد عن التعصب الديني والعقائدي.
3) العمل بشكلٍ أفضلَ، لإشراك مختلف أطياف المجتمع وقواه الحيَّة في بلورة المواقف، وتوزيع الأدوار وطنياً ودولياً، من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني في نشاطات العمل البرلماني من خلال عقد الندوات، واجراء الأيام الدراسية بالاشتراك مع الجامعات والمعاهد العليا، والرقي بالثقافة البرلمانية من جهة، وتطوير الحوار المستمر مع النخب السياسية، والتفتح على قضايا المجتمع من جهة أخرى.
4) تعزيز الوعي بطبيعة المواقف السياسية الوطنية الرسمية وأهدافها ومغزاها وعلاقتها بالقضايا الوطنية والدولية.

---

[1] علي بوشنة، الدبلوماسية البرلمانية الآفاق والتحديات، مجلة الصحراء سكوب، العدد 32، الرباط، المغرب، 2014

[2] صبحة بغورة، مرجع سابق، ص 16.

[3] صبحة بغورة، مرجع سابق، ص 19.

5) تحرى الموضوعية والمهنية عند اختيار أعضاء السلك الدبلوماسي، وتشكيل الوفود البرلمانية، ووضع الخطط البرلمانية المناسبة لضمان مشاركة فاعلة للوفود البرلمانية المشكلة لتمثيل البرلمان في المؤتمرات واللقاءات الدولية.

6) جعل العمل الدبلوماسيّ البرلمانيّ في خدمة فضائل الديمقراطية ودعمها، وتكريس مبادىء حقوق الإنسان، وتعزيز الحريات الأساسية، وحرية الرأي والتعبير كمقوماتٍ حضارية في المجتمعات المعاصرة.

7) العمل على بلورة المواقف، وتوحيد طرق العمل؛ من حيثُ الأهداف في إطارٍ من التكامل والانسجام مع الدبلوماسية الرسمية للدولة.

8) العمل بموضوعية ومهنية؛ لتقوية علاقات الصداقة والتعاون الثنائية والمتعددة الأطراف، وتطوير سبل التقارب والتفاهم لجمع وجهات النظر المتباينة وتعزيز مصداقية الرؤى المتطابقة. في ضوء ما تقدم يرى الباحث أن الدبلوماسية البرلمانية تعمل على تأكيد أربع قضايا أساسية، وهي على النحو التالي:

1) تحقيق العدل والسلم الدوليين والالتزام بمباد العدالة الدولية من اجل تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة لكافة شعوب العالم.

2) الوقوف إلى جانب الدول النامية والفقيرة التي تسعى حكوماتها لتحقيق أهداف الدولة على كلّ الصعُد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

3) تعزيز وتقوية المسار الديمقراطي، وتقديم الدعم للمؤسسات البرلمانية؛ بحكم أهمية دورها في تعزيز الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

4) مساعدة الدول في نشر المثُل والأخلاق العليا في مجتمعاتها ومؤسساتها النيابية؛ باعتبارها منابرَ تمثيلية للتعبير، تتداول عليها كل الحسابات السياسية الأكثر تمثيلا في المجتمع، وتغلب فيها المساواة؛ دون تجاهل الاختلافات.

يشار هنا الى أن السوابق التاريخية تظهر محدودية العمل المتعدد الأطراف، وعجز الدبلوماسية الرسمية عن القيام بدورها في مواكبة تقلبات التوجهات السياسية الخارجية الجديدة والمتجددة بسرعة البرق، والتوافق مع متغيراتها؛ لذا تجَّلت الحاجة إلى تحريك آليات" هادئة "متمثلةٍ أساسا في البرلمانات والمؤسسات والهيئات النيابية المختلفة، والمجتمع المدني الفاعل، وجمعيات الصداقة والأخوة بين البرلمانات في البلدان الشقيقة والصديقة؛ كرافد من الروافد السياسية المساعدة على تعزيز جسور بناء الثقة في العلاقات الدولية الثنائية، أو المتعددة الأطراف.[1]

[1] صبحة بغورة، مرجع سابق، ص 21.

المطلب الثاني: مبررات ظهور الدبلوماسية البرلمانية

يصف السفير الأمريكي" بتروكواروني "الدبلوماسية في مذكراته بأنها كرسي من الدرجة الأولى في مسرح الحياة وهو وصف صادق،[1] ويذهب الإنجليز إلى وصف الدبلوماسي بالجاسوس النظيف من الطبقة الراقية.[2]

لقد كانت مهمة الدبلوماسية في العصور الأولى مهمة مؤقتة ...لكن بعد معاهدة وستفاليا 1648 بدأت ظاهرة الدبلوماسي المقيم تكون هي الوضع الطبيعي للعمل الدبلوماسي وظلت المهمة هي ذاتها بشكل أو بآخر أي توصيل رسالة واستلام الرد عليها. ولذلك فإن الدبلوماسية تبقى أداة من أدوات تحقيق السياسة الخارجية لأية دولة بغية خدمة أو تحقيق أهدافها[3].

إن الدبلوماسية هي لغة الحوار وأداة التواصل المباشر مع الآخر للتعريف بالذات والدفاع عن القضايا وخلق حالة وثقافة سلام تتحقق في ظلها مصالح الجميع، وللحفاظ على صورة حسنة وغير مشوهة في الخارج وتصحيح الأوهام والتصورات الزائفة في جميع الحالات .تسعى الدبلوماسية إلى تنظيم الاستفادة المشتركة عبر إقامة علاقات صحيحة وودية وبناء الجسور للتواصل بين الحكومات والشعوب وتغليب الوفاق والاتفاق وتقليص الاختلاف والخلاف وتسويتها من خلال التفاهم.

إن تعقد العالم الحالي ألقى بضلاله على وظائف الدبلوماسية التقليدية، فقد أضيف إلى اهتمامات الدبلوماسي المسائل التالية:

تجارة المخدرات، غسيل الأموال، الاتجار بالبشر، المشكلات الناجمة عن الهجرة، الفجوة بين الفقراء والأغنياء، القضايا المتعلقة بتلوث البيئة، الزيادة المتراكمة والمتفاقمة في معدلات الفقر.

ففي ظل نظام أحادي القطب (أقرب إلى النظام الإمبراطوري) تكاد مهمة الدبلوماسي تتخذ طابع الشمولية. فالوظائف التقليدية الدبلوماسية هي: التمثيل، التفاوض، الرعاية والتعزيز، تنمية العلاقات الثنائية والدولية والتقرير.

ولذلك فقد تأثرت الدبلوماسية الجديدة ب:

- ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصال والتدفق المعرفي والمعلوماتي والفكري والدبلوماسي،
- تغير هيكلة البيئة الدولية،
- التحولات الديمقراطية العميقة التي تحدث وحدثت على مستوى المجتمعات الدولية.

إن ما يسمى بالمجتمع الدولي حالياً أصبح يعج حالياً بأكثر من خمسة عشر ألف جمعية غير حكومية، حيث أصبح أكثر من ضروري بل واجب إشراكها في السياسة الخارجية لأنها تتعامل مع قضايا معولمة لا تستطيع الدولة وحدها التحرك فيها من دون عون هذه المنظمات غير الحكومية ودعمها. فمساهمة الشركة المتعددة الجنسيات (General

---

[1] د .فتحي نجدة صفوة، حكايات دبلوماسية، دار الساقي، بيروت، لبنان،2007 .

[2] جميل مطر، الدبلوماسية الشمولية، في" الدبلوماسية العربية في عالم متغير"، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة . والنشر، 2003، ص152 .

[3] جميل مطر، مرجع سابق، ص152 .

Motors) في الناتج المحلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية يفوق الناتج المحلي الخام لمملكة الدانمارك، النرويج، أو جنوب إفريقيا.[1]

ورقم أعمال الشركة المتعددة الجنسيات اكسون (Exxon) يساوي الناتج الإجمالي الخام للمملكة العربية السعودية التي تعتبر أحد أغنى الدول على المستوى العالمي[2].

لقد أفضى هذا الوضع إلى انضمام لاعبين جدد في الساحة الدولية، فالدولة لم تعد بالفاعل الدولي الوحيد، والشركات العملاقة المتعددة الجنسية يتجاوز أرباح بعضها موازنات دول صغرى ومتوسطة الحجم...

المطلب الثالث: ماهية العمل الدبلوماسي البرلماني

لقد أصبح جلياً وظاهراً ضرورة وصل الدبلوماسية بروح العصر ولابد من تراكم خبرة دبلوماسية نستطيع أن نبني عليها أساليب وطرائق عمل جديدة.

إن مشكلات العصر الجديدة ومسائل النزاعات الداخلية والبيئية والمطروحة أبانت عن فرص جديدة مطروحة على المجتمع الدولي، تتمثل في الدبلوماسية الكونية، الدبلوماسية الصديقة، الدبلوماسية الشعبية. وهي التي تتأسس على الرأي ومنظمات المجتمع المدني، وهذه الصور الجديدة للعمل الدبلوماسي أبانت عن أساليب جديدة جسورة وجريئة.

إن السيد Christian Poncelet ال رئيس الأسبق لمجلس الشيوخ الفرنسي لم يخطأ التقدير حين عبر صراحة حين ترأسه لندوة رفيعة المستوى بمجلس الشيوخ الفرنسي حول دبلوماسية البرلمانية في ماي 2001، فيما معناه أن باتفاقنا أو بدون ذلك فإن الدبلوماسية البرلمانية موجودة.[3]

إن التعريف بالدبلوماسية البرلمانية لا يمكن تقديمه بالدقة اللازمة من خلال تعريف قانوني واضح، وعليه فإذا قدرنا أن الدبلوماسية البرلمانية مسار يتبناه البرلمانيون بصفة فردية أو عن طريق الاتحادات، الجمعيات والمنظمات البرلمانية للاهتمام والعمل بالمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الدولية.[4]

وعليه فبالنسبة للسيد Daniel Philipe Hays فإن للدبلوماسية البرلمانية مسار يعتمد على مستويين:

- مسار ثنائي الأطراف (علاقات ثنائية الأطراف مع برلمانات الدول الصديقة)،
- مسار متعدد الأطراف (مؤتمرات واجتماعات الاتحادات، المنظمات والجمعيات البرلمانية).

ومن جهة أخرى وخلال ملتقى منظم من طرف الجمعية البرلمانية للفرنكفونية عام2002 بداكار (السينغال) نتحصل على تعريف أو مقاربة أخرى للمصطلح، فوثائق هذا الملتقى تفيدنا" بأن الدبلوماسية البرلمانية هي مجموعة

---

[1] Samir Naier, L'empire face à la diversité, Hachette, 2003, p. 283.

[2] Abdelkader Bousselham, Regard sur la diplomatie algérienne, Edition Casbah, Alger, 2005, p. 283.

[3] Actes du colloque sur la diplomatie parlementaire, organisé au Sénat français (Mai 2001), Paris.

[4] السيد داني فيليب هاي: Daniel Philipe Hays ، رئيس مجلس الشيوخ الكندي.

http://www.Parl.gc.ca/information/InterParl/Asoociations/Francophonie/April2002/Re...

تدخلات – نشاطات وتصرفات منظمة وفق استراتيجية معينة لدى هيئات أجنبية لوقف أو التأثير أو حتى إعاقة ما لا يتوافق مع الأهداف الوطنية."

ومن خلال هذا يتضح أن التعريف يحاول أن يصب على هذا النوع من الأعمال والنشاطات البرلمانية؛ سمة الدبلوماسية للدلالة على عمل البرلمان والبرلمانيين بموضوع العلاقات الدولية.

لقد تعرض عمل البرلمانيين بالشأن الدولي وبالعلاقات الدولية إلى انتقاد لاذع من الفاعلين السياسيين ومن عامة المواطنين، فلم يكن مستساغاً القبول بانشغال البرلمانيين بالشؤون الدولية واعتبروا ذلك" ملهاة "وهروباً إلى الأمام وتغطية على فشلهم في التعاطي مع قضايا الداخل.

وحسب فرنسوا دينيو François Deniau وزير فرنسي سابق، فأن مشاركة النواب في الشؤون الخارجية امر غير متفق عليه، اذ ان الشعب ينظر عادة بغير الرضا إلى مشاركة نواب في قضايا بعيدة عن بلاده.[1]

وقد انتقد كريستيان بونسلي Christian Poncelet في مداخلة له بمجلس الشيوخ الفرنسي في أيار 2001، دبلوماسية البرلمانيين ووصفها بأنها دبلوماسية مصطنعة la diplomatie parlementaire est une diplomatie artificielle:

وهي بنظره مصطنعة لكونها بدون محتوى وبدون أسس:

« Elle serait sans consistance et sans fondement »

وفي نفس المنحى يرى برنارد باتري[2] Bernard Patry أحد برلمانيي الجمعية البرلمانية للفرنكفونية(كندي الجنسية) أن أجندة العمل الكثيفة لنواب البرلمان تساهم أيضا إلى حد بعيد في التقليل والحد من اهتمام البرلمان والبرلمانيين بالشؤون الخارجية، بل حتى أن اهتمامهم بهذا الأمر قد يؤثر تأثيراً سلبياً على ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية.

المطلب الرابع: أهداف الدبلوماسية البرلمانية

على الرغم من ان الدبلوماسية البرلمانية تساهم في قضايا كثيرة، غير ان أهم أهداف هذه الدبلوماسية تتركز في نظر كثير من الدارسين في:

- ترقية الديمقراطية التشاركية،
- ترقية الأمن والسلم الدوليين،

ولذلك جاء إصدار الاتحاد البرلماني الدولي في باريس بتاريخ 26 مارس1994 ، للإعلان البرلماني العالمي حول المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة،[3] دليل على حرص الاتحاد البرلماني الدولي ومجموع البرلمانات العضوة على قيم

---

[1] Extrait in Cablage de l'exposition, Député , 1221, Doc. Rebians ……. parlementaire internationales –Historique

[2] http://www.Parl.gc.ca/information/InterParl/Asoociations/Francophonie/April2002/Re…

(1) [3] Declaration de l'Union interparlementaire sur les criteres pour des elections libres et regulieres adoptee à l'unanimité par le conseil interparlementaire, in:http://www.ipu.org/cnl-f/154-free.htm

ومعايير الانتخابات الحرة والنزيهة، وعلى مبادئ المساواة والعدالة والنزاهة والحرية والشفافية في كافة العمليات والاستشارات الانتخابية من أجل إقرار حق الإنسان في الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة عبر كافة عملياتها وأنواعها.

كما أن اهتمام الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم اجتماعات موازية مع المؤتمرات الأممية والدولية بمختلف موضوعاتها ينم عن تنامي تعلق المجموعة البرلمانية الدولية بجميع القضايا الدولية في خطوات وقائية من النزاعات والخلافات، في سياق تكريسهاواهتمامها بصون السلم والأمن الدوليين.

إن تعاظم دور الجمعيات والبرلمانات في الشؤون الدولية يبقى من أهم سمات التطور الكبير لوسائل الاتصال والتكنولوجيا في العصر الحديث، خصوصاً في القرن 21 –الميلادي ومعه التنامي المضطرد لدور الجهات [Les regions] مثل [كتالونيا -الكيبيك اسكتلندا] أو المنظمات [الاتحاد الأوروبي– MERCOSUR – ASIAN وكذا منتديات الخاصة بالعلاقات الأورومتوسطية.]

وهذا النوع من الدبلوماسية ينعته البعض بالدبلوماسية الموازية التي تبقى الدبلوماسية البرلمانية أحد أهم أوجهه.

وعليه فقد تم تأسيس العديد من الواجهات البرلمانية على المستوى الإقليمي، الجهوي، القاري والدولي،[1] للاستجابة لمتطلبات الاهتمامات الصاعدة برلمانيا بالنسبة للعلاقات الدولية، ولذلك ظهرت منتديات، جمعيات واتحادات عابرة للحدود من حيث التكوين الجغرافي وشاملة وحتى متخصصة بالنسبة للأهداف والتطلعات.

كما تطورت أساليب عمل جديدة بتطور المؤسسات والوسائل، حيث تجلى البعد الخارجي في عملية الرقابة الداخلية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن الإشارة في (OSCE).

وتبقى أهم صور الدبلوماسية البرلمانية:

- النشاطات داخل المنظمات البرلمانية،
- مجموعات الصداقة والأخوة البرلمانية،
- نشاطات لجان الشؤون الخارجية،
- الجلسات العلنية الخاصة بمسائل وقضايا السياسة الخارجية،
- المشاركة في فرق الرقابة الانتخابية [وقد تدخل أيضا في إطار ترقية الديمقراطية وترسيخ العمل بالمعايير الدولية في مجال الانتخابات].

–أنظر كذلك العدد 17 من مجلة الفكر البرلماني:

http://www.majliselouma.dz/textes/fikr/revue 16/minalfikr.htm

[1] MONIQUET CLAUDE, Guerre secrète: Services secrets, diplomatie parallèle et opérations spéciales dans la guerre contre le terrorisme depuis le 11 septembre, Editions Encre d'Orient ,2011.p.5.

وتحمل هذه الأهداف بعض الممارسات الفعلية للدبلوماسية البرلمانية، فحتى ولو كان مجرد تأسيس اتحاد أو رابطة برلمانية هو مأسسة للعمل كما أن طرائق عمل الدبلوماسية البرلمانية تتخذ جوانب شكلية وغير شكلية كمجموعات الصداقة والأخوة التي تبقى أحد أهم عناصر حيوية العمل البرلماني في النشاط الخارجي.

المطلب الخامس: صور وأشكال الدبلوماسية البرلمانية.

بالاعتماد على التقسيم (Typologie) التي نادى بها كل من السيد برنارد باتري"Bernard Patry "[1] نائب رئيس الجمعية البرلمانية الفرنكفونية، وأخذ به السيد هرمان دو كرو " Herman de Croo "[2] رئيس مجلس النواب البلجيكي، يمكن تصنيف صور وأشكال الممارسات الدبلوماسية للبرلمانيين على النحو التالي:

أولاً: الدبلوماسية الاستكشافية ودبلوماسية المساعي الحميدة (diplomatie exploratoire et de bons offices)

ويتعلق بتدخل البرلمانيين من أجل حل نزاع، الوقاية منه أو التخفيف من حدة التوترت.

ومكان ذلك نجاح وفد برلماني بجليكي سنة 1990 بعد سفره إلى العراق في تحرير مواطن بلجيكي، ويعتقد رئيس مجلس النواب البلجيكي ''Mr. Herman de Croo'' في محاضرة[3] له حول موضوع الدبلوماسية البرلمانية، أن هذا النجاح يعود إلى كون البرلمانيين ليسوا مقيدين بالمعايير والممارسات التقليدية للدبلوماسية الرسمية.

كما عرف رئيس مجلس النواب البلجيكي خلال نفس المؤتمر تجربته الشخصية خلال قيادته لوفد برلماني بلجيكي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بداية شباط 2003 حيث تمكن الوفد من إزالة الاحتقان في العلاقات بين بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تداعيات تصريحات الوزير الأول البلجيكي حول ضرورة محاكمة" أرييل شارون" الوزير الأول الإسرائيلي في بلجيكا، ومعها أيضا طريقة تعامل بلجيكا مع المسألة العراقية داخل منظمة حلف شمال الأطلسي.

ثانياً: دبلوماسية التأثير (Diplomatie d'influence)

ويتعلق الأمر بالضغوط التي يمارسها البرلمانيون من أجل التوصل إلى معاهدة أو اتفاقية.

فوسيلة التأثير مع تطور وسائل الاتصال أصبحت ملزمة، واستعمالها يتنامى بشكل كبير جداً بإصدار اللوائح أو استصدار تقنية تأخذ بها المنظمات البرلمانية للفت انتباه الحكومات.

---

[1] Actes du colloque sur la diplomatie parlementaire, organisé le 29 avril 2002 par le parlement canadien, Ottawa.http://www.Parl.gc.ca/information/InterParl/Asoociations/Francophonie/April2002/Re..

[2] Herman de Croee ,Actes de conférences européennes des présidents de parlements, 30-31 mai 2006/ TC/inn (gs…..) p. 14

[3] محاضرة أمام الندوة الأوروبية لرؤساء البرلمانات المنعقدة بتالين في استونيا، ماي 9007 ، والمنظمة من طرف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

كما أن المؤتمرات الأممية المنعقدة حول مختلف المواضيع الهامة (البيئة، حقوق الإنسان، المرأة، الصحة والسكان) وغيرها أصبحت تنظم بالموازاة معها اجتماعات برلمانية حول نفس الموضوع وفي نفس الإطار الأممي مع الشركاء وأصحاب المصلحة.

وبالعودة إلى مختلف تقارير الدورات النظامية لاجتماعات المنظمات البرلمانية، يمكن لفت الانتباه إلى العديد منها كاللائحة الخاصة بالهوية والتعدد الثقافي، اللغوي والإثني؛ الصادرة مؤخراً عن الجمعية 127 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد بكيبك في أكتوبر 2012،[1] واللائحة الخاصة بالتنديد بالرسومات الكاريكاتورية المسيئة للرسول- صلى الله عليه وسلم -الصادرة عن الاجتماع الشتوي للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فبراير 2007.[2]

ثالثاً: دبلوماسية التكوين (Diplomatie de formation)

ويتعلق الأمر بالتعاون في مجال التكوين، الرسكلة واعادة الرسكلة بالنسبة للبرلمانيين، أو الطاقم الإداري للبرلمان، كما تعني أيضا مساعدة الديمقراطيات الصاعدة [الحالة الأفغانية].

ويتعلق الأمر بتنظيم دورات تدريبية أو ورشات تكوينية أو المساهمة في توفير أسباب عمل البرلمان ككل.

فالجمعية الأوروبية للبرلمانيين حول إفريقيا (l'AWE PA-) تقوم بعمل جاد من أجل تمكين البرلمانات الإفريقية من الخبرات اللازمة في مجال التسيير الديمقراطي للمؤسسات المنتخبة.

رابعاً: دبلوماسية تبادل الزيارات (Diplomatie d'échanges de visites) ويتعلق الأمر باستقبال وفود برلمانية، حكومية وغيرها وايفاد وفود برلمانية في زيارات إلى الخارج (علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف).

ويتضح ذلك من خلال:

- زيارات مجاملة إلى رؤساء الدول الذين يزورون البلاد،
- استقبال رؤساء البرلمان،
- استقبال الوفد البرلماني الزائر،
- استقبال الشخصيات وممثلي المنظمات الدولية.

كما أن رئيس البرلمان يقوم بزيارات إلى دول صديقة وشقيقة في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، وذلك على رأس وفود برلمانية تعكس تنوع وتعدد المشهد السياسي الداخلي.[3]

ونفس الأمر بالنسبة لتبادل الزيارات على مستوى رؤساء لجان الشؤون الخارجية ومجموعات الصداقة والأخوة.

كما أصبح العديد من الوزراء يدعون مسؤولي اللجان البرلمانية ذات العلاقة بقطاعهم لمرافقتهم خلال زياراتهم إلى الخارج.

---

[1] الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي:www.iup.org

[2] الموقع الإلكتروني للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا: www.osce pa.org

[3] Nassim Mokrani, Op.cit, p. 168.

وما يمكن ملاحظته هو أن هذا التقليد قد ازداد العمل به خلال الخمسة وعشرين سنة الأخيرة على المستوى الدولي.[1]

خامساً: دبلوماسية التمثيل: (Diplomatie de représentation) ويتعلق الأمر بالعمل ضمن مختلف المنظمات، الجمعيات، والاتحادات البرلمانية، وايفاد وفود برلمانية للمشاركة في الأعمال.

ينتج حتماً عن النشاط المكثف للبرلمانيين في المحافل البرلمانية المتعددة الأطراف، تكليف البعض منهم بمهام تمثيلية معينة كما حدث مع السيدة آن ماري ليزان الرئيسة السابقة لمجلس الشيوخ البلجيكي ومقررة اللجنة الثالثة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا(2005)، حيث عينت في فبراير 2005 كمقررة خاصة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول غوانتنامو (Guantanamo) بهدف متابعة الملف واعداد تقرير شامل حول المعتقل بغوانتنامو (Guantanamo bay)بكوبا يوم 03 آذار2006 وقد كانت زيارتها للمعتقل أول زيارة لمسؤول أوروبي لغوانتنامو.[2]

سادساً: دبلوماسية الرقابة الانتخابية: (Diplomatie de l'observation des elections)

من المتعارف عليه أن البرلمانيين يحملون تجربة حقيقية ليس فقط حول المسار الانتخابي، ولكن أيضا حول دور وسير البرلمان في دولة ديمقراطية، ويبين التعريف الذي أورده السيد جون بيار كينسفلي المدير العام للانتخابات بكندا مقاربة للواقع بشكل كبير، حيث يعتقد أن البرلمانيين يشكلون في مهام الرقابة الانتخابية سفراء حقيقيون للمؤسسات الديمقراطية من أجل المساعدة، فهم شهود منفصلين بإمكانهم أن ينقلوا إلى محاوريهم بالبلدان محل الرقابة تجربة هامة حول سير المؤسسات الانتخابية الديمقراطية.[3]

سابعاً: الدبلوماسية المختلطة: " Diplomatie mixte "

ويتعلق الأمر بممارسة برلماني لمهمة كلف بها من طرف الحكومة، ومثال ذلك المهام التمثيلية التي توكل إلى رئيس البرلمان لتمثيل رئيس الجمهورية في مهام رئاسية.

المطلب السادس: دور البرلمانيّين في تعزيز العلاقات الدولية

جاء التحرك الذي قام به عدد من البرلمانيّين والمجموعات البرلمانية لفتح قنوات للتعاون مع برلمانين من كافة دول العالم وأعضاء الاتحادات البرلمانية في أكثر من مجال؛ مثل مجال حقوق الإنسان الأساسية، وقضايا البيئة، والمسائل الخاصة بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في ميدان التشريع والتجارب في مجالات العمل البرلماني بصفة

---

[1] Herman de Croee, Op.cit, p. 16

[2] Herman de Croee, p. 17.

[3] Jean-Pierre Kinglsy, Directeur Général des élections au Canada, « les parlements constituent, dans les missions d'observation et d'assistance, de véritables ambassadeurs de nos institutions démocratiques. A cetitre, ils sont des témoins privilège pouvant transmettre à leurs interlocuteurs des pays faisant l'objet de la mission, une compréhension vécu du fonctionnement des institutions électorales démocratiques ».

عامة، وهو ما ساعد لاحقا على فتح المجال واسعا للحديث عن مدى إمكانية قيام هذه البرلمانات بالمساهمة في إحداث تقاربٍ ما بين الثقافات والديانات والحضارات.

ولما كانت برلمانات العالم تماثّل صروحا راقية للممارسة الديمقراطية الفعلية، لذا فقد كان من الطبيعي التطلع إليها بعيون الأمل؛ أن تستشعر هذه البرلمانات واجبا عليها؛ بأن تكون بحقٍّ جسوراً ممتدة دائما تَصِلُ بين شعوب العالم . وفي كل الأحوال يجب أن يكون الجهد البرلماني على مستوى العلاقات الدولية متقارباً ومتوافقاً مع دبلوماسية الدولة.

يشار هنا إلى أن الجهد البرلماني على مستوى العلاقات الدولية يؤثر بشكل أكبر على مستوى صناعة القرار الدولي ورسم السياسات، وذلك بحكم استقلالية النواب، وهامش حركة النشاط الواسع المتاح أمامهم، واذ تحمل هذه الجهود في ثناياها صوتَ الشعوب؛ فإن ذلك يتيح لها أيضاً إمكانية الاتصال السهل، والتعارف العفوي دون قيود، أو ما تفرضه واجبات التحفظ، واجراءات الحذر.[1]

وفي عالمنا اليوم، والذي يعاني كثير من التعقيدات والتشابكات وتصادم المصالح، نشعر أننا ما زلنا بحاجة إلى ضرورة تعميق التعاون بين أعضاء البرلمانات في كافة دول العالم، ومن هنا برز مفهوم التعاون البرلماني كمفهومٍ جديدٍ فتح أبواب الأمل أن يتطور أكثر نحو الإسهام في توطيد الجهود المشتركة في إطارٍ من التشاور والتنسيق من أجل تقريب الآ راء سياسيا واجتماعيا وثقافيا على الصعيد الدولي .وبذلك تَمَّ الانتقال السلس من مفهوم التعاون البرلماني بشكله العام إلى الدبلوماسية البرلمانية بشكل خاص، التي أصبحت وسيلة لتطوير وتفعيل مجالات تبادل الآ راء، وتنسيق الأنشطة، وأداةَ لدفع التعاون بين الأمم.

وعليه يمكن القول بأن الدبلوماسية البرلمانية تعكس الاتجاه الذي يؤكِد أن ديمقراطية الحياة الداخلية للأمم تَبني امتدادها على ديمقراطية العلاقات بين هذه الأمم، ولذلك فهي تشغل حيّزاً كبيراً في مجال العلاقات الدولية؛ إذ يعتبرها بعض المفكرين دبلوماسية مكملة، ومرافقة للنشاط الدبلوماسي للدولة أو الحكومة؛ بمعنى أن البرلمانات بإمكانها أن تقوم بدور تكميلي، وليس تنافسيا مع الحكومات؛ لأن الدبلوماسية البرلمانية تتمثل في الروابط التقليدية بين المؤسسات التي نشأت تلقائيا في أوطانها، ولذلك تبرر هذه الروابط للبرلمانيين مشروعية الاهتمام بالقضايا الدولية العابرة للحدود.[2]

ويرى الباحث أن من التجارب الناجحة لبعض البرلمانيين العرب ودورهم البارز في تعزيز العلاقات الدولية، زيارة الوفد البرلماني الفلسطيني لجمهورية جنوب أفريقيا التي من خلالها استطاع الوفد أن تصبح العلاقات بين جمهورية جنوب أفريقيا وفلسطين في قمة التعاون، وتبادل الخبرات والزيارات، لدرجة أن حملة المقاطعة الدولية للاحتلال وبضائعه المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية جاءت من وزير الاقتصاد في هذه الدولة[3].

---

[1] صبحة بغورة، مرجع سابق، ص 18.

[2] علي بوشنة، مرجع سابق.

[3] علي بوشنة، المرجع نفسه.

المبحث الثاني: خصائص الدبلوماسية البرلمانية ومعوقاتها

لكل دولة من الدول طريقتها المناسبة بكيفية رسم السياسات الخاصة بها من أجل تطوير العلاقات مع الدول الأخرى، ومن ضمنها الدبلوماسية البرلمانية ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الخصائص التي تتسم بها الدبلوماسية البرلمانية، وبالإضافة إلى هذه الخاصية هناك بعض المعيقات التي تحول دون أن تقوم الدبلوماسية البرلمانية بتحقيق أهدافها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: خصائص الدبلوماسية البرلمانية

تتميز الدبلوماسية البرلمانية بخاصيتين رئيستين، تتمثلان فيما يلي:

1. **التعددية:** تلك التي ترمز إلى عدد الوفود المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية وتداخل القضايا المدرجة في جداول الأعمال واللقاءات وبرامج العمل وتعددها، فعدد المشاركين يعني تعددَ مصالح المهتمين وتداخلَها وتضاربَها أحيانا.
2. **العلانية:** وهي صفة متلازمة مع النشاط البرلماني الدبلوماسي؛ إذ غالبا ما تسبقه أو تصاحبه بياناتٌ إعلاميةٌ واسعة، تتسم بقدرٍ كبيرٍ من الإثارة التي قد يغلب عليها الطابع العقائدي، والعلنية من أساليب التعاملات العصرية، وترتبط بأهمية إعلام الرأي العام بضرورة تقبل الحلول التوافقية في تسوية القضايا الدولية، ومع ذلك قد تتخذ الدبلوماسية البرلمانية أسلوبا آخراً يتمثل في الجمع بين المناقشات العامة العلنية، والمفاوضات الخاصة الجانبية التي يطلق عليها اصطلاحاً "دبلوماسية الكواليس "أو" الدبلوماسية الهادئة "التي يجمع بينها التفاعل المستمر في أسلوب التفاوض.
3. وتتجلَّى الدبلوماسية البرلمانية أيضا، وبصورة نشطة، في اجتماعات المجموعات الجيوسياسية بين أعضائها أولا، ثم مع غيرها؛ حيثُ يحتل التفاوض والتحاور والإقناع دوراً معتبراً في النشاط البرلماني الدبلوماسي؛ للوصول إلى التوافق، كما أن صياغة أيّ قرارٍ أو توصيةٍ تتطلب إجراء مناقشات ومفاوضات بين أطراف عديدة معنية بموضوعها، والدبلوماسية البرلمانية مجالٌ مناسبٌ لذلك، وهو أسلوب لا يختلف في الواقع عن النشاط الدبلوماسي التقليدي من حيثُ الشكل والفنيات، وتقنيات التفاوض؛ إن لم يكن أكثر.[1]

المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية البرلمانية

هناك آراءُ كثيرةٌ تمنح الدبلوماسية البرلمانية أهمية خاصة على الصعيد الدولي؛ بصفتها محّركاً ومكمّلاً لإدارة الشؤون الدولية والعلاقات بين الدول، واكسابها شيئا من الخصوصية، وتؤكد مثل هذه الآراء أنه لا يمكن للدبلوماسية

[1] صبحة بغورة، مرجع سابق، ص 22.

الرسمية والبرلمانية التعارضُ في المواقف أو تجاهل الآراء، أو التنافس في الأهداف والمصالح، فيما يرى آخرون أن البرلمانيين مهما عُرف عنهم من اللباقة في تقديم الحجج والإقناع، فهذا لا يسمح بإنزالهم منزلةَ السلك الدبلوماسي.[1]

ومن الإشكاليات الأخرى المعروفة في إطار نفس الموضوع أن النظام البرلماني في العديد من الدول قد تَمَّ وضعُه على أساس الازدواجية؛ بمعنى وجود غرفتين برلمانيتين: غرفة أُولى، وهو مجلس شعبي ذو بُعدٍ وطني يتشكل من نواب كلهم منتخبون انتخاب سريا وحراً ومباشراً من قبل الشعب، وغرفةٌ ثانيةٌ عليا، تتشكل من خليط ما بين الانتخاب والتعيين من قبل السلطة العليا في البلاد ممثلة في الحاكم؛ وفي ظلّ هذه الازدواجية قد يحدث أن لا تتوافق الاتجاهات السياسية، ومن ثَمَّ تختلف المواقف المعبر عنها من بعض القضايا الدولية، ويكون أثر ذلك واضحا في عدم إمكانية تسويق موقفٍ سياسيٍّ محدَّدٍ من مسألة دولية معينة على المستوى العالمي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فهناك ما يعتبر عنصراً معمّقا لفرضية عدم التوافق، وهو أن النظم البرلمانية لا يمكن أن تدعي الديمقراطية ما لم تكن هناك أحزاب سياسية نشطة، تشكل مشهد التعددية الحزبية، وهذا المشهد في حدّ ذاته يؤكد وجود تيارات سياسية مختلفة تتباين مرئياتها وتختلف منطلقاتها عن بعضها، وينعكس ذلك على مواقفها من خلال النواب الذين ينتمون لهذه الأحزاب من القضايا الدولية التي ترتبط بها المصالح الحيوية للبلاد، فالقيود الحزبية المفترضة على النواب والمؤسسة على عقيدة الحزب ومذهبه السياسي هي ما ستضع الممارسة الفعلية للدبلوماسية البرلمانية في أكثرَ من موقف حرج، بسبب عدم الانسجام والتوافق في الرأي، هذا إن لم تتسبب مثل تلك الأوضاع في تعقيدات التمثيل التي قد تفضي إلى تعمد إقصاء الأعضاء غير المنسجمين، والتضحية بهم في سبيل إنقاذ قضية من مخاطر التهميش، أو تعرض مصلحةٍ للضياع، أو حقٍّ للفقدان، كذلك يسوق أنصار احتكار الدبلوماسية الرسمية للنشاط الخارجي إشكالية ثالثة، تتمثل في عدم ضمان تواجد النواب في حالة نشاطٍ رسميٍ طوال العام؛ إذ من المعروف أن البرلمان يتمتع بإجازات برلمانية، مما يجعل النواب في حالة سكون، وتصبح فرصة التقائهم ضعيفة، وأما إمكانيات جمعهم فنادرة، وقد يحدث أن يكون هذا سببا مباشراً في ضياع فرصٍ حقيقيةٍ ومؤكدةٍ للاتصال والتواصل، وبالتالي يضعف شيئا فشيئا بريق فكرة الاعتماد على تدخل الدبلوماسية البرلمانية، خاصة وأنه ليس لوزارة الخارجية أي وصايةٍ أو سيطرةٍ على نواب البرلمان، ولكن في المقابل هناك من يؤكد على أهمية ما أصبح يسمى" بالدبلوماسية الحزبية"، سواء في شكلها الثنائي المباشر، أو من خلال علاقات متعددة الأطراف في إطار برلماني، من أجل لعب دورٍ أساسيٍّ ومحوريٍّ في دعم الدبلوماسية الوطنية وتفعيلها؛ حيث إن مجالاتها المتمثلةَ في تعزيز العلاقات الثنائية بين الحزب والأحزاب الصديقة تفتح الأبواب أمام تبادل الخبرات، وزيارات الوفود، للتواصل والتعارف، ومن ثَمَّ للتعرف على وجهات النظر حول القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى اشتراك الأحزاب في الفضاءات الإقليمية والدولية، وامكانيات إبرام مذكرات تعاون تتسع إلى عدة مجالات، هذا إلى جانب قدرة الأحزاب الكبيرة ذات الانتشار الواسع في تعبئة المواطنين داخليا وخارجيا حول البرامج الوطنية للتنمية، واستغلال القدرات والكفاءات لصالح جهود الارتقاء الوطني.[2]

---

[1] منصور، مرجع سابق، ص 19.

[2] منصور، مرجع سابق، ص 19.

ومهما اختلفت الآراء تبقى الدبلوماسية البرلمانية بصفةٍ عامةٍ أداة فعلية، أثبتت الكثير من الأحداث والتجارب أنها قادرةٌ على تعزيز نشاط الدول؛ من أجل خدمة الشعوب في السلم والديمقراطية، والأمن، والتنمية، ويمكن أن تكون جداراً أمام أصحاب النفوس الضعيفة التي تريد أن تجعل من العلاقة بين ما هو طبيعي وما هو مكتسب في ثقافة الشعوب مصدراً جديدا للصراعات، وتقتضي الضرورة والحال هكذا أن يقوم البرلمانيون بتفعيل دورهم أكثرَ في مكافحة الفقر والجهل والمرض، واعداد برامج المساعدة، ومخططات التعاون والإغاثة، مع المتابعة الدقيقة، والمراقبة المستمرة عن قرب لمراحل تطبيق هذه البرامج، وكلها في الحقيقية وسائلُ حقيقيةٌ وملموسةٌ لدعم الديمقراطية، والأمن الاجتماعي، والتنمية بالعمل الحي والملموس،[1] فالدبلوماسية البرلمانية فرع من فروع المعرفة، لا غنى عن تعميق دراستها، وتوسيع مجال ممارستها، والإلمام الواعي بمقتضياتها، والإدراك العميق لمغزاها، والتحديد الواضح لأهدافها، وهي كلها نوافذُ جد واسعةٍ على حقائق عوالم أوسع.

المطلب الثالث: العلاقات الدولية وموقع الدبلوماسية البرلمانية

أصبحت الدبلوماسية أحد اهم أشكال العلاقات الدولية في عالم اليوم، وأحد العناصر المؤثرة في صياغة القرار السياسي للدول، والعلاقات الدولية، أو ما تم التعبير عنه في الآونة الأخيرة بديمقراطية العلاقات الدولية، فإذا كان المجتمع الدولي حريصاً على إتباع دول العالم للنظام الديمقراطي، فإنه من الأولى من تعزيز دور المجالس النيابية والبرلمانية في أخذ دورها السياسي في صناعة القرارات الهامة والمصيرية لشعوبها.

أولاً: مفهوم العلاقات الدولية

العلاقات الدولية لم تصبح علماً أكاديمياً إلا بعد الحرب العالمية الأولى؛ لذلك فإن تعريفاتها مازالت حديثة ومتغيرة، ولكنَّ العلاقات الدولية علاقاتٌ شاملةٌ، تنطوي على مختلف المكّونات في مجال العلاقات الدولية، سواء أكانت هذه العلاقات رسمية، أو غير رسمية؛ بمعنى أنه لم يعد يقتصر دور العلاقات التي تمارس على الصعيد الدولي على دور الحكومة، أو الجهات التنفيذية فقط، وانما تعدَّى ذلك؛ ليصل المفهوم إلى الفاعلين من غير الدول (الجهات غير الرسمية)، ودورها على صعيد تنسيق جهودها الدولية، وربط العلاقات فيما بينها.

وقد عرَّفها محمود طه بدوي بأنها: "العلم الذي يُعنى بواقع العلاقات الدولية، واستقرائها بالملاحظة والتجريب، أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"، وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها، وتوقع ما سيتم من ظواهرَ في إطارها.[2]

فيما عرفها هايل طشطوش بأنها: "كافة التفاعلات والروابط المتبادلة، سواء كانت سياسية أو غير سياسيةٍ بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي".[3]

---

[1] منصور، مرجع سابق، ص 19.

[2] محمد طه بدوي، مدخل إلى العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971، ص 5.

[3] هايل طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 13.

أما الكاتب" كوينس "فإنه يعّرفها بأنها: "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء أكانت علاقات رسمية أو غير رسمية"، بينما يرى الباحث" فريدريك هارتمان "بأن العلاقات الدولية هي عبارة عن" كل الاتصالات بين الدول، وكل حركات الشعوب، والسلع، والأفكار، عبر الحدود الوطنية"، أما" مارسيل ميرل "فقد عرَّفها بأنها "هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها".[1]

أما علاء أبو عامر فقد عاّرفها بأنها: "علاقات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وأيدولوجية، وعسكرية على مستوى الدول، ومجموعات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشعوب التي تناضل من أجل الحرية".[2]

أن العلاقات الدوليةَ لم تقتصر على العلاقات التقليدية بين الدول الرسمية، ولكن في الوقت الحاضر دخلت كياناتٌ أخرى إلى المجتمع الدولي، وأصبح لها تأثير فاعل بشكل كبير؛ مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ كالشركات المتعددة الجنسية، لذا أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاقٍ أوسعَ من التفاعل بين الدول، وأصبح لها أحيانا تأثيرٌ أكبرُ بكثير من تأثير الدول الرسمية.

ثانياً: مدارس العلاقات الدولية

في إطار استعراض لمفهوم العلاقات السياسية الدولية، فإن ذلك يستدعي الوقوف بصورةٍ بأكثر جدية، واستعراض وجهات نظر المدارس العديدة التي راجت أفكارها في العالم الحديث، ومن أهم هذه المدارس المدرسة الماركسية، والإنكلوساكسونية، والفرنسية.

إن المذهب الماركسي، وبالاستناد إلى الأفكار التي طرحها كارل ماركس، وفريدريك إنجلس، وفلاديمير إيليج لينين، يتلخَّص في أن التاريخ البشري منذ البدء إلى الآن هو تاريخ صراع الطبقات، وبأن العامل الماديَّ المحددَّ لذلك هو أسلوب الإنتاج.[3]

وانطلاقا من هذا الفهم الماركسي يمكننا القول بأن العلاقات الدوليةَ هي علاقات تستند إلى الصراع الطبقي المحرك للتاريخ، وما دمتُ بصدد المذهب الماركسي، فلابد من التوقف عند المدرسة الاشتراكية التي تُعَادل الزاويةَ الرئيسةَ في هذا الفكر، حيثُ يقول" كانتمان" بأن العلاقات الدوليةَ هي جملة من العلاقات السياسية، والاقتصادية، والأيديولوجية، والدبلوماسية، والقانونية، والعسكرية فيما بين الدول، وكذلك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع، والقوى السياسية والمنظمات، والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي.[4]

---

[1] طشطوش، مرجع سابق، ص 12.

[2] علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، الظاهرة، علم الدبلوماسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 23.

[3] روبرت جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص 12.

[4] دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة للنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص 20.

كما تؤكد المدرسة الاشتراكية بأن الدور الرئيسي في العلاقات الدولية تلعبه العلاقات ما بين الدول، ولو أمعنا النظر في تنظيرات هذه المدرسة بعمق لوجدنا أن مجمل التعريفات القديمة للعلاقات الدولية قد أهملت تماما الحركات التحررية، والمنظمات الدولية، أو الاقليمية، كذلك أهملت القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الدولي التي تؤكد عليها المدرسة الاشتراكية، كما أنه لا يمكن القول بأن العلاقات الدولية هي العلاقات التي تقوم بين دول كاملة السيادة فقط، بل تتعدى ذلك إلى علاقاتٍ سياسية يمكن أن تُنَظَّم وفق ضوابطَ بين دولٍ وحركات تحرر، أو بينها وبين حكومات منفى، وهذه أيضا علاقات يمكن تسميتها بالعلاقات السياسية الدولية.

كما أن المدرسة الاشتراكية نظرت إلى العلاقات الدولية المعاصرة بأنها تتميز بالديناميكية العالية من خلال الدور المضطرد الذي تلعبه الدول النامية والمتحررة في تشكيلتها لمجموعة دول عدم الانحياز.[1]

أما المدرسة الإنكلوساكسونية فقد انتظمت في ثلاثة اتجاهات أساسية، هي: الواقعية الكلاسيكية، والطرح العلمي، والطرح الوظيفي والنظامي، فالواقعية تردنا إلى حالة الفطرة، والعلمية تركز على دراسة سلوك الممثلين الدوليين، والوظيفي تحلل المجتمع الدولي بعبارات النظام؛ عن طريق دراسة العلاقات التي تقوم بين الممثلين الدوليين.[2]

أما المدرسة الفرنسية وعلى الرغم من حداثتها فإنها أعطت نوعا ما دراسة نظرية شاملة ومفسرة للظاهرة الدولية بسياقاتها المختلفة، ومن أهّم رُواد هذه المدرسة" رينوفن"،" دير وزيل"،" ريمون أرون "وغيرهم، وقد كان دير وزيل أحدَ الأوائل الذين حاولوا تفسير ظاهرة العلاقات الدولية، وقد نشر في مقالة له عام 1952 م حول هذا الموضوع بأن الاتجاه لدراسة العلاقات الدولية، كاختصاصٍ مستقل يفسر وعي الباحثين الواضح لوجود مجموعة من الظواهر النوعية التي تستح ق أن تكون موضوعا لدراسة خاصة، وهي التي يؤكد فيها دير وزيل أن هذه الظواهرَ لها صلة بعلاقات دولة، أو عدة دول فيما بينها على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الديموغرافية، والثقافية، وتشكل مجموعة هذه الظواهر ما يعرف حديثا بالعلاقات السياسية الدولية.[3]

المطلب الرابع: الدبلوماسية البرلمانية، وموقعها من العلاقات الدولية

يشهد العالم تطوراً كبيراً بشكل يومي على كلّ الأصعدة السياسية والاقتصادية، والعلاقات الدولية والاجتماعية، وكما أن هذا العالم يتطوَّر؛ المنظمات الدوليةَ تتطور أيضا، فمنذ مائة عام لم يكن هناك سوى بضعة كيانات، وأُنشئت تحديداً لإدارة التعاون الدولي، أو التعاون المتعدد الأطراف، أما اليوم فإن تلك الكيانات أصبحت تُعَد بالآلاف، كما أنها تمارس العملَ على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، وتغطى معظم جوانب السعي الإنساني.[4]

---

[1] كولار، مرجع سابق، ص 21.

[2] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأحوال والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد، 2010، ص 30.

[3] علي شفيق العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1990، ص 10.

[4] غيرك فريسنيك، ورقة بشأن السياسة، وثيقة الإتحاد البرلماني الدولي رقم 34، جمعية الأمم المتحدة، 117، عممت في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وثائق الأمم المتحدة، واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية.

أولاً: الأمم المتحدة والدبلوماسية البرلمانية

تأتي في مقدمة المنظمات العالمية الأمم المتحدة، ومنظومة وكالاتها المتخصصة، وتعتبر الأمم المتحدة منتدىً دائماً للتعاون فيما بين الحكومات، وفي الأمم المتحدة تتفاوض الحكومات، وتتفق على مواثيق ومبادىء توجيهية دولية، بشأن عمليات رئيسية؛ مثل بناء السلام والأمن في حالات النزاع، كما وتعتبر الأمم المتحدة مصدراً لتقديم الخدمات، مثلُها مثلُ أي وكالة، أو إدارة حكومية، وهي تقوم بتنفيذ البرامج في أغلب بلدان العالم تقريبا، حيثُ يتم ذلك على الدوام بالتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع الدولي وغيرها.

وتعتبر الأمم المتحدة منظمة دولية تقليدية، وأعضاؤها هم الدول، التي يمثلها الفرع التنفيذي للحكومة الذي يتفاوض، ويتخذ القرارات باسمها، ولكن في إطار ميثاق الأمم المتحدة، فإنه لا وجود للبرلمانات في هيكل الأمم المتحدة، حيثُ نصَّ ميثاقها أن شعوب العالم ممثلون فيها بالحكومات، وليس بالممثلين المنتخبين للشعب.

ولا خلافَ في أن البرلمانات يمكن أن تُسهم بالكثير في أعمال الأمم المتحدة، فأعضاء البرلمانات لديهم فهمٌ فريدٌ للشعب بمختلف أطيافه، وهم أقدر من غيرهم على التعبير عن أماني الشعب، وشرح ما يهمه حقا، كما أن لديهم قدرة قوية على تشكيل الرأي العام، ويمكنهم من خلال عملهم في البرلمان والأحزاب والحركات السياسية، وفي دوائرهم الانتخابية، شحذ الرأي العام، وايجاد دعمٍ شعبيٍّ للعمل الدولي في الأمم المتحدة؛ ولذلك فمن المنطقيّ للغاية دعوتُهم إلى المساهمة في أعمال الأمم المتحدة، ومن خلالها تتحقق مكانة للدبلوماسية البرلمانية ضمن العلاقات الدولية الرسمية حول العالم.

وبطبيعة الحال، فإن دور البرلمان يجب ألا يقتصر على تنفيذ اتفاقاتٍ دوليةٍ سبق التفاوض عليها، وعلى البرلمانات أن تسعى إلى انتزاع دورٍ مهمٍّ وفعال في التفاوض على الاتفاقيات الدولية في الأمم المتحدة؛ فإن إصرارها يجب أن يتزايد بهدف إخضاع تلك المفاوضات لرقابة برلمانية ديمقراطية، ومعنى ذلك عملياً هو أن على البرلمانات، أن تقوم بخمسة نشاطات.[1]

1. أن تُحاط علماً مسبقاً بوقت كافٍ بالمفاوضات التي ستجري في الأمم المتحدة.
2. أن تُوضع تحت تصرفها معلوماتٌ دقيقةٌ عن المسائل محلّ التفاوض، وعن السياسات، ومواقف التفاوض التي ستكون محلَّ نظر.
3. أن يكون في مقدورها طرح أسئلةٍ على الوزراء والمفاوضين، والإعراب للحكومات عن وجهات نظرها السياسية.
4. تزويد الحكومات بولاية صريحة للتفاوض، أو التمتع بسلطة ممارسة التأثير على التفاوض.
5. أن تكون مجهزة بما يلزمها من هياكلَ واجراءاتٍ وموارد؛ من أجل التمكن من رصد سير المفاوضات، وتحقيقاً لهذه الغاية، فلا بُدَّ أن تكون ممثلة في الوفود التي تحضر هذه المفاوضات.

[1] فريسنيك، مرجع سابق، ص 3.

ثانيا: الاتحاد البرلماني الدولي

ولذلك برز دور الاتحاد البرلماني الدولي، وهو الذي يقع على عاتقه القيام بدور محوري؛ من أجل تنفيذ استراتيجية دمج الدور البرلماني ضمن العلاقات الدولية الرسمية حول العالم، فهو المنظمة العالمية للبرلمانات، ويعمل على تيسير الحوار السياسي بين أعضاء البرلمانات، وحشد التعاون البرلماني والإجرءات بشأن طائفةٍ واسعةٍ من المواضيع التي تحتل مكاناً بارزاً في جدول المهام الدولية.

ويوفر الاتحاد جسراً أساسياً بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة؛ ويقوم بتوعية البرلمانات بالأمم المتحدة وأعمالها، ويحشد البرلمانات لاتخاذ إجراءاتٍ بشأن المسائل التي تحتل مكاناً بارزاً في جدول المهام الدولية، ويشجع تفاعلها مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بل ويُسَّهلُها.[1]

وقد اضطلع الاتحاد بعدة إصلاحات، مع تكييف سياساته وهياكله وأساليب عمله مع مطالب القرن الحادي والعشرين، شمل ذلك عدة ميادين كما يلي:

1. الاهتمام بصورة أكبرَ بالتشجيع في سياسة الاتحاد، وبرامجه على قيام تعاونٍ أوثقَ بين البرلمانات والأمم المتحدة.
2. رصد عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة والإسهام فيها، وحشد تعاون البرلمانات مع الهيئات الجديدة المنشأة في الأمم المتحدة.
3. القيام على نحوٍ أعمَّ بحشد الدراية الفنية المتوفرة في البرلمانات بشأن الكثير من المسائل الرئيسية المعروضة على المجتمع الدولي اليوم، واستثمارها في المداولات التي تدور في الأمم المتحدة.
4. التوسع بقدرٍ كبيرٍ في عدد جلسات الاستماع ومحتواها، والاجتماعات وتنظيمها كل عام بالترافق مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، والاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة.
5. توعية البرلمانات من خلال أنشطة التدريب والحلقات الدراسية والحملات العالمية بشأن كبرى المسائل التي تتطّلب إجراء سياسيا عاجلا من جانب البرلمانات وأعضائها.
6. وضع كتب دليلٍ برلمانيةٍ، وأدوات عملية أخرى؛ لتسهيل اّتخاذ الإجراءات في البرلمان من أجل التصديق على الاتفاقيات الدولية المتفاوض عليها في الأمم المتحدة، وتنفيذها، ورصدها.
7. العمل عن كثب مع الأمم المتحدة، وبرامجها، ووكالاتها، في تصميم برامج وتنفيذ أنشطة مشتركة، وذلك من أجل تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد من منظور واسع.

وبالرغم من هذه النواحي من التقدم؛ فإن البرلمانات الأعضاءَ في الاتحاد تطالب بقيام علاقة عملٍ أكثرَ موضوعيةً وانصافاً مع الأمم المتحدة ومنظماتها، وقد أنشئت لجنة شؤون الأمم المتحدة لرصد التقيد بمجموعة التوصيات التي

[1] فريسنيك، مرجع سابق، ص 7.

وضعت في الآونة الأخيرة من أجل تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات، ودراسة كيفية تطبيقها عملياً، وتقديم مقترحات تدعو إلى زيادة التنفيذ الفعال.[1]

ويقوم الاتحاد بكل ما تقدم بناء على طلب البرلمانات حول الدول، كما أن الحكومات المختلفةَ أيضا طلبت من الاتحاد في الآونة الأخيرة تشجيع قيام مزيدٍ من التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات، كما منحت الاتحادَ مركزَ المراقب الخاّص لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتَستخدم الاستعراض الذي تُجريه مرة كلَّ سنتين؛ للتعاون بين الأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي؛ من أجل تقديم توصيات؛ لتقوية التفاعل بين الأمم المتحدة، والاتحاد، والبرلمانات؛ حيثُ يمكن ملاحظة هذا الطلب المتزايد من جانب الفرع التنفيذي للحكومة بقيام علاقةٍ أقوى بين الأطراف المعنية، وذلك في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يركز على خمسةٍ مجالات محددة مترابطة.[2]

1. تعزيز مساهمة الاتحاد في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك عملية تنشيطها، وفي أعمال الهيئات الجديدة؛ مثل مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام.
2. تحديد دور نشط يضطلع به الاتحاد دعماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة بالنسبة لاجتماعه السنوي رفيع المستوى والمنتدى الجديد للتعاون الإنمائي.
3. زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك اتفاق الشراكة المبرم بين صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والاتحاد.
4. زيادة تطوير جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، وسائر الاجتماعات البرلمانية المتخصصة في سياق الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة، باعتبارها مناسباتٍ مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحادات البرلمانية.
5. كفالة المشاركة الوثيقة للاتحاد في وضع استراتيجيات على نطاق المنظومة للنظر فيها من جانب منظومة الأمم المتحدة، ومجلسه التنفيذي الرئيسي المعني بالتنسيق؛ بغيةَ كفالة تقديم دعمٍ أكبرَ وأكثرَ تجانساً من البرلمانات لأعمال الأمم المتحدة.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الدبلوماسية البرلمانية وسماتها

المطلب الأول: أبرز العوامل المؤثرة

لقد باتت الدبلوماسية البرلمانية اليوم شكلاً من أشكال القوة الذي يتُستخدم في تحقيق الأهداف الخارجية المنشودة. وعندما نحلل عملية المدخات والمخرجات في صنع السياسة الخارجية؛ نكتشف أنَّ البرلمان يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية للدولة .وهناك العديد من العوامل ال يتؤثر على فعالية الدبلوماسية البرلمانية، وأهمها:

[1] فريسنيك، مرجع سابق، ص 8.

[2] فريسنيك، مرجع سابق، ص 9.

أولاً: الرأي العام

ونقصد بالرأي العام «التعبير الذي يُدلي به مجموعة أو أغلب الأفراد في مجتمع ما للإعلان عن وجهة نظر عامة مشتركة قد تتغير وفقًا لاختلاف الموقف، والرأي العام يبرز بشكل أكثر وضوحًا للمواقف التي تمس المصالح القومية. وقد استعمل جابريل ألموند اصطلاح (مزاج السياسة الخارجية) للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الرأي العام في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معيّنة في وقت من الأوقات».[1]

يبدو أنَّ تأثير الرأي العام على الدبلوماسية البرلمانية يتسم بنوع من الضعف وعدم الاهتمام؛ لأنَّ الرأي العام لا يهتم كثيرًا بمهام وأدوار السلطة التشريعية في القضايا الدولية والإقليمية؛ لأنَّ تلك القضايا لا تمس حياة المواطن مباشرة . ويتفق مع هذه الفكرة (مرلمرسيل) الذي يؤكد في كتابه «السياسة الخارجية» أنَّ الرأي العام يمارس ضغوطاته لحل المشاكل الداخلية الفورية أكثر من اهتمامه بالقضايا الخارجية،[2] مع الأخذ في الاعتبار أنَّ هذه الفكرة محل خلاف بين العلماء، حيث إنَّ هناك فريقاً من العلماء يرى أنَّ الرأي العام يؤثر بشكل كبيرعلى فعالية الدبلوماسية البرلمانية وعلى القضايا الخارجية.

ثانياً: النظام السياسي

يرى الدكتور محمد سيد سليم أنَّ دور البرلمانات في صنع السياسية الخارجية يتباين بحسب شكل النظام السياسي،[3] وقد تختلف أدوار وآليات وتوجهات الدبلوماسية البرلمانية مع اختلاف تركيبة النظام السياسي .أمَّا أحمد النعيمي يكاد يجزم بتزايد أدوار الدبلوماسية البرلمانية في الأنظمة الديمقراطية، [4]لأنَّ الأمة في الدول الديمقراطية هي التي ترسم وتراقب أهداف الدبلوماسية للدولة، وهذا بطبيعته لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديمقراطية .ويميل بعض الباحثين إلى القول بأنَّ الدبلوماسية البرلمانية ليس لها تأثير حقيقي في الأنظمة الاستبدادية؛ لأنَّ السلطة التشريعية قد تكون محكومة بأحزاب شمولية أو أنَّ أعضاء البرلمان لا يمتلكون صلاحيات دستورية تمكنهم من بناء علاقات دبلوماسية مع الوحدات الدولية.

ومن جهة أخرى؛ تلعب السلطة التنفيذية عبر أجهزتها الخارجية دورًا رئيسيًا في رسم العلاقات الدبلوماسية مع الأطراف الخارجية، وتختلف درجة تحكم السلطة التنفيذية بالشؤون الدبلوماسية من نظام سياسي إلى أخر. فعلى سبيل المثال؛ السلطة التنفيذية في الأنظمة التسلطية هي التي تتحكم في الشؤون الخارجية للدولة من دون مشاركة السلطة التشريعية. ومن جهة أخرى؛ تخضع الممارسات الدبلوماسية في دول العالم النامية لسيطرة السلطة التنفيذية بشكل

---

[1] إسماعيل مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، جامعة الكويت، 1982 ، ص 105.

[2] مسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة :د .خضرخضر، (بيروت:جريس برس ,سلسلة آفاق دولية)، ص34 .

[3] سليم، محمد تحليل السياسة الخارجية، (ط)3 ، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية.، 1998، ص. 225

[4] أحمد النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية،(عمان :دار زهران للنشر والتوزيع 2011)، ص 407.

جوهري؛ لأنَّ الحكومة هي التي تمارس وترسم الأهداف الدبلوماسية للدولة، وهي التي تحتك بشكل يومي مع الكيانات الخارجية، وهي التي لديها القوة الحقيقية والفعلية خاصة في ما يتعلق بالشؤون الدبلوماسية.[1]

ومن الإشكاليات الأخرى في إطار تأثير النظام السياسي على الدبلوماسية البرلمانية وجود سلطة تشريعية تتكون من غرفتين: غرفة مُعيَّنة من قِبَل الشعب، وغرفة مُعيَّنة من قِبَل السلطة العليا في الدولة .لا شكَّ أنَّ ممارسة الدبلوماسية البرلمانية من خلال مجلس قد يؤدي إلى بروز خلافات وعدم توافق في أهداف ومواقف وآليات وممارسات الدبلوماسية البرلمانية.[2]

ثالثاً: الأحزاب السياسية

الجدير بالذكر أنَّ الأحزاب قد تتطلع إلى لعب أدوار أساسية في الشؤون الخارجية للدولة لحفظ مصالحها من خال المشاركة في صنع القرار الخارجي أو تفعيل آليات الدبلوماسية البرلمانية.[3] ولكنَّ الباحث أحمد النعيمي يختلف مع هذه الآراء،[4]ويؤكد على أنَّ الأحزاب لا تهتم جميعها بالقضايا الدولية والإقليمية؛ لأنَّ بعض الأحزاب سياساتها ترتكز على الشؤون المحلية لإرضاء القواعد الشعبية .وبغض النظر عن مدى تأثير الأحزاب على النطاق الدبلوماسي، إلاَّ أنَّه من الصعب تحليل تأثير الأحزاب في الدبلوماسية البرلمانية؛ لأنَّ بعض الأحزاب تخفي أجندتها الخارجية، ولا تعلن عن أهداف علاقتها الدبلوماسية مع الأطراف الخارجية.[5]

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ القيود الحزبية المفروضة على النواب كعقيدة الحزب ومذهبه السياسي هي ما ستضع الممارسة الفعلية للدبلوماسية البرلمانية في أكثر من موقف حرج بسبب عدم الانسجام والتوافق في الرأي.[6] ومن هذا المنطلق، أصبحت الأحزاب السياسية - أكثر من أي وقت مضى - ملزمة بوضع تصورات ورؤية مستقبلية وخططاً مدروسة للعب دور الدبلوماسية البرلمانية الوقائية والافتراضية من خلال تضمين ذلك في برامجها الانتخابية، بدلاً من الاكتفاء باستهلاك لغة التهديد والفضائح والتناطح فيما بينها؛ لكسب الأصوات والفوز بالمقاعد البرلمانية من أجل تسيير الشؤون الداخلية للبلد.[7]

---

[1] هنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة :محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم،(الرياض :مطابع جامعة الملك سعود)، . 1989 ص 134-135.

[2] صبحة بغورة، مرجع سابق.

[3] إلياس الخضر هاني، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي،(العراق:دار الرشيد للنشر)، 1983 ، ص 32 وإسماعيل الرمضاني مازن، السياسة الخارجية دراسة نظرية،(العراق :جامعة بغداد)، 1991 ، ص212.

[4] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 484.

[5] هنسن لويد، مرجع سابق ، ص73 .

[6] صبحة بغورة، الدبلوماسية البرلمانية، جريدة المثقف العربي، عدد https://www.amad.ps:8102.

[7] أسماة الخدير .الدبلوماسية البرلمانية ... الغائب الأكبر في برامج الأحزاب الانتخابية .موقع لكم إلكتروني، الانتخابيةhttp://www.lakome2.

رابعاً: جماعات الضغط

تمارس جماعات المصالح في بعض دول العالم نفوذًا كبيرًا على الحكومات،[1] ويترتب على ذلك أنَّ مثل هذه الدول تخضع سياستها الخارجية لتأثيرات مصدرها هذه الجماعات .وقد أشار بعض الباحثين إلى أنَّ سلوكيات جماعات المصالح في الشؤون الخارجية قد توصف بعدم الوضوح. وهذا لا يعني أنَّ جماعات المصالح لا تهتم بممارسات السلطة التشريعية على المستويين الدولي والإقليمي، فلو درسنا التاريخ السياسي للبرلمانات لوجدنا أنَّ جماعات الضغط تمارس أدوارًا حيوية في الدبلوماسية البرلمانية.[2] ويتفق مع هذا التحليل الدكتور إسماعيل صري مقلد الذي توصل في كتابه «العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات» إلى حقيقة مفادها أنَّ القرارات الخارجية لممثلي الشعب في البرلمان قد تكون جزءاً لا يتجزأ من معادلة إرضاء تلك الجماعات.[3] وتُولي جماعات الضغط في بعض الدول الاهتمام الكافي في البداية بقضايا السياسة الداخلية أكثر من السياسة الخارجية، وفي دول أخرى نجد أنَّ هذه الجماعات تنشط كثيرًا في القضايا الدولية ذات العلاقة بالاقتصاد الدولي أكثر بكثير من الشأن السياسي.

خامساً: القائد

إنَّ القادة يمارسون مهامًا أساسية في العلاقات الدبلوماسية، وفي بعض الأنظمة السياسية القائد هو مَنْ يرسم العلاقات الدبلوماسية دون الرجوع إلى السلطات السياسية الأخرى.[4] وفي معظم دول العالم الثالث السلطات التشريعية ليس لها دور على المستوى الدبلوماسي، حيث إنَّ القائد أو رئيس الدولة هو الرجل الدبلوماسي الأول.

ولعلَّه من الإنصاف أن نذكر هنا أنَّ هناك مجموعة من العوامل التي تضعف دور الدبلوماسية البرلمانية لحساب القائد، وأهمها شكل النظام السياسي والعلاقة الدستورية بين السلطات.

تكاد الأبحاث العلمية الحديثة تجمع على أنَّ احتكار ممارسة الأدوار الدبلوماسية من قِبَل بعض القادة هونتيجة الكم الهائل من الأدوات الدستورية التي تقع تحت سلطة القائد مع السلطة التنفيذية. وبالرغم من ذلك؛ فإنَّ الممارسات في الدول الديمقراطية متباينة، حيث تُشرك البرلمانات هناك القادة في تعيين الممثلين السياسيين والدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية والهيئات الدولية، وإبرام المعاهدات الدولية والتصديق عليها، وإعلان دبلوماسية الحرب والسلم.

ويدخل القادة في خانة العوامل النوعية، التي تعدُّ من العوامل المهمة للدبلوماسية البرلمانية، لأنَّ القادة – في بعض الدول - يقع على عاتقهم ممارسة النشاطات الدبلوماسية من دون الاعتبار للسلطات الأخرى، وهنا يكون دور القائد مهيمن.[5] ويمكن القول: إنَّ الدبلوماسية البرلمانية قد تتأثر بميول وأفكار ومبادئ القائد، وانتماءاته الحزبية أو ميوله

---

[1] جماعات المصالح :هي تجمع من أفراد ذوي مصالح مشتركة، ونابعة عن اتفاق لأسباب الولاء المختلفة تهدف إلى تأثير في اتجاهات الحركة السياسية لصانع القرار بما يخدم مصالحها وأهدافها .وتختلف مصالح جماعات الضغط باختلاف أهدافها وأشكالها.

[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مكتبة الأكاديمية، الطبعة الخامسة 1987، ص 109.

[3] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ،ص 153.

[4] محمد سليم، مرجع سابق، ص 37.

[5] أحمد النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية،(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع 2011)، ص28 .

العقائدية، ومدى إدراكه للموقف الخارجي، وفكرته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها، والضغوطات النابعة من تقييده بالارتباطات والتعهدات السابقة.[1]

سادساً: كفاءة البعثة الدبلوماسية البرلمانية

إنَّ تعقيدات البيئة الدولية تستلزم اختيار وفود برلمانية تمتلك مؤهلات عالية، وقدرات شاملة، وخُبرات متنوعة من أجل القيام بالمهام الموكلة إليها، وتحقيق المصالح الاستراتيجية للدولة، وتمثيل الدولة بشكل احترافي في أروقة المنظمات البرلمانية الدولية، ولكن جرت العادة أنَّ الوفود الدبلوماسية البرلمانية في الدول النامية يتم انتقاؤها وفق معادلة الإرضاء والمصالح الفئوية والعلاقات الشخصية؛ الأمر الذي يؤثر سلبًا على فعالية أداء الدبلوماسية البرلمانية.[2]

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية البرلمانية

باتت الدبلوماسية البرلمانية اليوم شكلاً من أشكال القوة الناعمة الي تستخدمها الدول والمؤسسات في تحقيق أهدافها المنشودة .وهناك العديد من السمات التي تتسم بها الدبلوماسية البرلمانية، وأهمها هي:

1. الديمقراطية: حيث يستطيع ممثلو السلطة التشريعية شرح وجهة نظر بلادهم بكل حرية واستقلال،[3] وفي الوقت ذاته هي عملية متوافقة مع الممارسات الدبلوماسية الحكومية.[4]
2. الطابع العلني: إن أهداف وأدوار الدبلوماسية البرلمانية معلنة وغير سرية، لذلك هي قابلة للقياس والملاحظة من خلال أقوال وأفعال أعضاء السلطة التشريعية على المستوى الخارجي .وبما أن الدبلوماسية البرلمانية هي دبلوماسية معلنة فإنه يمكننا معرفة الجهة المسؤولة المباشرة التي تمارس النشاطات الدبلوماسية، وهل هي قائمة على الفعل أو ردة الفعل؟ كما يمكننا معرفة النوايا والأهداف والمصالح والبدائل المتاحة.
3. التنوع والاختلاف: إن نشاطات الدبلوماسية البرلمانية تمتد في العديد من المجالات التي تمس دول ومجتمعات العالم، ولها أدوار في عدة جوانب، منها الجانب الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي. حيث تعمل الدبلوماسية البرلمانية على إظهار القيم والمبادئ المشتركة ما بين شعوب العالم، وإبراز جميع وجهات النظر المختلفة عند معالجة القضايا المشتركة. كما تنوعت المعضلات التي تعالجها بحيث شملت العديد من القضايا العالمية المعاصرة مثل: مشكلات حقوق الإنسان، والتنمية والبيئة، الأمن، والإرهاب، والأزمات السياسية والاقتصادية.[5]

---

[1] إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات،(الكويت: جامعة الكويت)، 1971 ، ص153 .

[2] محمد حنين، آفاق تفعيل الدبلوماسية البرلمانية :الإكراهات والإمكانيات المتاحة، هسبريس :أول جريد إلكترونية في المغرب 12 .يونيو 2012. http://www.hespress.com.

[3] عطا زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (بنغازي :منشورات جامعة فاريونس)، 1993 ، ص 123.

[4] محمد الشياب، الدبلوماسية البرلمانية الأردنية، النشأة، الأجهزة، الوسائل، (عمان، الأردن)، دون ناشر، 2013.

[5] صلاح الدين بوجاه، في الدبلوماسية البرلمانية، مجلة البرلمان العربي،(دمشق، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي)، العدد 81 ، 2001، ص 124-125.

4. الطابع الهدفي: تتضمن الدبلوماسية البرلمانية أهداف معلنة على مستوى الدولة، وأهداف معلنة على المستوى الإقليمي والدولي. فإن سلوكيات وموارد وطاقات السلطات التشريعية والمنظمات البرلمانية الدولية تخدم الأهداف التي رُسمت على أسس منهجية .وتمتلك البرلمانات آليات وأدوات وبدائل تستخدم لتحقيق أهداف الدبلوماسية البرلمانية، ويمكن قياس أداء الدبلوماسية البرلمانية من خلال تلك الأهداف والآليات. فإن الدبلوماسية البرلمانية تقوم بها البرلمانات وفق آلياتها وتعبيراتها الخاصة بها، بهدف تحقيق أهداف الدولة، وأنها نشأت بفعل الأدوار المتزايدة للبرلمانات.

5. الطابع الرسمي: إن الدبلوماسية البرلمانية هي نشاطات رسمية يقوم بها ممثلو السلطة التشريعية، وتستند هذه السلوكيات على الصلاحيات الدستورية والشرعية القانونية التي تستند عليها السلطة التشريعية. لذلك فإن الوفود البرلمانية هم يمثلون الدولة بشكل رسمي، ويتحدثون باسم الدول في النطاق الخارجي، وأحياناً يتحدثون باسم القيادة العليا في الدولة.

6. الطابع المرن والهادئ: تعمل الدبلوماسية البرلمانية بشكل مرن وهادئ من أجل تحسن العلاقات الثنائية مع دول الجوار وتسوية ملفات الخلاف ما بين دول العالم بطرق سلمية، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في العالم، علاوة على تحقيق التعاون الاستراتيجي مع الاتحادات البرلمانية الدولية .أن الدبلوماسية الهادئة تتطلب طول نفس ومتابعة مستمرة؛ لأن آثارها تظهر ببطء، بالإضافة إلى ذلك تعمل الدبلوماسية البرلمانية في إطار السياسات والأهداف العليا للدولة في المجال الخارجي.[1]

[1] محمد المصالحة، دراسة في الحياة البرلمانية الأردنية :تطبيقات في الديموقراطية البرلمانية .الجزء الثاني،(عمان :الحامد للنشر والتوزيع) ، . 2000 ص 65.

الفصل الثالث: دور الدبلوماسية البرلمانية في حل النزاعات والرقابة الإنتخابية الوطنية

إن التنامي الكبير لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتقدم الكبير والهائل لوسائل الإتصال وتنامي ظاهرة العولمة وانطلاقاً من تبني المجتمع الدولي في الإشراف والمساهمة في الرقابة على الانتخابات الوطنية في إطار الشفافية والنزاهة ترسيخاً لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن. تزايد الإهتمام الدولي بالانتخابات الوطنية منح دور كبير للمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية في ممارسة هذا الدور إلى جانب المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية إذ أن الرقابة البرلمانية الدولية للانتخابات أصبحت تُشكِل أهم ركائز الدبلوماسية البرلمانية في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين. تطورت هذه الرقابة الدولية واكتسبت بُعداً ديمقراطياً فعالاً ببروز وتكريس الرقابة البرلمانية الإقليمية والدولية وأصبحت الدول تتقبل هذه المشاركة إيماناً منها بالدور الريادي والطليعي ولما تتمتع به البرلمانات من نزاهة وشفافية تجعلها محل ثقة المواطن ونتطلع إلى دور أكبر وفاعل أكثر في المستقبل لتكريس هذا العمل بفضل الخبرة التي تكتسبها فرق الرقابة التزاماً من دورها النابع في الحفاظ على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

المبحث الأول: دور الدبلوماسية البرلمانية في حل النزاعات

المطلب الأول: نماذج عن مشاركة الدبلوماسية البرلمانية في حل النزاعات

إن الاهتمام بحل النزاعات يعتبر أحد أهم الأهداف للعمل البرلماني ففي تقرير للاتحاد البرلماني الدولي[1] الذي عالج قضايا حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.[2] ففي الدراسة المعدة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي سنة 2005 حول موضوع: المشاركة البرلمانية في الشؤون الدولية، فقد عددت الدراسة العديد من المبادرات البرلمانية من أجل فض النزاعات والخلافات على النحو التالي:

1. فبناء على دعوة من الاتحاد البرلماني الدولي، اجتمع رؤساء دول جوار العراق بالعاصمة الأردنية عمان في أيار 2004 لتداول الدراسة والنقاش حول أفضل السبل لمساندة المسار الديمقراطي بالعراق والاستقرار بدول الجوار.
2. نظم البرلمان المغربي عام 2001 اجتماعا لرؤساء البرلمانات الأورو-متوسطية للبحث عن رد برلماني بشأن العمليات الإرهابية (تداعيات أحداث سبتمبر 2001).
3. قيام رؤساء برلمانات الرأس الأخضر والموزمبيق بمهمة إلى غينيا بيساو سنة 2003 لمساعدتها على إطلاق حوار سياسي.
4. بناء على دعوة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي تم عقد اجتماع بين رؤساء برلمانات أرمينيا، أذربيجان وجورجيا للتدارس حول أزمة إقليم كارباخ.

---

[1] Rapport Beethom, 2006, UIP/www.iup.org.

[2] Sturidis, op.cit, p12.

5. قرر البرلمان المالي والبرلمان السيراليوني مأسسة اللقاءات الثنائية ضمن إطار جهوي يضم أيضا: برلمانات ليبيريا وغينيا، وقد عقدت إلى غاية 2006 ثلاثة اجتماعات.
6. يؤكد البرلمان الباكستاني أن اللقاءات الثنائية مع الجار الهندي أسهم إلى حد بعيد في التخفيف من التوترات على الحدود بين البلدين.[1]
7. ساهم رؤساء برلمانات البينين، بوركينافاسو، واكلامورن والماليا عقب لقاء مع رئيس برلمان بكوت ديفوار (2006) في إطلاق مسار حوار داخلي (2006).
8. رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لأرتيريا زاروا دولة الكونغو الديمقراطي في إطار بحث ودعم المجهودات الخاصة بترقية السلم والاستقرار في المنطقة.
9. باشرت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (APCE)عام 2006 مبادرات حول النزاعات بالشيشان، قبرص وناكورونو، كاراباخ.[2]
10. وفي دراسة حديثة للمركز البرلماني الكندي (العدد 13- 14 للعام 2003) صنفت النزاعات في الفيتنام، سيراليون، كوسوفو، والسودان، كوريا الشمالية، كأحد أهم مراكز الاهتمام بالنسبة للدبلوماسية البرلمانية الكندية.

وقد أبرز العديد من الفاعلين البرلمانيين أنه زمن الأوقات الصعبة بإمكان البرلمانيين القيام بأعمال جليلة للتخفيف من التوترات، وهو ما يسعى إلى تكريسه ميدانياً البرلمان الإفريقي الذي يعتبر أحد الأجهزة الستة للاتحاد الإفريقي، ومقره مدينة ميدراند الجنوب إفريقية، حيث يباشر أعضاء البرلمان الإفريقي دبلوماسية برلمانية نشطة عن طريق المشاركة في مهام الملاحظة الانتخابية، المساعي الحميدة، الوساطة، تقصي الحقائق، أو بعثات برلمانية للتحضير لصيغ توافقية من أجل إيجاد حلول لنزاعات ناشبة أو منع نزاعات ستنشب، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد شارك أعضاء البرلمان الإفريقي في المهام التالية:

- الانتخابات الرئاسية والتشريعية بالبورندي (28 حزيران 2010).
- الانتخابات العامة بأثيوبيا (16-28 أيار 2010).
- الانتخابات الرئاسية بغينيا(27-19 أيلول 2010).
- الانتخابات الرئاسية برواندا (9 آب 2010).
- الانتخابات التشريعية بجزر موريس (5 أيار 2010).

[1] Jean-Luc RACINE ,direction génerale politique exterieure de l'Union, La situation au cachemier,parlement europen in: http://edz.bib.uni-mannheim.de/daten/edz-ma/ep/05/pe381.390- fr.pdf,p.23.

[2] Résolution 1497 du 13 avril 2006, portant sur les Réfugiés et personnes déplacées en Arménie, en Azerbaïdjan et en Géorgie.
in:http://assembly.coe.int/Mainf.asp?link=/Documents/AdoptedText/ta06/FRES1497.htm

- مهمة استعلامية لدولة النيجر(14-18 أيلول 2009).
- الانتخابات العامة لزيمبابوي (29 مارس 2008).
- مهمة: التجربة الرواندية (16-21 مارس 2008).
- الانتخابات العامة بكينيا 2007(22-24 كانون الأول 2007).
- كما يباشر أعضاء البرلمان العربي منذ تأسيسه في كانون الأول 2005 بالقاهرة دبلوماسية برلمانية نشطة عن طريق المشاركة في مهام المراقبة الانتخابية أو المساهمة في الوفود البرلمانية المشتركة من أجل حل النزاعات والوقاية منها، كبعثة البرلمان العربي لمراقبة الانتخابات الرئاسية في جمهورية جزر القمر المتحدة(10-20 ماي 2006).

المطلب الثاني: دور البرلمان في منع الأزمات[1]

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن إطار تعاون بين مكتب السياسات التنموية التابع له، والبرنامج العالمي لدعم البرلمانات، ومكتب منع الأزمات، مشروعاً جديداً كما ذكر سالفاً في المنطقة يهدف إلى تمكين البرلمانات الوطنية وبناء قدرتها على الوقاية من النزاعات والعنف المسلح، واعادة الأمن إلى المجتمعات المحلية. وذلك عبر وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسودة عن دليل منهجي هدفه تزويد البرلمانات والعاملين في هذا القطاع بتوجيهات منهجية حول كيفية دفع البرلمانات. ومساعدتها على حل الأزمات، وذلك بداية من العام 2009.

وقد نظم في هذا الإطار ندوة إقليمية حول تعزيز دور البرلمانات الوطنية في مجال منع الأزمات يومي 3 و4 تشرين الثاني 2010 في عمان الأردن، بدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن والعراق .إذ يستثمر المجتمع الدولي كل عام مئات الملايين من الدولارات لدعم الانتخابات الديمقراطية كوسيلة للحد من النزاعات وترسيخ السلام الدائم .ومع ذلك، فالانتخابات تمثل جانباً واحداً من جوانب العملية الديمقراطية، وفي حالات كثيرة تعد بداية لها. ولدعم الانتخابات، من الضروري أن يتم تدعيمها باستثمارات طويلة الأجل في التنمية الديمقراطية، بما فيها تعزيز البرلمانات، سعياً لتحقيق مكاسب في التنمية البشرية، ومن أجل تجنب مخاطر شعور الشعب بخيبة الأمل تجاه العملية الديمقراطية.

إن البرلمانات لا توفر حلولاً مطلقة لتسوية كل النزاعات أو لبناء السلام الدائم، فهناك عوامل كثيرة قد تؤدي إلى عدم فعالية البرلمانات في مرحلة ما بعد النزاع،[2] ومن هذه العوامل اتفاقات السلام المعيبة والأحزاب السياسية الضعيفة والموروثات السلبية والفساد المتأصلين وعدم كفاية الموارد المتاحة للبرلمانات .إلا أن البرلمانات المنتخبة بشكل ديمقراطي لديها قدرة عظيمة على الاستفادة من مكاسب اتفاقات السلام والإشراف على عمليات إعادة الإعمار المصنفة .ومن

[1] أنظر الوثيقة المشار إليها على موقع الواب الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
www.undp.org/content/undp/fr/home.html

[2] محمد بوعشة، إدارة النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص56.

ثم ينبغي أن تسعى جهود بناء السلام الخاصة بالمجتمع الدولي إلى تعزيز عملية التنمية الديمقراطية بعد النزاعات، وعلى وجه الخصوص، دور البرلمانات وقدرتها على تقديم إسهامات إيجابية.

تؤكد هذه المبادئ[1] التوجيهية التزام" المجتمع الدولي بدعم عمليات الحكم الديمقراطي، وعلى وجه الخصوص البرلمانات في فترة النزاعات وما بعدها.[2] وتتشكل البرلمانات من الممثلين الشرعيين للشعب، وهي مستقلة عن السلطات التنفيذية، وتضطلع بمسؤولية الرقابة على أعمال الحكومة، وتتمتع البرلمانات والهيئات التمثيلية الأخرى (مثل الجمعيات الإقليمية والمجالس المحلية)بمكانة متميزة -كهيئات ممثلة للشعوب – لإدارة الأزمات الاجتماعية ومنع النزاعات العنيفة وتحقيق السلام.

جاءت المبادئ في 29 فقرة، تضمنت الفقرة السادسة عشر إشارة مباشرة لدور الدبلوماسية البرلمانية في منع النزاع الإقليمي، ومبادرات بناء السلام، حيث صيغت على النحو التالي:

تعد الدبلوماسية البرلمانية جانباً مهماً من جوانب منع النزاع الإقليمي ومبادرات بناء السلام، وينبغي أن يكون البرلمانيون باعتبارهم ممثلين للشعب، أكثر اشتراكاً في العمليات التي تؤدي إلى اتفاقات إقليمية (وعالمية) بين الدول. ولكن للأسف غالباً ماتوقع مثل هذه الاتفاقات دون إشراك البرلمانات (سواء كانت اتفاقات وطنية أو إقليمية). وفي معظم الحالات، لا يكاد يتعدى الدور الذي تلعبه البرلمانات وضع" ختمها" على الاتفاقات .وعلاوة على ذلك، يمكن أن يلعب البرلمانيون -غالباً في سياق المنتديات البرلمانية الإقليمية – دوراً مفيداً في منع النزاعات وحلها من خلال بعثات تقصي الحقائق في مناطق النزاعات ومن خلال الحوارات بين البرلمانات.[3] كما تعد الاتصالات البرلمانية مهمة أيضاً في بناء جسور التواصل عندما تفشل المبادرات الحكومية في القيام بذلك أو تلقى نجاحاً ضعيفاً فيه.

كما تضمن النص المتضمن للمبادئ التوجيهية للمجتمع الدولي فيما يخص البرلمانات ومنع الأزمات والانتعاش منها، مجموعة توصيات للمجتمع الدولي من عشرين (20) فقرة، منها على الخصوص الفقرة 18 التي تدعو إلى دعم المنتديات البرلمانية على النحو التالي:

دعم المنتديات البرلمانية: تلعب الدبلوماسية البرلمانية -غالباً في سياق المنتديات البرلمانية -دوراً متزايد الأهمية في مبادرات السلام وجهود منع النزاعات، في جميع أنحاء العلم .وتزايد أعداد مثل هذه المنتديات يدعم أدوار البرلمانيين في بناء السلام وحل النزاعات .وقد كانت الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشطة وفعالة في دول كومنولث الدول المستقلة (مثل مولدوفا)، في حين لعب منتدى أماني (AMANI) دوراً في السعي وراء السلام في منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا .وينبغي أن تأخذ الجهات المانحة تعزيز دعم جهود منتديات صانعي السلام هذه في الاعتبار، لاسيما

---

[1] أنظر الوثيقة المشار إليها على موقع الواب الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
www.undp.org/content/undp/fr/home.html

[2] محمد بوعشة، إدارة النزاعات الدولية، مرجع سابق.

[3] Maus Didier,Le cadre institutionnel de la diplomatie parlementaire, Parlement[s], Revue d'histoire politique ,2012,1 N° 17, edtion L'Harmattan , pp.14-36.

في إفريقيا، كما تضطلع أيضاً المنتديات البرلمانية في معالجة القضايا ذات الصلة بالنزاعات العابرة للحدود مثل قضايا اللاجئين وتهريب السلاح والنشاطات الإجرامية الأخرى ذات الصلة بالحرب.

في نفس الإطار نظم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم- المتحدة الإنمائي ورشة عمل إقليمية ببيروت (لبنان) يومي 24-25 حزيران 2005، حول موضوع تعزيز دور البرلمانات العربية في حل النزاعات واعادة البناء الوطني.[1] قد تعرضت الندوة إلى دراسة عدة حالات للبرلمانات العربية خلال فترتي النزاع واعادة الإدماج، وهم:

- حالة اليمن، منذ إعلانه الوحدة بين اليمنين عام 1990،
- حالة الجزائر: حيث ركزت الدراسة والمناقشة حول دور المجلس الشعبي الوطني قبل اندلا ع النزاع بين السلطة الجزائرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991 وخلال فترة النزاع نفسها، وفي فترة ما بعد النزاع .وقد بين المشاركون أن الجزائر عرفت مجلساً وطنياً أحادياً منبثقاً عن انتخابات 1987، لعب دوراً إصلاحياً ورقابيا مهم اً في الفترةالانتقالية التي شهدت وضع دستور جديد عام 1989، يعترف بالتعددية الحزبية والإعلامية والنقابية، و بإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في كانون الأول 1991، تناول النقاش مسألة ما إذا كان إلغاء انتخابات 1991 هو ما أدى إلى اندلا ع العنف في البلاد، أم ما اذا كان هذا الإلغاء قد أجج العنف الذي كان قد بدأ منذ نهاية الثمانينات ورافق التعديلات الدستورية .وقد أسهبت الدراسة في التعرض إلى جميع المحطات الانتخابية بما في ذلك انتخابات حزيران 1997 وأيار 2002.[2]

وتناولت الجلسة الثانية لهذه الندوة موضوع" دور البرلمانات العربية كوسيط في حل النزاعات"، حيث تعرضت إلى الحالة اللبنانية ودور مجلس النواب أثناء الحرب اللبنانية (1975- 1991) فرأت أنه كان دوراً فاعلاً في إرساء المصالحة الوطنية وتكريس شرعية العمل النيابي.[3]

في حين شكل موضوع الجلسة الثالثة دراسة للحالة العراقية في مسألة إعادة البناء ما بعد النزاع، حيث تعرضت الدراسة حول حالة العراق وصعوبة دور الجمعية الوطنية العراقية المنبثقة عن انتخابات كانون الأول 2005 في إرساء الوحدة الوطنية واعادة البناء بعد الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق، التي بدأت في آذار 2003. وتمحور موضوع لجلسة الرابعة حول حالة السودان في مجال المصالحة الوطنية، حيث بينت الدراسة أن كلاً من المجلس الوطني الانتقالي (1991-1995) المعينة أعضاؤه والمجلس الوطني الذي نص الدستور الجديد عام 1996 على انتخاب أعضائه لم يلعب دوراً ديمقراطياً، بل اقتصر دورهما على مباركة قرارات الحكومة.

---

[1] تقرير عن ورشة عمل إقليمية حول تعزيز دور البرلمانات العربية في حل النزاعات وإعادة البناء الوطني، الصادر عن برنامج دائرة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

www.undp.org/content/undp/fr/home.htm

[2] تقرير عن ورشة عمل إقليمية حول تعزيز دور البرلمانات العربية في حل النزاعات وإعادة البناء الوطني، مرجع سابق، ص2.

[3] تقرير عن ورشة عمل إقليمية حول تعزيز دور البرلمانات العربية في حل النزاعات وإعادة البناء الوطني، مرجع سابق، ص3.

وقد تضمنت نفس الوثيقة الإشارة بالتفصيل إلى الدور الذي لعبه البرلمانيون في حل بعض الأزمات والنزاعات، حيث أشارت إلى بعض الحالات كأمثلة عن الممارسات الجيدة في هذا المجال على النحو التالي:

1. البنغلاديش: لعب البرلمانيون دوراً مهماً في مفاوضات اتفاقية ممرات تلال شيتاغونغ عام 1997.[1]
2. أفغانستان: انعقد أول برلمان منتخب ديمقراطي في أفغانستان خلال 36 عام في 19 كانون أول 2005 (نتيجة مساهمات فاعلين برلمانيين دوليين).
3. منتدى أماني[2]AMANI لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى: ويضطلع هذا المنتدى البرلماني الذي يضم مجموعة من برلمانيي بورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا وزامبيا، بنشاطين رئيسيين هما: "بناء قدرة البرلمانيين على المشاركة في بناء السلام وتمكينهم من اتخاذ مبادرات سلام واقعية"، حيث قاموا ببعثات تقصي الحقائق إلى المناطق التي تعصف بها النزاعات في جنوب السودان وشمال أوغندا فضلاً عن المشاركة في الحوار البرلماني الدولي التي تعاني من النزاعات .كما وافق في كانون الأول 2005 برلمانيون من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على القيام بمساعدة حكوماتهم بشأن تنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة بالفعل.

تؤكد هذه المبادئ التوجيهية التزام المجتمع الدولي بدعم عمليات الحكم الديمقراطي، وعلى وجه الخصوص البرلمانات، اعترافاً بدورها الحيوي في منع الأزمات تلعب البرلمانات دوراً مهما في منع الأزمات.

- تلعب البرلمانات دوراً مهما في منع الأزمات،
- ينبغي أن تكون الإجرءات التداخلية التي تقوم بها الجهات المانحة لمنع الأزمات وبناء السلام -بما في ذلك ترتيبات تقاسم السلطة -حساسة للتأثير على تنمية الديمقراطية التشاركية،
- توفر البرلمانات المنتخبة بشكل قانوني بحيث يجمع مختلف الأطراف المجتمعية الفاعلة(بما في ذلك المرأة والأقليات) لكي يتم التعبير عنهم ودمجهم في عمليات الحوار واعادة الإعمار وحل النزاعات،[3]
- في فترة ما بعد النزاعات، لا ينبغي أبداً النظر إلى الانتخابات كاستراتيجية خروج للأطراف الفاعلة الخارجية. فالانتخابات هي جزء من عملية تعزيز الحكم الديمقراطي وقد تفقد معناها إذا كان دعم المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان الوطنية غير كاف أو غير مدروس،

---

[1] البرلمانات ومنع الأزمات والانتعاش منها، مبادئ توجيهية للمجتمع الدولي، ص . 11 عن مراجعة نقدية لاتفاق السلام ممرات شيتاغونغ في بنلاغديش سنة 9001 ، وهي دراسة حالة غير منشورة، معدة لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز دور البرلمانات والانتعاش منها ((www.undp.org

[2] www.amaniforum.org

[3] Maus Didier,Le cadre institutionnel, Op.cit, p.42.

- بعد النزاع، غالباً ما تظل المؤسسات البرلمانية ضعيفة بالنسبة لسلطتها التنفيذية والجماعات المسلحة وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية. ويتطلب بناء حكم ديمقراطي فعال تصحيح هذا الاختلال. والأطراف الخارجية الفاعلة تلعب دوراً في المساعدة في تعزيز البرلمانات في الوقت المناسب.[1]
- إن البرلمانات ليست علاجاً ناجعاً على الإطلاق لتسوية كل النزاعات أو بناء السلام الدائم، حيث أن اتفاقات السلام المعيبة والأحزاب السياسة الضعيفة والقادة

المبحث الثاني: مكانة الرقابة البرلمانية الدولية في الانتخابات الوطنية

المطلب الأول: الدور الريادي لمنظمة الأمم المتحدة في خلق القواعد القانونية لتكريس نظام الرقابة الدولية للانتخابات الوطنية[2]

في تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 12 فبراير 1997 حول موضوع "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تقرير وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، أبدى الملاحظات والتوصيات التالية:

1- ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب من الناحيتين الإدارية والتنظيمية لإجراء الانتخابات بهدف التشجيع على إجرائها في ظروف تتسم بأقصى ما يمكن من الحرية والإنصاف مع تخصيص موارد لتعزيز المؤسسات والعمليات الأخرى التي تعتبر جوهرية من أجل توطيد الديمقراطية.

2- ضرورة أن ينتقل التركيز من المراقبة على المستوى الدولي إلى المستوى الوطني على واجب تقديم الدعم للمنظمات المحلية، سواء أكان ذلك في أدائها لدورها بوصفها مراقبة للانتخابات أو في إتباعها لوظائف جديدة بوصفها حامية للديمقراطية، مع الأخذ بعين الاعتبار المناسبات التي يكون النهج المفضل فيها هو قيام الأمم المتحدة بالمراقبة الدولية للانتخابات على نطاق واسع باتت ضئيلة على نحو متزايد، فإنه يمكن تخصيص الأموال مثلا لتحسين قدرة المراقبين المحليين ووضع برامج جديدة وخلاقة لدعم المؤسسات الديمقراطية الأخرى.

وواصل الأمين العام للأمم المتحدة في نفس التقرير وأمام الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة مشددا على ضرورة دعم السبل والوسائل التي تحكم بها الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية في عالم اليوم.

وجاءت الرغبة الأممية للدفع بإنجاح العمليات الانتخابية في إطار الدعم الأممي والدولي لحركة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، فالمؤتمرات الست للديمقراطيات الجديدة والمستعادة من مانيلا 88 إلى الدوحة 2006 أعطت زخما قويا لعملية إرساء الديمقراطية على الصعيدين العالمي والإقليمي مع الأخذ بعين الاعتبار أن مؤتمرات الديمقراطية الجديدة والمستعادة بدأت في مانيلا في شهر حزيران 1988 بشكل مستقل تماما عن الأمم المتحدة(حضرته 13 دولة)، إلا أنه

---

[1] Maus Didier,Le cadre institutionnel, Op.cit, p.42.

[2] الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة. (www.onu.org)

ومنذ المؤتمر الثاني في ماناغوا(نيكاراغوا) في تموز 1994 أصبحت مشاركة الأمم المتحدة أنشط في هذا المجال لتتوالى مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على النحو التالي:

- المؤتمر الثالث ببوخاريست (رومانيا)، أيلول 1997.
- المؤتمر الرابع بكوتونو(البنين)، 2000.
- المؤتمر الخامس بأولان باتور(منغوليا)، أيلول 2003.
- المؤتمر السادس بالدوحة(قطر)، تشرين الثاني 2006.

وقد تضمن إعلان الدوحة تأكيدا لما عملت من أجله منظومة مؤسسات الأمم المتحدة من أجل تكريس الديمقراطية والعملية الانتخابية بكل نزاهة وشفافية، حيث ركز إعلان الدوحة على: "حق الشعوب في تحديد الطرق التي تتبعها واقامة المؤسسات لإجراء عمليات انتخابية حرة ونزيهة، وبالتالي فإنه لا يوجد نموذج واحد فقط للديمقراطية أو للمؤسسات الديمقراطية، وأنه يتعين على الدول ضمان اتخاذ كافة الآليات والسبل اللازمة لتيسير المشاركة الكاملة والفعالة في تلك العمليات.[1]

كما دعا إعلان الدوحة إلى: "الاعتراف بالثراء والتنوع الذين تتسم بهما النظم السياسية ونماذج العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة في العالم، والتي تقوم على الخصوصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات المتعددة".[2]

1) كما أخذ إعلان الدوحة بعين الاعتبار الحاجة لتطوير إصلاحات ديمقراطية تنبع من الداخل آخذين في الحسبان الثقافات التي يتميز بها كل مجتمع على حدة مع العمل وفقا لروح ومبادئ الصكوك الدولية ذات الصلة.

ويأتي الاهتمام الأممي الكبير للارتقاء بالديمقراطية وتجسيدها ميدانيا عن طريق المساعدة الانتخابية ثم توفير الظروف والضمانات للمراقبين الانتخابيين من أجل تأمين مراحل انتقال الديمقراطية واصباغ نعوت الشفافية والنزاهة على العمليات الانتخابية، فالديمقراطية تسري على أكمل وجه عندما يتم تقاسم قيم النزاهة والالتزام وعندما يعترف الناخبون وممثلوهم بأن الممارسة الديمقراطية تستدعي المسؤولية.

وقد أكد في نفس السياق زعماء العالم في قمة (الألفية + 5) سنة 2005 على الديمقراطية كقيمة عالمية يجب دعم آلياتها المعتمدة أصلا على حرية التعبير والحرية في تعزيز الأنظمة السياسية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان المشاركة الكاملة غير المنقوصة في العملية الديمقراطية.[3]

إن الاهتمام العالمي بالارتقاء بمفهوم الديمقراطية أدى بالمجهودات الدولية إلى الاهتمام رأسا بالعمليات الانتخابية الوطنية في بادرة لتشجيعها وضمان سيرها الحسن ونزاهتها .وقد شجع هذا المسار الدولي هبوب رياح التغيير التي هبت على العالم بعد انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة.

---

[1] مجلة البرلماني العربي، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، عدد 99 ،سبتمبر 2006، ص 43.

[2] مجلة البرلماني العربي، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، عدد 99 ،سبتمبر 2006، ص 44.

[3] Daniele Archibugi, Vers une mondialisation démocratique, Cerf, 2009, p.12.

لقد عرفت تسعينات القرن العشرين تغيرات جمة في بنية المجتمع الدولي نقلته من الثنائية القطبية إلى الإحادية القطبية، بل نقلت المجموعة الدولية من زمن الردع إلى عصر الهيمنة الأمريكية بجميع المقاييس.[1]

كما شكل انهيار الاتحاد السوفياتي فرصة تاريخية لهبوب رياح الديمقراطية على ما كان يعرف بالمعسكر الشرقي وسمح للجمهوريات السوفياتية السابقة للظهور كدول مستقلة، حيث استعادت وجودها ككيانات ذات سيادة.

وساهم هذا التغيير في إعادة تشكيل مهام وأهداف العديد من المنظمات الدولية التي عملت على التكيف مع الواقع الدولي الجديد الذي أفضى إلى عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد زاد في وتيرة وتسارع التغيير بوادر العولمة الزاحفة وتحول العالم إلى قرية كبيرة أمام التنامي الرهيب لتقنيات الاتصال والثورة الرقمية المهولة مما ساهم إلى حد بعيد في إيجاد الأسباب الممكنة للمساعدة في تكريس المؤسسات الديمقراطية وتسهيل الحكم الديمقراطي.

وأمام استعصاء بعض الأنظمة والدكتاتوريات على التغيير، لجأت الكثير والعديد من الفعاليات السياسية في العديد من البلدان للدعوة إلى فرق المراقبين الدوليين للإشراف على الانتخابات، وهو الأمر الذي دعمته كما هو مذكور آنفا الأمم المتحدة باعتبارها رائدة المنظمات الدولية، فالأمم المتحدة منوطة بلعب أدوار مهمة في التوسط بين المصالح المتصارعة لتسهيل التوافق العالمي، وذلك عبر التكييف والمفاوضات والتسوية، إضافة إلى دورها المعتاد في تعزيز الديمقراطية والأمن والسلم الدوليين.[2]

وقد جسد إعلان الأمم المتحدة حول" المبادئ الخاصة بالرقابة الدولية للانتخابات "بتاريخ 25 تشرين الأول 2005، مسيرة أكثر من عقد في هذا المجال بمعية العديد من المنظمات الدولية، الإقليمية والقارية وبمشاركة ما فتئت تنمو وتكبر للبرلمانيين .لقد عرفت الأمم المتحدة الملاحظة الانتخابية في تصريح مبادئه على النحو التالي:

"إن الرقابة الدولية للانتخابات هي تعبير عن مدى اهتمام المجموعة الدولية بإقامة انتخابات ديمقراطية تدخل في إطار التنمية الديمقراطية.[3]

كما جاء في إعلان مبادئ الأمم المتحدة حول الرقابة الدولية للانتخابات:

–إن المراقبة الدولية للانتخابات تهدف إلى ملائمة المسارات الانتخابية مع المبادئ الدولية التي تتم بإعادة الانتخابات النزيهة والديمقراطية والنظام القانوني للبلد المعني بالانتخابات."

---

[1] ONU , Document final du Sommet mondial de 2005, in: http://www2.ohchr.org/french/bodies/chr/docs/wsoutcome2005_fr.pdf, p.3

[2] http://aceproject.org/electoral-advice-ar/EP-ar/declaration-of-Principles?set_language=a

[3] Mathilde CROCHETET, La sociogenèse de l'observation électorale internationale: le rôle des missions d'observation électorale internationale dans la promotion de la démocratie, Mémoire de recherche, IEP de Toulouse,p. 14.

كما جاء في نفس الإعلان:

– "أن المواطنين هم من يحددون أولا وأخيرا مصداقية وشرعية أي مسار انتخابي."

واعلان الأمم المتحدة حول المبادئ الخاصة بالملاحظة الدولية للانتخابات قد أعاد صياغة ما ذكر آنفا وجاء ترجمة لأكثر من عقد على تنامي الديمقراطية، كما. أنه عكس ما ذهبت إليه قمة (الألفية + 5) سنة 2005

ويساهم في عمليات الملاحظة الانتخابية ومنذ تسعينات القرن الماضي العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، حيث يسيرون العديد من فرق الرقابة الانتخابية التي يتأسس عملها على مقاييس وأنماط معينة تهدف بالأساس للوقوف على مدى السير الحسن للعملية الانتخابية.

المطلب الثاني: فرق المراقبة الدولية للانتخابات

إضافة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية يشارك البرلمانيون سواء عبر برلمانات دولهم أو المنظمات البرلمانية في فرق الملاحظة الانتخابية، لذلك فالمشاركة البرلمانية تعطي بعداً شعبيا لمهام المراقبة، بل أصبحت حجر الزاوية الأساسي في هذه العمليات.[1]

وعموما يمكن تعديد وتقسيم (على سبيل المثال لا الحصر)فرق الملاحظة الدولية للانتخابات على الشكل التالي:

أولاً: المنظمات الإقليمية والدولية

- الاتحاد الأوروبي،
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (بواسطة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان)
- الأمم المتحدة (ONU)
- الاتحاد الإفريقي(UA)
- الجامعة العربية.
- منظمة المؤتمر الإسلامي(OCI)
- المجموعات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(CEDEAO)
- منظمة الدول الأمريكية(OEA)
- مجلس أوروبا.
- مجموعة الكاريبي للسوق المشتركة (CARICOM)
- جمعية أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)
- المنظمة الدولية للفرانكوفونية (OIF)
- منظمة الكومنولث

[1] لمزيد من التفصيل عن مهام الرقابة الدولية الانتخابية التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا انظر:
https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=572407&Site=COE

ثانياً: المنظمات غير الحكومية

- مركز كارتر(Carter Center)
- المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)
- المعهد الجمهوري الدولي(IRI)
- المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية(IFES)
- مجموعة الدراسة والأبحاث حول الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية(GERDDES)
- الشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة(ANFREL)

ثالثاً: المنظمات البرلمانية

- البرلمان الأوروبي
- الجمعية البرلمانية لOSCE (AP/OSCE)
- الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا(APCE)
- الجمعية البرلمانية للفرانكفونية(APF)
- البرلمان الإفريقي
- البرلمان العربي
- منتدى برلمان مجموعة تنمية جنوب إفريقيا(SADC)

رابعاً: المراقبون الوطنيون

ويتمثلون في جمعيات المجتمع المدني، الآليات الوطنية للإشراف على مراقبة الانتخابات وممثلي الأحزاب المشاركة.

المطلب الثالث: مميزات فرق الرقابة الدولية للانتخابات المشكلة من أعضاء بالمنظمات الدولية (حكومية)

تتمايز مهام الرقابة الدولية الانتخابية فيما بين فرق الرقابة المشكلة من برلمانيين وغير برلمانيين.

أ) فرق الرقابة الدولية الانتخابية المشكلة من ممثلي المنظمات الدولية (الحكومية) تتميز بطابعها التقني ويمكن رسم معالم تشكيلها وطريق عملها واصدار تقاريرها واستنتاجاتها في حالات الاتحاد الأوروبي و BIDDH (OSCE) على النحو التالي:

1- مهام الرقابة الدولية الانتخابية التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تتم إلا بناءا على دعوة من البلد المعني بالانتخابات.[1]

2- مباشرة بعد تلقي الدعوة يتم إرسال مجموعة لاستكشاف الوضع وتقدير الاجتماعات الخاصة بنشر الملاحظين الانتخابيين.

[1] لمزيد من التفصيل عن مهام الرقابة الدولية الانتخابية التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا انظر:
https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=572407&Site=COE, p 79

3- المجموعة الإطار (Equipe Cadre) وتتكون من مسؤول المهمة ومساعد له ومجموعة خبراء في المجالات التالية: البلد المعني بالانتخابات، القانون، الانتخابات، الإعلام.

4- هذه المجموعة تنتشر من ستة إلى ثمانية أسابيع قبل موعد الانتخابات وتسند إليها مهام التحليل بعمق للظروف التقنية والسياسية المرتبطة بالمسار الانتخابي، وتبرز خاصة المجموعة الإطار أن أعضاءها يوظفون مباشرة لهذه المهام من قبل الاتحاد الأوروبي (UE) أو مركز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (BIDDH) لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE) ، ويتشكل أغلبهم من خبراء قاموا سابقا بمهام مماثلة بشكل تدريجي من مهام قصيرة الأمد إلى مهام طويلة الأمد.[1]

5- المراقبون لفترة طويلة (les observateurs à long terme) ويصلون بلد الانتخابات من أربعة إلى ستة أسابيع قبل تاريخ إجراء الانتخابات، وتسند إليهم مهام جميع مراحل المسار الانتخابي بما في ذلك:

- ملاقاة السلطات الوطنية والمحلية.
- تحضير مراكز انتشار المراقبين الذين يشاركون لفترة قصيرة الأمد وذلك على المستوى اللوجيستي.

6- المراقبون لفترة قصيرة(les observateurs à court terme) ، وينتشرون في بلد الانتخابات من ثمانية إلى خمسة عشر يوماً قبل الانتخابات ويشرفون على مراقبة يوم إجراء الانتخابات ويرسلون ملاحظاتهم إلى المراقبين طويلي الأمد ومن ثم إلى المجموعة الإطار.[2]

ب) شروط الترشح للانضمام إلى فرق الرقابة الدولية للانتخابات الخاصة بالمنظمات الدولية (الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نموذجا):

يشترط للترشح لعضوية فرق مهام الرقابة الدولية للانتخابات التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي ومركز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان(BIDDH) التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما يلي:

- إتقان اللغة الإنكليزية (تحدثا وكتابة).
- شهادة من الدرجة الثالثة في إحدى الاختصاصات التالية: (علوم سياسية، علاقات دولية، قانون دولي، حقوق الإنسان، صحافة).
- لياقة بدنية جيدة.
- الحصول على شهادة سياقة دولية (B)
- جواز سفر ساري المفعول.

---

[1] لمزيد من التفصيل عن مهام الرقابة الدولية الانتخابية التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا انظر:
https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=572407&Site=COE, p 79

[2] Le Bureau des institutions démocratiques et des droits de l'homme (BIDDH) de l'OSCE. L'observation des élection .Une décennie d'observations électorales:Acteurs et pratique.OSCE ,BIDDH ,2006, p.11

- حيادية واستقلالية بالنسبة للبلد الضيف.
- شخصية اجتماعية وقدرة على العمل في بيئة متعددة الثقافات.
- وللعمل كمراقب لفترات طويلة الأمد يشترط أن يكون المتقدم قد عمل ملاحظا لفترات قصيرة الأمد.

وتشترط إضافة إلى هذا بالنسبة للمهام التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي وحده أن تكون لدى المرشح خبرة انتخابية. كما يحظى الذين يتمتعون بقدرة على العمل في مناطق النزاعات، أو الخطر، ويتقنون اللغات الأهلية بالأولوية في التوظيف.

المطلب الرابع: مميزات فرق المراقبة الدولية للانتخابات (البرلمانية – غير الحكومية)

في حين أن تشكيلة المنظمات الغير حكومية تتكون من الأعضاء العاملين والفاعلين في هذه المنظمات .وتتكون فرق المراقبة البرلمانية الدولية للانتخابات من برلمانيين ينتمون لبرلمانات أوطانهم ويشترط فيهم:

- الانتماء زمن المراقبة الانتخابية لبرلمانات بلدانهم (عدم انتهاء العهدة).
- تضمينهم وفود المنظمات البرلمانية الدولية المشرفة على الانتخابات.

ويفترض عادة دعوتهم من طرف الدولة المعنية بالانتخابات قبل تحديدهم لمهام المراقبة الانتخابية.

وهنا يجب تأكيد فرقا جوهريا كبيراً فيما بين فرق المراقبة الانتخابية المنتمية للمنظمات الدولية وفرق المراقبة الانتخابية البرلمانية .ففرق المنظمات الدولية تمتد لفترات طويلة قد تصل إلى ثمانية أسابيع قبل إجراء الانتخابات، في حين لا تتعدى فترات المراقبين البرلمانيين ثمانية أيام على أقصى تقدير وبصفة استثنائية إذ غالبا ما تتراوح ما بين يومين وثلاث أيام وهذا يرجع إلى طبيعة العمل البرلماني.

المبحث الثالث: نماذج وخصوصية عمل بعض المنظمات البرلمانية الإقليمية والأوروبية في عملية مراقبة الانتخابات الوطنية وتميزها عن المراقبة الدولية الحكومية وغير الحكومية[1]

المطلب الأول: حالة البرلمان الأ وروبي

وهو أحد أهم أجهزة الاتحاد الأوروبي ويضم حاليا 736 عضواً (وينتظر، بمقتضى معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التطبيق ابتداءاً من أول كانون أول 2009 أن يضم 751 نائب)، يمثلون 27 دولة ينتخبون بصفة مباشرة لعهدة من خمس سنوات.

إضافة إلى صلاحياته واهتماماته داخل النسيج الأوروبي، يعمل البرلمان الأوروبي دوراً بارزاً وملتزما في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وبالتالي في مسارات الملاحظة الانتخابية.

ويتم تعيين وتقرير مهام المراقبة الانتخابية الخاصة بالبرلمان الأوروبي من طرف ندوة الرؤساء (Conférence des Présidents) ويقررها البرلمان الأوروبي إذا ما توفرت فيها الشروط التالية:

---

[1] الموقع الإلكتروني للبرلمان الأوروبي.

http://www.europarl.europa.eu/intcoop/election_observation/missions20042009_en.htm2009/2014

–قرار المشاركة في مهام المراقبة الانتخابية للانتخابات أو الاستفتاءات للدول التي تطلب ذلك ستوجب تدعيم شرعية المسار الانتخابي للبلد المعني بالأمر.

–المساهمة في استرجاع الثقة لدى جماهير الناخبين.

–منع التزوير في الانتخابات.

–احترام حقوق الإنسان.

–الوقاية من النزاعات وحلها بالطرق السلمية.

ويعمل البرلمان الأوروبي حين مشاركته في مهام المراقبة الانتخابية الدولية على التنسيق مع المجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية، إضافة إلى المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع.

وقد بدأ البرلمان الأوروبي المشاركة في مهام المراقبة الانتخابية سنة 1994 لتتواصل إلى اليوم على النحو التالي:

1- الفترة التشريعية الرابعة (1994- 1999): 32 مهمة.

2- الفترة التشريعية الخامسة (1999- 2004): 37 مهمة.

3- الفترة التشريعية السادسة (2004- 2009): 62 مهمة.

4- الفترة التشريعية السابعة (2009- 2014): شارك حتى مارس2013 في 30 مهمة.

ويلاحظ على وجهة مهام المراقبة الانتخابية للبرلمان الأوروبي تركيزها وخلال مدة تزيد عن 21 سنة (1994- 2006) على دول الفضاء السوفياتي سابقا، بلدان أمريكا اللاتينية، بعض الدول العربية (لبنان، فلسطين، الجزائر (2002)، تونس، المغرب)، الدول الإفريقية وبعض الدول الإسلامية(باكستان واندونيسيا).

وتنتهي مهام المراقبة للإنتخابات بالنسبة لفرق البرلمان الأوروبي بإصدار بيانات صحفية مقتضبة عقب إعلان النتائج، ثم نشر لتقارير إضافية حول مجريات العملية الانتخابية مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعثات البرلمان الأوروبي تحظى بتغطية إعلامية واسعة.

وتدوم مهام البرلمان الأوروبي الخاصة بالمراقبة الدولية من يومين إلى ثمانية أيام، وتهتم أصلا ب:

– معاينة أجواء الانتخابات قبل وأثناء يوم الاقتراع.

–معاينة مكاتب إجراء الانتخابات.

– الاحتكاك بالناخبين والمرشحين.

وتعتمد أصلا على تجربة البرلمانيين أنفسهم، باعتبارهم أصحاب خبرة في الحملات الانتخابية، ويشدد البرلمانيون دوما على أن تجربتهم أكسبتهم مقدرة كبيرة في إمكانية إصدار أحكام عامة على مجريات الانتخابات.

وما يمكن مراقبته عن عمل البرلمان الأوروبي في هذا المجال أنه يستند إلى الاحترام الجماعي الكبير للمجموعة الدولية للبرلمان الأوروبي،[1] باعتباره تجربة.

وحدوية ناجحة اعتمدت منذ بداياتها على أساليب النزاهة، الكفاءة والالتزام في مساراتها الديمقراطية، وهو ما جعل البرلمان الأوروبي منبراً للديمقراطية وحماية حقوق الإنسان (هذا لا يمنع من وجود تجاوزات وانحيازات).

المطلب الثاني: حالة الجمعية البرلمانية للفرانكفونية[2]

جمعية برلمانية استشارية للمنظمة الدولية للفرانكفونية وتتشكل من ممثلي برلمانات الدول الناطقة باللغة الفرنسية كليا أو جزئيا وتتشكل حاليا من 48 شعبة برلمانية و10 شعب مراقبة، كما يبلغ عدد برلمانات الدول الإفريقية المنضوية فيها 29 دولة إفريقية.

وتعمل الجمعية البرلمانية للفرانكفونية في مجال مهام المراقبة الدولية للانتخابات منذ تموز1992، وتضع ذلك في سلم أولويات عملها وأهدافها باعتبارها صرحا ديمقراطيا حاميا للديمقراطية، لذلك ما فتئت ومنذ أكثر من عقد تضاعف جهودها واسهاماتها في مجالات:

- لجان المساعي الحميدة.
- الوقاية من النزاعات.
- حل النزاعات بصفة سلمية.
- مهام المراقبة الدولية للانتخابات.

وقد ساهمت على سبيل المثال لا الحصر في المساعي الحميدة لحل النزاعات والوقاية منها في كل من:

- البورندي (1995- 1998)
- هايتي (1999)
- غينيا (2000)
- مدغشقر وافريقيا الوسطى (2002)
- موريتانيا (2007)
- الكونغوالديمقراطي (2007)

---

[1] The Swedish International Development Cooperation Agency, Manuel des missions d'observation électorale de l'UE in:http://www.needsproject.eu/files/Handbook_EUEOM_FR.pdf,p.23

[2] الموقع الإلكتروني للجمعية البرلمانية الفرنكفونية.

وقد ساهمت الجمعية البرلمانية للفرانكفونية ومنذ 1992 وحتى كانون أول 2011 في 94 مهمة للملاحظة الانتخابية(و قد بعثت 276 برلمانيا ل 27 بلد كمراقبين من 31 شعبة برلمانية عضوة في الجمعية في ما بين 1992 وكانون أول 2006.[1]

وغالباً ما تنتهي مهام المراقبة الانتخابية للجمعية البرلمانية للفرانكفونية بتبني توصيات لتدعيم المسارات الانتخابية، وهو ما تقوم به أصلا وأساسا في برامجها الأخرى.

وما يؤاخذ على عمل الجمعية البرلمانية للفرانكفونية في مجال المراقبة الانتخابية الدولية اقتصارها على الفضاء الدولي للفرانكفونية في إطار عقيدتها المبنية على دعم سياسات التنوع الثقافي من خلال الإبقاء على هيمنة الفرنسية في دول هذا الفضاء، لذلك تأتي آليات عملها المتعددة خارج إطار مهام المراقبة الانتخابية لتكريس هذا الاتجاه فهي تقدم الدعم اللوجيستي والمادي للبرلمانات العضوة قبل وبعد الانتخابات من خلال التكوين واعادة التقييم، وتقديم الدعم لعمل هذه البرلمانات.

غير أن مجهودات الجمعية البرلمانية للفرانكفونية لا تحظى دوما بمتابعة إعلامية كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للبرلمان الأوروبي أو الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المطلب الثالث: الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP/OSCE) [2]

تشكل الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا البعد والواجهة البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتضم 56 برلمانا لدول فضاء المنظمة.

وتهتم الجمعية البرلمانية ل (OSCE) التي تتشكل من قرابة 323 برلمانيا من 57 دولة بتسيير الحوار البرلماني، الوقاية وحل النزاعات بالطرق السلمية، حماية حقوق الإنسان والارتقاء بالديمقراطية.

وبالرغم من عدم انتخاب أعضاء الجمعية البرلمانية (OSCE) بصفة مباشرة على غرار البرلمان الأوروبي، إلا أنها تعتبر من أقوى وأبرز المنظمات البرلمانية لضمها الولايات المتحدة الأمريكية (الغائبة لحد الآن عن الاتحاد البرلماني الدولي)، وتشارك الجمعية البرلمانية ل (OSCE) في مهام المراقبة الانتخابية منذ سنة 1993 وقد تم ترسيخ ذلك خلال الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الامن والتعاون في اوروبا بروكسل في تموز 2006.

فقد ساهمت فيما بين 1993 وكانون الثاني2007 في 83 مهمة مراقبة دولية للانتخابات وأرسلت طيلة 14 سنة ما قرابة 2300 برلماني لمراقبة الانتخابات. وعلى نفس المنوال وخلال الفترةمن كانون الثاني2008 الى آب 2014 أرسلت 1927 برلماني لملاحظة الانتخابات في 52 مهمة.

ودخلت الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقدها الثاني في مجال المراقبة الانتخابية في كانون الثاني 2008 ويمكن مراقبة كثافة عملها في هذا الميدان من خلال الفترة (كانون الثاني 2004 كانون الثاني 2007) ،

---

[1] http://apf.francophonie.org/spip.php?article1400

[2] الموقع الإلكتروني للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

Doc OSCE PA Election Observation January 2008-August 2014./www.osepa.org.

حيث شاركت في 23 مهمة للمراقبة الانتخابية عن طريق مشاركتها بفرق ضمت 856 برلمانيا ملاحظا.وهوما ينطبق على الفترة ما بين كانون الثاني 2008 وآب 2014.

وما يؤاخذ على فرق الملاحظة الانتخابية الخاصة بالجمعية البرلمانية ل (OSCE) تركيزها على محور ما يسمى ب "شرق فيينا (Est de Vienne) "وروسيا وفضائها السابق(الجمهوريات السوفياتية السابقة والبلدان الشرقية السابقة)، مع وجود استثناءات نادرة كمشاركة (AP/OSCE) كمراقبين في الانتخابات الرئاسية الجزائرية (نيسان 2004) والانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أثارت الكثير من اللغط حول نتائجها(تشرين الثاني 2004).[1]

المطلب الرابع: خصوصية الرقابة البرلمانية وتميزها عن المراقبة الدولية الحكومية وغير الحكومية

أ- الفرق بين فرق الرقابة الانتخابية (البرلمانية والمنتمية للمنظمات الدولية الحكومية) مع الاعتراف بأن عمل كليهما يتمايز وفي آن واحد يتكامل، إلا أنه يمكن إبداء الملاحظة التالية:

- فرق المنظمات الدولية:

فعلى سبيل المثال فرق الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بعمليات مراقبة مسبقة ولاحقة قد تدوم لما يفوق ثمانية أسابيع، ويشرف عليها خبراء في الميادين ذات الصلة بعمليات الانتخابات ويقوم بتوظيفهم بناءاً على شروط عديدة وتخضع استنتاجاتها وتقاريرها للمنطق التكنوقراطي لأن تقاريرها تعكس حقيقة خلفية ومرجعية التشكيلة التكنوقراطية لفرق المراقبين، حيث يعيب عليها البعض خلوها من الجانب السياسي لموضوع الانتخابات وهو الأهم.

- فرق المنظمات البرلمانية:

يشكلها برلمانيون متمرسون في العمل السياسي وخطابات الحملات الانتخابية، ولا تحتاج فرق المراقبين البرلمانيين لتوفر شروط معينة كما هو الشأن بالنسبة لفرق المراقبون المنتمون للمنظمات البرلمانية الدولية، حيث يكفي التمتع بصفة الانتماء للبرلمان.

وأقصى مدة لمهام المراقبين البرلمانيين ثمانية أيام وهذا نادراً، فكثير ما تقتصر على يومين أو ثلاثة أيام ويعود هذا لارتباطات البرلمانيين وطبيعة عملهم وانشغالاتهم.

وتتسم أرائهم حول الانتخابات بالطابع العام والسياسي، وهو ما يعكس طبيعة انتماءاتهم وعملهم البرلماني . وتبقى استنتاجاتهم من مواقع مشاهداتهم ليوم الاقتراع ومناقشاتهم مع الناخبين والمرشحين على السواء.

---

[1] Report on the 16 Th Annual Session in Kyiv, in:
http://www.senat.fr/fileadmin/Fichiers/Images/commission/affaires_europeennes/rep_kiev2007.pdf
Doc OSCE PA Election Observation January 2004-August 2007./www.osepa.org.

ويعيب على تقييم المراقبة الانتخابية تسرعهم في إصدار البيانات الخاصة بالنتائج الانتخابية ويرد على ذلك البرلمانيين بأن تجربتهم مع عالم الانتخابات كفاعلين وليس كمتابعين يمكنهم في يومين أو ثلاثة من المراقبة من معرفة مدى مصداقية أية انتخابات.[1]

ويعترف بعض البرلمانيون بتجاوزات استثنائية لبعض المراقبين الانتخابيين الذين يلصقون صفة السياحة البرلمانية بمهام الملاحظة البرلمانية الدولية للانتخابات نتيجة تقصيرهم واستهتارهم واكتفاءهم بالترويج الإعلامي والبحث عن أدوار لتسويق أنفسهم (استثناءات).[2]

وعلى العكس من ذلك، ففرق المراقبة الدولية للانتخابات التي تتشكل من المنظمات الدولية غير الحكومية (ONG)فآرائها تعكس توجهاتها .وقد طفا الخلاف بين عمل المراقبين البرلمانيين ومراقبي المنظمات الدولية إلى السطح في السنوات الأخيرة، ويمكن على سبيل المثال لا الحصر التعرض إلى الخلاف الذي نشب بين خبراء مركز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع ل(OSCE) (BIDDH)[3] والجمعية البرلمانية ل (OSCE) (خلاف داخل المنظمة الواحدة.)

ب – حالة الخلاف بين الجمعية البرلمانية ل (OSCE) ومركز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ب ((OSCE)(مشاهدات لواقع الخلاف خلال اجتماعات الدورة الشتوية السادسة للجمعية البرلمانية ل (OSCE) بفيينا، يومي 22 و23 فبراير 2007).

بعد أكثر من عقد على ريادة المنظمة (OSCE) وجمعيتها البرلمانية في ميدان المراقبة الانتخابية، يبدو أن عملها بات بحاجة إلى رؤية وطريقة جديدة. فبعد المآخذ التي حملتها للمنظمة في فبراير 2005، البرلمانية السويسرية Barbara) (haeringعن مهمتها في الرقابة الانتخابية لرئاسيات تشرين الثاني 2004 بالولايات، المتحدة الأمريكة، عاودت طرح انشغالاتها حول انتخابات صربيا في كانون الثاني 2007، ولكن هذه المرة صوبت جام غضبها على مسؤولي مركز (OSCE) للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المعروف باسم(BIDDH) ، حيث اتهمته بالتدخل ومحاولة فرض آرائه واستنتاجاته على البرلمانيين المشاركين في فرق المراقبة الانتخابية .وهو نفس الأمر الذي دفع بالسيد بروس جورج، البرلماني البريطاني، إلى توجيه اللوم للسيد الأمين العام ل (OSCE) قائلا له: "**إذا لم تجد حلولا لهذه الخلافات البينية بين مؤسسات**(OSCE) ، **فستنحل المنظمة وتفقد عملك**[4] "

وهو الأمر الذي دفع الوفد الهولندي إلى توجيه رسالة للمعنيين من أجل إيجاد حل للقضية، ولم ينأى رئيس الجمعية البرلمانية ل (OSCE) عن النقاش، حيث قرأ رسالة وجهها لوزير خارجية إسبانيا(الرئيس الحالي للمنظمة)،

---

[1] Rapport de la mission d'observation des elections, , op.cit, p.2

[2] Rapport de la mission d'observation des elections, , op.cit, p.2

[3] BIDDH مركز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو أحد أهم مؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

[4] Les élections fédérales sous l'oeil de l'OSCE in: http://www.swissinfo.ch/fre/les-%C3%A9lections- f%C3%A9d%C3%A9rales-sous-l-%C5%93il-de-l-osce/6176628.

تضمنت قراءته السياسية للخلاف، حيث خلص إلى أن البرلمانيين المشاركين في فرق المراقبة الانتخابية لا يمكنهم إجراء رقابة سابقة ولاحقة، وانما هم منوطين كبرلمانيين بإصدار أحكام عامة تخص أجواء إجراء الانتخابات قبيل وأثناء يوم الانتخابات، وعليه فأحكامهم استنتاجات عامة تسندها خبراتهم الانتخابية، في حين أن (BIDDH) وهو مركز مؤسساتي للعناية بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان يملك الوسائل والخبراء الذين يمكنونه من مراقبة مسبقة ولاحقة، ولكن بالرغم من ذلك فاستنتاجاتة تقنية بحتة ولا يمكنها أن ترقى إلى استنتاجات أهل الميدان" البرلمانيون " العالمون بخبايا وتفاصيل الانتخابات والحملات الانتخابية.

جدير بالذكر أن النقاشات حول هذه المسألة بدأ حين اجتماع اللجنة الدائمة (صبيحة يوم 22 شباط 2007) ويكمن الخلاف كما ذكر رئيس الجمعية البرلمانية ل(OSCE) في رسالته لوزير خارجية إسبانيا حول الاستنتاجات العامة التي يصدرها البرلمانيون في نهاية مهام المراقبة الانتخابية، فمركز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان يرفض تعابير" انتخابات حرة ونزيهة"، ويرى في ذلك شيئا غير دقيق، في حين يرى البرلمانيون أن ملاحظات (BIDDH) تعتبر غير مقبولة بالنظر لاتفاقية التعاون المبرمة بينهما سنة 1997. عموما، عبر الكثير عن استيائهم من هذا الخلاف الداخلي الذي وصل إلى حد" الأزمة".[1]

جدير بالملاحظة أن ممثلي روسيا أبدوا سعادتهم لهذا الخلاف نظراً لازدواجية المعايير المطبقة في مجال المراقبة الانتخابية، حيث أبدى الروس شجبهم لعدم إشراك برلمانيين من منظمة الدول المستقلة((CEI) فضاء الجمهوريات السوفياتية السابقة)، حين تعيين فرق المراقبة الانتخابية في فضائها.

ونفس الرؤية عبر عنها البريطانيون، خصوصا وأن المنظمة (OSCE) لم تطلب القيام بالملاحظة الانتخابية في انتخابات إيرلندا (مارس) 1770 ويظهر أنها تكتفي بمتابعة ما يجري فقط شرق فيينا.[2]

وعليه، فأهم ملاحظة يمكن إشارتها عبر قراءة أولى لهذا الخلاف هو أن التنافس أضحى شديداً بين الرؤية التكنوقراطية والرؤية البرلمانية لمجريات الانتخابات، وعليه فإن العمل من أجل رؤية متكاملة للعملية بين الطرفين سيكون أسلم طريق للدفع بالديمقراطية إلى الأمام.

---

[1] Rapport du Secretaire général R. Spencer Oliver 17ème session annuelle de l'Assemblée parlementaire de l'OSCE in: http://www.oscepa.org/publications/reports/special-reports/secretary-generals-report-3/2301-2007-secretary-generals-report-to-the-annual-session-fre-1/file.

[2] Rapport de l'OSCE sur les élections du 99/11/9007 aux Pays-Bas in: http://www.osce.org/item/23602.html

الباب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية والسيادة

اقترنت الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية مع السيادة أو بشكلٍ أدق مع حماية السيادة اللبنانية إذ فرض واقع الإحتلال الإسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي الهاجس الأكبر لمواجهة العدو الإسرائيلي على مختلف الصعد البرلمانية فتَم إنشاء "لجنة التضامن مع الجنوب والبقاع الغربي". حمل الرئيس برّي معه إلى مجلس النواب هموم الجنوب وقضاياه من وزارة الجنوب إلى أروقة المجلس النيابي وعهد إلى الأمانة العامة للشؤون الخارجية في مجلس النواب التي عملت على توثيق الإعتداءات الإسرائيلية الهمجية على لبنان في كل المحطات من عدوان 1993 و1996 مجزرة قانا والقرار 425 كانت الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية على تماس مع واقع الاحتلال وسعت بجهدٍ كبير في أن تكون مرآة هذا الواقع تعكسه بدورها إلى المجتمع الدولي لم يكن عمل الأمانة العامة للشؤون الخارجية في مجلس النواب عملاً تقليدياً بل استثنائياً في مواكبة دور هذا المجلس في التصدّي للعدوان الإسرائيلي المستمِر ولم ينتهي هذا العمل بتحرير القسم الأكبر من الجنوب فهو في كل المراحل يتطور بفعل تطور الأحداث.

في العام 2006 لدى عدوان تموز على لبنان كان للدبلوماسية البرلمانية اللبنانية دور موازٍ لدور المقاومة الميداني استمر إلى ما بعد صدور القرار 1701 حي اعتصم الرئيس بري في البرلمان اللبناني تحدياً للحصار البحري على لبنان، بالإضافة إلى دور هذه الدبلوماسية في القضايا العربية لاسيما في دعم قضية فلسطين في الإتحاد البرلماني العربي والدولي وكان آخرها تبَني المطالبة بطرد إسرائيل من البرلمان الدولي.

الفصل الأول: نشاط الامانة العامة للشؤون الخارجية (2008– 2013)

أوكل رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري إلى الأمانة العامة للشؤون الخارجية التي شرعت منذ العام 1993 في الإعداد البشري والتقني لهذه المهمة سيما وأن إنشائها الأمانة تزامن مع الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان، فكانت تقوم بتوثيق هذه الإعتداءات وتتصدى لكل هذه الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية من قبل العدو الغاشم إلى جانب عملها في التواصل مع المؤسسات البرلمانية الدولية والعربية والإقلمية وتنظيم الزيارات التي يقوم بها رئيس مجلس النواب إلى الخارج. مواكبة لتطور العمل الدبلوماسي البرلماني كانت الأمانة العامة للشؤون الخارجية تبذل جهود حثيثة في كل المجالات التي لها علاقة على هذا الصعيد فزاد عدد جمعيات الصداقة مع البرلمانات وهذا تطلب زيادة في عدد الوفود الزائرة والوفود البرلمانية إلى الخارج. حاولنا في هذا الإطار أن نغطي نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال فترة خمس سنوات تمتد من العام 2008 إلى العام 2013 كنموذج لعمل ونشاط هذه الأمانة العامة لأننا وبكل صراحة وإزاء حجم العمل الذي تقوم به لا نستطيع الإحاطة بكل النشاطات منذ العام 1993. أبرز عناوين هذا النشاط يتمثل في الوفود البرلمانية الزائرة والوفود اللبنانية إلى الخارج إضافة إلى الندوات وبرامج التعاون مع المؤسسات الداعمة لمجلس النواب وأبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة وستمنستر، الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسي، معهد الإدارة الوطنية ENA، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المعهد الوطني الديمقراطي وغيره.

كان لمجلس النواب اللبناني جهد كبير في إنشاء المعهد العربي للتدريب والدراسات التشريعية في الإتحاد البرلماني العربي الذي اتخذ مقره في مجلس النواب اللبناني ويترأسه الأمين العام للشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني الآستاذ بلال شرارة منذ العام 2013.

المبحث الأول: نشاط الامانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام 2008

يتضمن هذا التقرير معظم نشاطات الامانة العامة للشؤون الخارجية والمصالح والدوائر التابعة لها، خاصة فيما يتعلق بالوفود البرلمانية المشاركة في المؤتمرات واجتماعات الاتحادات واللجان البرلمانية الاقليمية والدولية التي يشارك لبنان في عضويتها.

اضافة الى النشاطات والندوات والاعمال التي اشرفت عليها أو حضّرت لها بالتنسيق والتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وذلك خلال العام 2008.

المطلب الأول: الوفود البرلمانية الى الخارج

شارك المجلس النيابي في العديد من المؤتمرات واجتماعات اللجان في الجمعيات والاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية، ومن اهم تلك النشاطات:

- ✓ مثل النائب الدكتور ميشال موسى، مجلس النواب اللبناني في المنتدى البرلماني لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي عقد في فيينا بتاريخ 13/شباط 2008.
- ✓ شارك وفد نيابي لبناني قوامه النواب السادة أسامة سعد وسليم عون ونوار الساحلي والأمين العام لمجلس النواب الأستاذ عدنان ضاهر في مؤتمر البرلمانيين الإسلاميين العرب في القاهرة، في 27 و28 شباط 2008.
- ✓ شارك دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري على رأس وفد نيابي ضم النائبين ياسين جابر ووليد الخوري، في أعمال الجمعية العامة للبرلمان الأورو متوسطي الذي عقد يومي 27 و28/آذار/2008، في العاصمة اليونانية أثينا.
- ○ كما شارك النائب أنور الخليل في اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم الأورو متوسطية ممثلاً مجلس النواب. اللبناني، التي عقدت في أثينا بتاريخ 29 آذار 2008.
- ✓ شارك وفد نيابي برئاسة النائب عبد اللطيف الزين وعضوية النائبين نادر سكر وجيلبرت زوين في أعمال الدورة 118 لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في جنوب أفريقيا في مدينة كاب تاون، وذلك خلال شهر نيسان 2008.
- ○ وتوزع أعضاء الوفد على ثلاث لجان:
- ○ فشارك النائب الزين في لجنة السلم والأمن الدوليين وحاضر عن دور البرلمانات .في التوصل إلى التوازن بين الأمن الوطني، وأمن الإنسان والحريات الفردية، وتفادي تهديد الديموقراطية وأبعاد الفقر في العالم .وشارك النائب سكر في أعمال لجنة التنمية المستدامة والتجارة، والنائبة زوين في أعمال لجنة الديموقراطية وحقوق الإنسان.

- ✓ شارك وفد نيابي لبناني برئاسة النائب سمير عازار وعضوية النواب السادة: عبدالله فرحات ونعمة الله أبي نصر في الدورة 34 للجمعية العمومية للبرلمانات الفرنكوفونية وفي الذكرى 400 لتأسيس مقاطعة كيبيك الكندية، وذلك خلال الفترة بين 2 و7/ تموز/2008.
- ✓ مثّل النائب ياسين جابر مجلس النواب في اجتماعات لجنة السياسة والأمن وحقوق الإنسان، المنبثقة عن الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية، والتي عقدت في مبنى البرلمان الأوروبي في بروكسيل خلال شهر تموز 2008 وتضمن جدول أعمال اللجنة تبادل وجهات النظر حول عملية برشلونة" اتحاد المتوسط."
- ✓ مثّل النائب وليد خوري مجلس النواب في اجتماع لجنة " الرفع من جودة الحياة والمبادلات البشرية والثقافية في الجمعية البرلمانية الاورو متوسطية" ، التي عقدت في لشبونة بين 17 و19 تموز 2008، وقد تم انتخاب النائب وليد خوري نائباً لرئيس اللجنة المذكورة اضافة الى نائبين من البرلمان الاوروبي والجزائر.
- ✓ كما زار المانيا سبعة من النواب اللبنانيين هم: روبير غانم، سمير الجسر، غسان مخيبر، علي حسن خليل، سيرج طورسركسيان، ايمن شقير، بدعوة من الحكومة الإتحادية الإلمانية والبرلمان الإتحادي الألماني، في الفترة بين15 و 21ايلول / 2008، بهدف الاطلاع على البرامج الانتخابية والتحضيرات المتعلقة بالانتخابات في مقاطعة " بافاريا**Bavaria** " .
  - اجتمع الوفد مع ممثلي مجلس النواب (البرلمان الألماني) وممثلي الحكومة في برلين ومؤسسات البحث السياسية والعلمية والإعلامية، كما قابل الوفد وزير الخارجية الألماني فرانك والتر شتانماير.
- ✓ شارك النائب الدكتور علي المقداد في اجتماع اللجنة الفرعية للبيئة في اتحاد البرلمانات الاسيوية الذي عقد في دمشق يومي 21 و22 تموز 2008.
- ✓ مثل النائب شامل موزايا مجلس النواب اللبناني في اجتماعات اللجان الدائمة للجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط، التي عقدت في الفترة بين 17 و19 أيلول 2008 في **St.Julians** في مالطا، وفي أعمال المؤتمر الثالث للجمعية الذي عقد في موناكو من 13 الى 15 تشرين الثاني2008 ، حيث أقر المؤتمر ميثاق البحر المتوسط، وتوج المؤتمر بانتخاب النائب موزايا نائباً لرئيس لجنة التعاون الامني والشؤون السياسية في الجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط.
- ✓ سافر ستة نواب الى ستراسبورغ مقر البرلمان الاوروبي فرنسا، يومي 24 و 25أيلول 2008 بدعوة من النائبة الفرنسية السيدة **Beatrice Patrie** للقاء برلمانيين اوروبيين وذلك على هامش الجلسة العامة للبرلمان الاوروبي بهدف تقوية العلاقات القائمة والتعاون بين البرلمانين.
- ✓ شارك النائبان حسن فضل الله ونادر سكر، في اجتماعات المجلس التنفيذي لجمعية البرلمانات الآسيوية المنعقدة في طهران، بين 8 و9 /تشرين الاول /2008 التي استهلت بكلمة لرئيس مجلس الشورى الايراني علي لاريجاني في جلستها الافتتاحية.

- ✓ شارك النائب الدكتور بيار دكاش في اجتماع اللجنة الخاصة بالطاقة والبيئة في الجمعية البرلمانية الاورو – متوسطية، الذي عقد في أثينا– اليونان في 3 /تشرين الاول 2008.
- ✓ شارك السادة النواب: عبد اللطيف الزين وايلي عون وغنوة جلول واغوب بقرادونيان والامين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر وامين عام الشؤون الخارجية في المجلس بلال شرارة، في اعمال الجمعية العمومية لاتحاد البرلمان الدولي في جنيف، بين 13 و16/تشرين الأول/ 2008.
- ✓ مثل النائب الدكتور وليد خوري المجلس النيابي اللبناني في المؤتمر العالمي الثالث لمنظمة" برلمانيون عالميون ضد الفساد ."الذي عقد في الكويت بين 17 و20 تشرين الثاني / 2008 كما شارك وفد نيابي بدعوة خاصة، ضم النواب السادة: وياسين جابروغسان مخيبر، واسماعيل سكرية وعبدالله حنا .وشارك في المؤتمر حشد من نواب مثلوا اكثر من 60 دولة في العالم.
- o تركزت مناقشات المؤتمر على سبل تفعيل دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد في الدول المعنية وعلى مستوى التعاون الاقليمي.
- ✓ مثل النائب ايوب حميد المجلس النيابي اللبناني في المنتدى الحضري العالمي الرابع. الذي عقد في نانجينغ - الصين، بين 3 و7 /تشرين الثاني / 2008.
- ✓ شارك النائب الدكتور ميشال موسى ومدير عام الدراسات والمعلومات الاستاذ سامر فواز، في الاجتماع المشترك للجنة القانونية واللجنة التنفيذية والامناء العامين للاتحاد البرلماني العربي، الذي عقد في دمشق بين 7 و9 تشرين الاول 2008.
- ✓ مثل النائب ناصر نصرالله المجلس النيابي اللبناني، في الاجتماع التحضيري للمنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد في ستراسبورغ فرنسا في 6 /تشرين الثاني/ 2008، بدعوة من مجلس اوروبا والمجلس العالمي للمياه ومجلس النواب التركي.
- ✓ شارك النائب الدكتور ميشال موسى في ندوة عقدت في عمان الاردن، نظمها الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع مجلس النواب الاردني وبرنامج الامم المتحدة للانماء في الاردن، حول " دور المجلس النيابي في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، لا سيما اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضدّ المرأة " وذلك في 9 و10 تشرين الثاني 2008.
- ✓ شارك النائبان حسن فضل الله ونبيل نقولا في اجتماع الجمعية العامة للبرلمانات الاسيوية المنعقد في العاصمة الاندونيسية جاكرتا، الذي افتتحه الرئيس الاندونيسي بمشاركة 30 دولة آسيوية، بين 26 و29 تشرين الثاني / 2008.
- ✓ شارك النائبان عباس هاشم ومصطفى حسين في الورشة التدريبية للبرلمانيين العرب التي عقدت في تونس في الفترة بين 26 و29 تشرين الثاني 2008، والتي هدفت الى تنمية قدرات البرلمانيين في مجالي الحوار والتواصل لبناء شبكة قادرة على تبني قضايا السكان والتنمية وحقوق الانسان.

✓ مثل النائب الدكتور ميشال موسى مجلس النواب في: "مؤتمر الذكرى الستون لحقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية في مجتمع ينمو"، الذي عقد في القاهرة من 1 الى 2 كانون الاول 2008، باشراف المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر وبالتعاون مع منظمة اليونسكو.

المطلب الثاني: الندوات

1- بمناسبة اليوم العالمي للمياه، نظم مجلس النواب، يوم الأربعاء الواقع فيه 26 / آذار 2008، في قاعة المكتبة العامة ندوة خاصة بعنوان:

مياه لبنان: "الادارة الرشيدة والنزاعات الاقليمية"

تضمنت ثلاثة محاور رئيسية:

أ- الخطة العشرية التي وضعتها وزارة الطاقة والمياه، (قدم هذا المحور د .فادي قمير، مدير عام الموارد المائية والكهربائية.)

ب- الاطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية (د. طارق مجذوب ود. جورج نصر).

ج- العلاقات المائية الاقليمية (حوض نهر الاردن) (هلا عواضة وآري طاطيان- مديرية الدراسات مجلس النواب).

شارك في هذه الندوة أعضاء لجنتي الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه والشؤون الخارجية والمغتربين، ومشاركة ممثلين عن الادارات الرسمية والمجالس والمؤسسات المحلية والجمعيات الاهلية والمنظمات الدولية وناشطين وخبراء.

2- ورشة عمل برعاية دولة الرئيس نبيه بري، لمتابعة واستعراض الواقع الميداني ونتائج الجهود المبذولة لازالة ومعالجة آثار الالغام والقنابل العنقودية من جراء الاحتلال. والعدوان الاسرائيلي على لبنان في تموز 2006.

3- حلقة عرض ونقاش حول تحديث آليات التوظيف والتدريب في القطاع العام في فرنسا بمشاركة الخبير الفرنسي ديديه هيو، وبالتعاون مع لجنة الادارة والعدل ووزارة المالية- المعهد المالي.

المطلب الثالث: التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي

ضمن إطار البروتوكول الموقع مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، وتكليف الامين العام للشؤون الخارجية بعمل المنسق الوطني مع البرنامج المذكور، قامت الامانة العامة للشؤون الخارجية بتنفيذ بنود البروتوكول المذكور، وتنسيق العمل بين برنامج الامم المتحدة والمديريات المختلفة في المجلس النيابي واللجان النيابية، بحيث تمّ انجاز العديد من النشاطات والندوات وتقديم التجهيزات الالكترونية المختلفة.

من أهم نشاطات الامانة العامة وبرنامج الامم المتحدة:

✓ ورشة عمل IPALMO/POGAR حول" البرلمان وعملية الإصلاح تجارب المشرق العربي وايطاليا "روما \ايطاليا من 4 إلى10 شباط/فبراير 2008(.المشروع بالتنسيق معIPALMO)

- ✓ تنظيم دورات تدريبية لنواب وموظفي البرلمانات العربية بالتعاون مع برنامج إدارة الحكم الصالح في الدول العربيةPOGAR
- ✓ افتتاح حلقتي عمل حول الصياغة التشريعية لأعضاء البرلمان العراقي في أيار / مايو 2008. ولموظّفي البرلمان العراقي في تشرين الأول / أكتوبر 2008.
- ✓ تدريب عدد من أمناء سر مجلس النواب العراقي في البرلمان اللبناني من 3 إلى 5 كانون الأول / ديسمبر 2008.
- ✓ تنظيم ندوة عن اتفاقيات القروض الموقعة منذ عام 1993 بالتعاون مع لجنة المال. والموازنة، تشرين الأول / أكتوبر 2008.
- ✓ دعم برامج التدريب المقدمة إلى الموظفين البرلمانيين:
  - ثلاث دورات تدريبية في اللغات ل 30 موظفا برلمانيا(باللغة الفرنسية)
  - ثلاث دورات تدريبية في اللغات ل 33 موظفا برلمانيا(باللغة الإنكليزية)
- ✓ تنظيم حلقة دراسية عن" حقوق الإنسان "بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 19 كانون الأول / ديسمبر، 2008.
- ✓ دورات تدريبية في الصياغة التشريعية
  - دورتان تدريبيّتان لأمناء سر اللجان النيابية حول الصياغة التشريعية (شباط/ونيسان /2008) ، بما في ذلك عرض لدليل وضعه خبير دولي.
- ✓ دعم قسم تكنولوجيا المعلومات
  - إنشاء موقع الكتروني جديد لمجلس النواب اللبناني (قيد الانجاز.)
  - دورة تدريبية لمجموعة من 5 موظفين برلمانيين من قسم المعلوماتية في مجلس. النواب البلجيكي في تشرين الأول /أكتوبر 2008.
  - دعم مشاركة موظّف من قسم المعلوماتية في برنامج تدريب في إيطاليا في أيلول/سبتمبر2008.

المطلب الرابع: التعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

✓ ضمن برنامج التعاون مع مؤسسة وستمنستر للديموقراطية، وبالتنسيق مع مديرة مكتبها في لبنان الآنسة دينا ملحم، قام وفد نيابي من ايرلندا الشمالية بزيارة الى مجلس النواب اللبناني في 13 آذار 2008، بهدف المقاربة بين الوضع الذي كان سائداً هناك والوضع الحالي في لبنان.

ضمّ هذا الوفد السادة:

Alan Mc Farland / Ulster Unionist Party
Stephen Moutray / Democratic Unionist Party
Paul Callaghan / Social Democratic and labor Party
David Thirlby / Smaller Parties program manager

التقى الوفد عدداً من النواب اللبنانيين يمثلون كافة التيارات والاحزاب السياسية.

✓ شارك النائب شامل موزايا في مؤتمر مالي واقتصادي في واشنطن، استضافه البنك الدولي من 28 الى 30 تموز 2008، بهدف تدعيم معرفة النواب بمكاتب التدقيق في العالم والولايات المتحدة الاميريكية، بما من شانه ان يمكننا من ادخال التحسينات على مسودة الوحدة الاستشارية التي قمنا بتحضيرها وتوزيعها على النواب الكرام للوقوف على رأيهم.

✓ رعى رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري ممثلا بالنائب انور الخليل، الثلاثاء 2008/10/7 ندوة حول " دورالاحزاب في دعم الحوارالوطني وعمل المؤسسات" (تجربة ايرلندا الشمالية)، بالتعاون مع مؤسسة " وستمنستر " للديموقراطية، ولمناسبة زيارة وفد نيابي من ايرلندا الشمالية الى لبنان .ضم السادة النواب الإيرلنديين الان ماكفرلند والكس اتوود وايان بايزلي جونيور والوفد المرافق.

✓ وضمن مشروع " تعزيز دور المجلس النيابي اللبناني في الرقابة المالية" ، عملت الامانة العامة للشؤون الخارجية بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية على انشاء وحدة استشارية لتحليل الموازنة العامة، وبناء قدرات مجموعة من موظفي مجلس النواب اللبناني لدعم ومساندة عمل الوحدة الاستشارية.

أولاً: فيما يتعلق بانشاء وحدة استشارية لتحليل الموازنة

قامت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب بتحضير مسودة النظام الداخلي للوحدة الاستشارية وتم التعاون مع مجلس النواب لاختيار مجموعة تتألف من 5 موظفين في مجلس النواب . تشكل هذه المجموعة نواة لدعم لجنة المال والموازنة في مرحلة لاحقة.

النشاطات التي تحققت:

نظمت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بالتعاون مع المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب ومجلس النواب اللبناني حتى الان أربع ورش عمل حول:

1. آلية إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة العامة في لبنان"، قدّم هذا الموضوع الاستاذ. الياس شربل، بتاريخ 13 كانون الثاني 2008.
2. "دور ديوان المحاسبة في الرقابة على تنفيذ الموازنة وكيفية استفادة مجلس النواب من التقارير التي يصدرها الديوان"، عرض هذا الموضوع الاستاذ ديب راشد، بتاريخ 30 كانون الثاني 2008.
3. ‘‘دور لجنة المال والموازنة والمجلس النيابي في درس وإقرار الموازنة والرقابة على تنفيذها وإقرار قطع الحساب" ، عرض هذا الموضوع سعادة النائب سمير عازار، بتاريخ 7 شباط 2008.
4. ‘‘المقترحات والأفكار الإصلاحية في موضوع الموازنة" ، عرض هذا الموضوع. سعادة أمين عام مجلس النواب الأستاذ عدنان ضاهر، بتاريخ 3 آذار 2008.

ثانياً: فيما يتعلق ببناء قدرات مجموعة الموظفين في مجلس النواب اللبناني

تم تنظيم دورات تدريبية:

1. دورات تدريبية في اللغة الانكليزية لمجموعة الموظفين السبعة، تهدف هذه الدورات لتحسين قدرات المجموعة في اللغة الانكليزية .ان ذلك يمكّن المجموعة من التعامل مع الخبراء الناطقين باللغة الانكليزية والرجوع الى مراجع ومصادر المعلومات المتوفرة بالانكليزية.
2. دورات تدريبية متقدمة في التكنولوجيا واستعمال الحاسوب الالي مع المعهد المالي. لمدة 32 ساعة خلال شهر تموز 2008
3. من المتوقع أن تتابع الدورات مع المعهد المالي، خلال السنة القادمة 2009، بحيث يجري البحث اليوم مع المعهد المذكور في وضع تصور وخطة عمل طويلة الامد، لسنة على الاقل، لما يمكن أن يقوم به من دورات تدريبية حول آلية اعداد الموازنة وكيفية مراقبة تنفيذها وآليات البحث والتحليل، وذلك بعد أن رصدت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية موازنة خاصة لتعزيز قدرات هذه الوحدة التي نسعى الى جعلها شبيهة بمثيلاتها في الدول الاقليمية والدولية، لكي تكون بمثابة هيئة بحث وتقصي معلومات مساعدة للجنة المال والموازنة . وسوف يتم التعاقد، بالتنسيق مع الادارة البرلمانية ولجنة المال والموازنة، مع مؤسسة استشارية كبرى متخصصة لتقديم المساعدة والمعلومات حول الموازنة العامة ومشاريع واقتراحات القوانين المرتبطة بالشؤون المالية، والمساعدة أيضا على تدريب وتعزيز قدرات مجموعة الموظفين المذكورين أعلاه.

المبحث الثاني: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام 2009

شهد العام ٢٠٠٩ انتخابات نيابية حملت الى المجلس النيابي عددًا من النواب الجدد من جيل الشباب وكان قد توقف العمل البرلماني منذ اواخر شهر آذار تحضيرًا للحملات الانتخابية، ثم تأخر تشكيل الحكومة مما ساهم ايضًا في استمرار التوقف عن العمل التشريعي وقيام النواب بدورهم .

إلا أن عمل الامانة العامة للشؤون الخارجية لم يتوقف خلال هذه الفترة، سوى ما تعلق بمشاركة الوفود البرلمانية في اجتماعات الاتحادات والجمعيات البرلمانية العربية والدولية، وذلك نظرًا لعدم تشكيل الشعب ولجان الصداقة بانتظار تأليف الحكومة.

يتضمن هذا التقرير نشاطات الامانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام ٢٠٠٩، اضافة الى مشاركة دولة الرئيس في اجتماعات بعض الاتحادات البرلمانية، ونشاطات البعثات البرلمانية في المؤتمرات والمنتديات في الخارج، واخيرًا الندوات والدورات التدريبية في لبنان والخارج، التي ساهمت الامانة العامة للشؤون الخارجية في اعدادها وتنظيمها بالتعاون مع المؤسسات الدولية العاملة مع المجلس النيابي.

المطلب الأول: الوفود البرلمانية الى الخارج

شارك المجلس النيابي في العديد من المؤتمرات واجتماعات اللجان في الجمعيات والاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية، ومن اهم تلك النشاطات:

- شارك رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري في أعمال الإجتماع المفتوح العضوية للجنة التنفيذية لاتحاد برلمانات منظمة المؤتمر الاسلامي لبحث الوضع الناجم عن العدوان الاسرائيلي على غزة .كما شارك الرئيس في عدد من اللقاءات التنسيقية مع رؤساء البرلمانات لعربية وترويكا البرلمانات الآسيوية قبيل انعقاد الاجتماع الرسمي في ١٤ / كانون الثاني ٢٠٠٩.
- شارك النائبان محمد الحجار وأمين شري في اجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر الافريقي البرلماني العربي الذي عقد في الخرطوم بين ١٤ و١٥ / كانون الثاني ٢٠٠٩.
- شارك النائب ناصر نصرالله في اجتماع فريق المناقشة المعني بالعملية البرلمانية للمنتدى العالمي للمياه الذي عقد في اسطنبول – تركيا في ٢٨/ كانون الثاني ٢٠٠٩.
- شارك النائب نوار الساحلي في الدورة الحادية عشرة لمجلس اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في نيامي – النيجر من ١٨-١٩ / شباط ٢٠٠٩.
- شارك الرئيس بري في المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في مسقط بين ٧ و٩ آذار / ٢٠٠٩، وعقد سلسلة لقاءات مع رؤساء المجالس والاتحادات على هامش المؤتمر.
- شارك النائب محمد قباني في المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول – تركيا بين ١٨ و٢٠ / آذار ٢٠٠٩.
- شارك النائبان محمد الحجار ومروان فارس في مؤتمر البرلمانيين ومنتدى الشركاء في الاونسكو في ٣ و٥ تشرين الاول ٢٠٠٩ في مقر الاونسكو في باريس.
- شارك النائب محمد قباني في مؤتمر المياه الذي نظمه المجلس العالمي للمياه في مرسيليا – فرنسا في ١٤ / تشرين الاول ٢٠٠٩.
- شارك النائب ادغار معلوف في اجتماع الجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط الذي عقد .في اسطنبول – تركيا بين ٢٣ و٢٥ تشرين الاول ٢٠٠٩.
- شارك النائب د .ميشال موسى في مؤتمر القاهرة الدولي الرابع والمنتدى الدائم الاول حول الحوار العربي – الافريقي بشأن الديمقراطية وحقوق الانسان الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الانسان المصري بالتعاون مع الاونسكو، والذي عقد في القاهرة من ٧- ٩ كانون الاول ٢٠٠٩.

- شارك النائبان حسن فضل الله ونبيل نقولا في الدورة الرابعة للجمعية البرلمانية الاسيوية التي عقدت في باندونغ –اندونيسيا بين ٧ و ١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.
- شارك النائبان محمد قباني (رئيس لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه) ومروان حماده (رئيس لجنة البيئة)، في المنتدى العالمي للتغير المناخي والاحتباس الحراري الذي عقد في كوبنهاغن بين ١٦ و١٩ كانون الاول ٢٠٠٩، حيث رفعا الى المؤتمرين: "**نداء بيروت الى قمة كوبنهاغن** " وهي التوصية التي خلصت اليها لجنة الاشغال العامة التي تابعت هذا الموضوع في ورشات عمل متعددة.

المطلب الثاني: بروتوكولات التعاون وزيارات الوفود

- وقع دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، وعضو مجلس الادارة في مؤسسة وستمنستر للديقراطية، السيد شون فيران، مذكرة تفاهم في ٢٠ / أيار /٢٠٠٩، بناء على بروتوكول التعاون الموقع مع المؤسسة منذ تموز / ٢٠٠٦، وذلك لمدة أربع سنوات، بهدف تعزيز قدرات البرلمان اللبناني وتبادل الخبرات، وبشكل خاص قدرات الموارد البشرية فيه على مراقبة الإنفاق الحكومي. اضافة الى دعم تأسيس مركز للتدريب البرلماني وتنمية منهاج لبناني للتدريب يتم تطويره مع اتحاد وستمنستر والبرلمان اللبناني، وتنمية مهارات مدربين برلمانيين لبنانيين.
- وّقع دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري، ورئيس مجلس الشيوخ السويسري، السيد آلان بيرسيه اثناء زيارته الى لبنان في ٣٠/ ايلول /٢٠٠٩، بروتوكول تعاون بغية تعزيز التعاون الثنائي القائم على المصالح المشتركة وتعزيز القدرات الادارية والمؤسساتية والتقنية لمجلس النواب اللبناني من خلال زيارات عمل ودورات تدريبية متبادلة للبرلمانيين والموظفين من كلا البلدين.
- قام وفد من مجلس النواب الفرنسي بالتعاون مع السفارة الفرنسية في لبنان، بين ٣٠ آذار و٤ نيسان، بزيارة الى مجلس النواب اللبناني حيث التقى كبار الموظفين والمسؤولين الاداريين وذلك لتقييم مجمل التعاون البرلماني الفرنسي -اللبناني والأعمال التي تم القيام بها والاحتياجات التي لم تتم تلبيتها بعد وإقتراح برنامج جديد وتحديد اجراءات تنفيذه وإعادة تحديد شروط العمل بشكلٍ واضح. كما التقى الوفد عددًا من النواب اللبنانيين من مجموعة الصداقة الفرنسية – اللبنانية، اضافة الى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ووزير التنمية الادارية.

وتخلل هذه الزيارة دورة تدريبية لعدد من موظفي البرلمان اللبناني في المجالات التالية:

- كيفية العمل التشريعي في فرنسا
- سياسة التعاون والعلاقات البرلمانية
- عمل اللجان النيابية
- أعمال الرقابة البرلمانية

- قام وفد من لجنة دعم الديمقراطية في الكونغرس الاميركي،

The House Democracy Assistance Commission (HDAC)

في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٩، بزيارة الى مجلس النواب، اللبناني، لبحث وسائل دعم الديمقراطية وسبل تقديم المساعدات لمجلس النواب. وقد التقى عددًا من النواب يمثلون مختلف الكتل البرلمانية بدعوة من السفارة الاميركية في بيروت، حيث تم بحث سبل التعاون وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وتبادل وجهات النظر.

كما التقى وفدًا اداريًا كبار الموظفين الاداريين في المجلس النيابي، واستمع الى شروحات تفصيلية من الامين العام للشؤون الخارجية، الذي استعرض مجمل العلاقات مع الجهات الخارجية، واوجه التعاون وحاجات المجلس النيابي لتعزيز القدرات البشرية والتقنية وبرنامج المكتبة وامكانية ربط مكتبة مجلس النواب اللبناني مع مكتبة الكونغرس الاميركي، بعد تدريب العاملين فيها وفي قسم المعلوماتية والابحاث والدراسات.

المطلب الثالث: الندوات والدورات التدريبية

- شارك وفد من كبار موظفي المجلس النيابي اللبناني، في الملتقى الخامس لموظفي البرلمانات الفرنكوفونية الذي عقد في الجزائر بين ١٣- ١٥ حزيران، ونظمته الجمعية الوطنية الفرنسية ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، وجمع- موظفين من برلمانات دول المغرب الثلاث: الجزائر، المغرب وتونس، وكان الموضوعان المدرجان على جدول الاعمال والمطروحان للمناقشة هذا العام:

1- **موازنة البرلمانات** (الاقرار -التنفيذ - مراقبة التنفيذ)

2- **نشاطات الرقابة البرلمانية**

وقد ساهم الوفد اللبناني في المناقشة من خلال ورقة العمل التي أعدها حول المواضيع المطروحة. واقترح في الجلسة الختامية، تنظيم ملتقى العام ٢٠١٠، في لبنان، وقد وافق المشاركون على ذلك بعد اجراء الاتصالات اللازمة مع الادارة البرلمانية اللبنانية من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية لأخذ الموافقة النهائية والتحضير للسنة المقبلة.

- نظم المجلس البرلماني الفرنكوفوني والبرلمان الفرنسي الدورة الخامسة **للبرلمان الفرنكوفوني للشباب التي** انعقدت **في باريس** من ٢ إلى ٧ تموز ٢٠٠٩.

وقد اوفد المجلس النيابي اللبناني الطالبان ريم حيدر وغسان حداد من كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية لتمثيل لبنان في هذه الدورة.

وقد وزع سبعون نائبا شابا جاؤوا من خمس وثلاثين دولة فرنكوفونية، لمدة ثلاثة أيام متتالية، على أربع لجان في قاعات مجلس الشيوخ الفرنسي، وذلك في إطار درس ومناقشة واقرار بعض النصوص التشريعية وفق آليات العمل البرلماني.

- شارك أمين عام الشؤون الخارجية، الاستاذ بلال شرارة، في المؤتمر السنوي لتشريعات الولايات NCSL في فيلادلفيا -بنسيلفانيا، الولايات المتحدة الاميركية في ٢٠- ٢٤ تموز ٢٠٠٩.

– بناء لتوجيهات دولة رئيس مجلس النواب، **و**بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية في الخامس عشر من شهر ايلول،، فتح مجلس النواب اللبناني ابوابه، من الساعة العاشرة صباحًا حتى الرابعة بعد الظهر، أمام طلاب الجامعات، الراغبين في التعرف على المؤسسة التشريعية وأقسامها وآلية العمل فيها، والاحتكاك المباشر مع ممثلي الامة .وذلك وفق برنامج اعدته الامانة العامة للشؤون الخارجية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب.

– ضمن اطار مذكرة التفاهم الموقعة بين مجلس النواب ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، سافر رئيس مصلحة العلاقات البرلمانية، الذي يتابع تنفيذ المشروع مع المؤسسة المذكورة، مع فريق مدربي الجامعة اللبنانية، الى لندن للقاء مسؤولي ومدربي مجلس العموم البريطاني وجامعة ايسكس، بين ٢٢ و٢٥ تشرين الثاني، حيث التقوا عددًا من المسؤولين في مجلس العموم البريطاني وجامعة ايسكس، وتم استعراض برامج التدريب التي اعدها فريق الجامعة اللبنانية للادارة البرلمانية في مجلس النواب اللبناني وما ستقوم به المؤسسات البريطانية (الشركاء في برنامج التعاون) خلال شهري شباط وآذار من العام ٢٠١٠، من دورات تدريبية لعدد من الموظفين في مجلس النواب اللبناني.

المبحث الثالث: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام2010

يتضمن هذا التقرير نشاطات الامانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام ٢٠١٠، اضافة الى مشاركة دولة الرئيس في اجتماعات بعض الاتحادات البرلمانية، ونشاطات البعثات البرلمانية في المؤتمرات والمنتديات في الخارج، واخيرًا الندوات والدورات التدريبية لموظفي البرلمان في لبنان والخارج، التي ساهمت الامانة العامة للشؤون الخارجية في اعدادها وتنظيمها بالتعاون مع المؤسسات الدولية وضمن اطار برتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم مع المجلس النيابي.

المطلب الأول: الوفود البرلمانية الى الخارج

شارك المجلس النيابي في العديد من المؤتمرات واجتماعات اللجان في الجمعيات والاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية، ومن اهم تلك النشاطات:

– شارك النائب د .ميشال موسى في اجتماع الدورة الرابعة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في العاصمة العمانية مسقط في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٠. وقد أكد المجتمعون في البند / **٣** / الفقرة" و "على قرارات الدورة الثالثة للجنة التنفيذية للاتحاد بانشاء **المركز العربي للدراسات القانونية والبرلمانية** في مجلس النواب اللبناني.

– شارك النائب نبيل دو فريج في اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية الفرنكوفونية الذي عقد في اندجامينا (التشاد) من ٢ الى ٣ شباط ٢٠١٠

– شارك النائب ادغار معلوف في المؤتمر البرلماني الذي عقد في مالطا يومي ١٢ و١٣ شباط /٢٠١٠، بمبادرة من الجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط بالتعاون مع الامم المتحدة ولجنة ممارسة حقوق الفلسطينيين، لبحث تحديات عملية السلام، القدس– المستوطنات واللاجئين والمياه ومسألة النواب الفلسطينيين المعتقلين في السجون الاسرائيلية.

– شارك النائب د .وليد خوري في اجتماع لجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادل الانساني والثقافة في الجمعية الرلمانية الاورو متوسطية الذي عقد في ٢٢ / شباط / ٢٠١٠، في مقر برلمان جمهورية البرتغال – لشبونة.

– شارك وفد نيابي برئاسة رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب عبد اللطيف الزين وعضوية النواب السادة: بهية الحريري، نقولا فتوش، اميل رحمة، في المؤتمر السادس عشر، للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في القاهرة بين ٢ و٤ / آذار / ٢٠١٠.

وقد حمل الوفد النيابي اللبناني المقترحات اللبنانية للبيان الختامي للمؤتمر، كما حمل تقرير الامانة العامة للشؤون الخارجية في مجلس النواب حول انشاء **مركز اقليمي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية في مجلس النواب اللبناني**.

– شارك وفد نيابي ضم السادة: ياسين جابر، وليد خوري وباسم الشاب في اجتماع الهيئة العامة للجمعية البرلمانية الاورومتوسطية التي عقدت في العاصمة الاردنية – عمان في الفترة بين ١٢ و١٤ آذار / ٢٠١٠.

– قام دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري على رأس وفد برلماني واداري ضم النواب علي حسن خليل، نهاد المشنوق واميل رحمه، وأمين عام الشؤون الخارجية الاستاذ بلال شرارة ومدير عام شؤون الرئاسة الاستاذ علي حمد، اضافة الى وفد اعلامي، بزيارة الى تركيا بين ٢١ و٢٤ آذار / ٢٠١٠.

– شارك النائبان حسن فضل الله والدكتور وليد خوري في اجتماع اللّجنة الدائمة للجمعية البرلمانية الآسيوية المعنية بالشؤون السياسية الذي عقد في مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في طهران بين ١٢ و١٤ أيار /مايو ٢٠١٠.

– شارك النائب د .وليد خوري في الاجتماع المشترك للجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان ولجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادل الانساني والثقافة في الجمعية البرلمانية الاورو متوسطية الذي عقد في اسطنبول -تركيا في ٢١ و٢٢ ايار ٢٠١٠

– شاركت النائب السيدة جيلبرت زوين في مؤتمر المجلس القومي للمرأة الذي عقد في القاهرة في ١٩ و٢٠ حزيران ٢٠١٠، تحت عنوان " دور البرلمانيات العربيات في صياغة السياسات من اجل التنمية."

– شارك النائب نبيل دو فريج في اجتماع الجلسة الثالثة والثلاثين للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية في داكار ما بين ٥ و٨ تموز/يوليو ٢٠١٠، بناء لدعوة القسم السنغالي في الجمعية.

– شارك النائب غسان مخيبر في الجمعية العمومّية السنوية السابعة عشرة للاتحاد البرلماني العالمي الأرثوذوكسي في يريفان في أرمينيا من ٢٨ حزيران /يونيو الى ٢ تموز /يوليو٢٠١٠. تمحور الموضوع الرئيس للجمعية حول: "مساهمة الأرثوذكسية في دينامية بناء الدولة وتطويرها في البلدان الأرثوذكسية."

– قام النائبان محمد قباني وسليم كرم بزيارة الى المانيا بين ٦ و١٠ تموز ٢٠١٠

(برفقة مستشارين من لجنة الاشغال العامة) بناء لدعوة عبر السفارة الالمانية في بيروت للاطلاع على موضوع الطاقة المتجددة ودور المشرع في تطبيق التدابير ذات الصلة.

– شارك دولة رئيس مجلس النواب في المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات الذي عقد في جنيف بدعوة من الاتحاد البرلماني الدولي بين ١٩ و ٢١ تموز ٢٠١٠، والقى كلمة بعد ظهر اليوم الاول لانعقاد المؤتمر.

– شارك النائب الدكتور وليد خوري في اجتماع لجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادل الانساني والثقافة في الجمعية البرلمانية الاورومتوسطية (**EMPA**)، الذي عقد في بروكسل بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١٠.

– شارك النائب ياسين جابر في اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان في. الجمعية البرلمانية الاورو متوسطية الذي عقد في بروكسل بتاريخ بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١٠.

– قام دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري على رأس اداري ضم الاستاذ محمود بري وأمين عام الشؤون الخارجية الاستاذ بلال شرارة ومدير عام شؤون الرئاسة الاستاذ علي حمد، اضافة الى وفد اعلامي، بزيارة الى فرنسا بين ٢٥ و٢٨ تشرين الاول / ٢٠١٠، حيث التقى عددا من المسؤولين من بينهم رئيس الجمهورية الفرنسية نيقولا ساركوزي ووزير الخارجية ورئيسي مجلس النواب ومجلس الشيوخ....

– شارك النائب اللواء ادغار معلوف في اجتماع الدورة الخامسة للجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط التي عقدت في الرباط – المملكة المغربية بين ٢٨ و ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٠، حيث تم انتخاب رئيس جديد وهيئة مكتب للجمعية.

– شارك النائب علي بزي في الجمعية السادسة لاتحاد الكشفيين التي عقدت في العاصمة الكورية سيول بين ١ و ٤ تشرين الثاني ٢٠١٠

– شارك النواب د .ميشال موسى، نهاد المشنوق وانطوان سعد، ومستشار لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات الاستاذ محمد خواجة في ندوة إقليمية حول تعزيز دور البرلمانات العربيةفي مجال منع النزاعات التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي، يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في العاصمة الأردنية، عمان.

– شاركت النائبة جيلبرت زوين ممثلة مجلس النواب اللبناني ومعالي الوزيرة السابقة السيدة وفاء الضيقة حمزة والسيدة شهناز ملاح والآنسة فاطمة فخر الدين تمثلن المنظمات غير الحكومية في الحوار المفتوح الذي نظمته الجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط والبرلمان التركي حول: حقوق المرأة وكيفية عمل المنظمات غير الحكومية مع البرلمانيين للدفاع عن هذه الحقوق والذي. عقد في اسطنبول في ٥ و٦ تشرين الثاني ٢٠١٠.

– شارك النائبان حسن فضل الله وانطوان سعد في الجلسة العامة للجمعية البرلمانية الاسيوية التي عقدت في العاصمة السورية دمشق بين ٢٨ تشرين الثاني و ١ كانون الأول٢٠١٠.

– شارك النائب الدكتور ميشال موسى والمستشار في المجلس النيابي الاستاذ حافظ الصايغ في اجتماع الدورة السابعة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي واجتماع الخبراء في العاصمة الاردنية عمان بين ٢٠ و ٢١ كانون الاول ٢٠١٠.

المطلب الثاني: بروتوكولات التعاون وزيارات الوفود

– وّقع دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري، ورئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيد جيرار لارشيه خلال زيارته لبنان، مذكرة تفاهم في ١٥ شباط /٢٠١٠، انطلاقًا من بروتوكول التعاون الموقع بين المجلسين في تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٢، بهدف تبادل الخبرات التشريعية والثقافية وتعزيزًا لعلاقات الصداقة التي تربط الشعبين اللبناني والفرنسي.

– وقع دولة رئيس مجلس النواب السيد نبيه بري، ورئيس مجلس نواب جمهورية أرمينيا السيد هوفيك أبراهاميان خلال زيارته لبنان، مذكرة تفاهم في ١١ نيسان ٢٠١٠، لتبادل الخبرات التشريعية والثقافية وتعزيز علاقات الصداقة التي تربط الشعبين اللبناني والأرميني.

– وّقع دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري، ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية برنارد أكوييه خلال زيارته لبنان، مذكرة تفاهم في ١٣ نيسان / ٢٠١٠، بغية تعزيز التعاون المشترك بين المجلسين في ما يتعلق بموضوع التدريب والخبرة التقنية والقدرات الادارية والمؤسساتية.

– بتاريخ ١٨/١٠ /٢٠١٠، تم توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (**USAID**)،من أجل توفير مساعدة تقنية للبرلمان اللبناني، بواسطة جامعة ولاية نيويورك /مركز التنمية الدولية(SUNY/CID)، بهدف تعزيز القدرة الداخلية للإدارة البرلمانية.

المطلب الثالث: الندوات والدورات التدريبية

أولاً: مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

– برعاية دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، ممثلاً بالنائب ياسين جابر، نظم مجلس النواب اللبناني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٠، وبمناسبة الاطلاق الرسمي لمشروع برنامج التعاون بين المؤسستين، ندوة برلمانية بعنوان: "**نحو بناء برلمان القرن الحادي والعشرين - تحديات وفرص للبرلمانيين**."

شارك في هذه الندوة، برلمانيون لبنانيون وبريطانيون وكبار موظفي مجلس النواب.

– نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بين ١٠ و١٢ / شباط ٢٠١٠، ندوة بعنوان: "**الديمقراطية البرلمانية**."

– حاضر في هذه الندوة، خبراء من جامعة " ايسيكس **Essex** " البريطانية، ومن الجامعة اللبنانية، وشارك فيها عدد من موظفي المجلس النيابي، وتضمنت عددًا من المحاور: الأحزاب السياسية والبرلمان، دور الأحزاب في الأنظمة الديموقراطية، ونماذج عن الديموقراطية داخل أنظمة تقاسم السلطة.

– نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بين **١٨ و ٢٠ / اذار** ٢٠١٠ورشة عمل حول: "**حكم القانون وحقوق الانسان في الخدمة البرلمانية**"

حاضر في هذه الورشة، خبراء من جمعية الحقوقيين الدوليين (بار) ومحامين لبنانيين ومعهد حقوق الانسان، وشارك فيها عدد من موظفي المجلس النيابي وقد ركزت على عدد من المواضيع مثل دور البرلمان في المحافظة على السلطة التنفيذية عرضة للمساءلة والأحكام الدستورية والإلتزامات المحلية والدولية والمعاهدات الدولية لحقو ق الإنسان...الخ

– نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بين ٢٦ و٣٠ / نيسان ٢٠١٠، وضمن اطار مذكرة التفاهم الموقعة مع المؤسسة، دورة تدريبية بعنوان: "**بناء وإدامة الجسور مع الإعلام** ..**إدارة الأزمات**"

حاضر في هذه الدورة، خبراء من مؤسسة طومسون _ رويترز، ومن برنامج التدريب الصحافي في الجامعة الأمريكية في بيروت، وشارك فيها عدد من موظفي المجلس النيابي ومن الموظفين الإعلاميين لدى الكتل النيابية المختلفة الذين يتواصلون مع الإعلام بهدف تمكينهم من تقديم أخبار واضحة ودقيقة ومختصرة عن الإجراءات البرلمانية وأعمال البرلمان عامة.

– شارك وفد من موظفي المجلس النيابي في المؤتمر الاول لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية وشركائها الذي عقد في مؤسسة طومسون رويترز – لندن بين ٦ و ١٠ تموز ٢٠١٠.

جرى خلال المؤتمر، الذي شاركت فيه وفود من برلمانات اوكرانيا واوغندا وجورجيا والموزامبيق عرض لمسار العلاقة القائمة بين مؤسسة وستمنستر للديمقراطية والبرلمانات المشاركة ومدى تأثيرها على تطور وتقدم العمل التشريعي والاداري والسبل الآيلة الى تحسين الاداء المستقبلي وعرض الحاجات والمتطلبات.

– نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وضمن اطار مذكرة التفاهم الموقعة مع المؤسسة، ورشة عمل حول: "**الرقابة المالية**."

حاضر في هذه الورشة التي عقدت في المعهد المالي بسبب اعمال التأهيل والصيانة في مجلس النواب، خبراء من مكتب التدقيق الوطني البريطاني، ومن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وشارك فيها مجموعة من موظفي المجلس النيابي العاملين في الشؤون المالية والادارية.

– نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وضمن إطار مذكرة التفاهم الموقعة مع المؤسسة، دورة تدريبية بعنوان: "**بناء وإدامة الجسور مع الإعلام** ..**إدارة الأزمات**."

وقد جاءت هذه الدورة استكمالاً للدورة المشابهة التي نظمت خلال شهر نيسان الماضي وهي تتوجه الى أمناء سر اللجان النيابية وبعض موظفي مديريتي الشؤون الخارجية والدراسات والمعلومات وحاضر فيها، خبراء من برنامج التدريب الصحافي في الجامعة الأمريكية في بيروت.

عقدت هذه الدورة في مركز برنامج التدريب الصحفي في الجامعة الأمريكية في بيروت بسبب اعمال التأهيل داخل المجلس النيابي من الاثنين ٨ الى الجمعة ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٠.

ثانياً: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسي

– ضمن إطار البروتوكولات الموقعة مع الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسي، زار وفد نيابي واداري ضم النواب السادة سيمون أبي رميا وشانت جينجنيان يرافقهم المفتش العام في مجلس النواب الاستاذ عبد الرؤوف حجازي ومديرة برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب الآنسة عبير أبي خليل، الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ اطار الرحلات الدراسية المقررة عن العام ٢٠١٠، وذلك بين ٤ و ١٠ تموز للاطلاع على عمل اللجان النيابية ودورها في التشريع والرقابة.

– كما زار الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسي، وفد نيابي واداري ثان، ضمن الإطار نفسه، ضم النواب د .وليد خوري ود .رياض رحال ود .علي المقداد، ورئيس مصلحة العلاقات البرلمانية الاستاذ رشيد سماحه، للاطلاع على آلية عمل اللجان النيابية ومواضيع تتعلق بالاصلاحات التربوية والصحية التي تدرسها اللجان الى العمل البرلماني بشكل عام.

ثالثاً: المعهد الوطني للادارة – ENA – باريس

– شارك السيدان نصري طانيوس وحسين سرور في الدورة الدولية المتخصصة للادارة العامة(**ENA**) والتي ينظمها المعهد الوطني للإدارة في باريس حول تنظيم العمل البرلماني، وذلك من ١ حتى ٢٦ آذار ٢٠١٠.

رابعاً: الوكالة الاميركية للتنمية الدولية

– ضمن اطار مذكرة التفاهم الموقعة مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (**USAID**)، شارك اثنان من موظفي المجلس النيابي، في دورة تدريبية في مكتبة الكونغرس الاميركي للعمل على تنفيذ مشروع – غلين،**GLIN** في مكتبة المجلس، بين ٦ و ١٠ كانون الاول ٢٠١٠.

– شارك مجموعة من موظفي المديرية العامة للدراسات والمعلومات في الدوات التدريبية التي أعدتها الوكالة الاميركية للتنمية الدولية، ضمن اطار تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة معها، لتدريب إبتدائي ومتقدم على تحليل السياسات والبحث التشريعي، في المجلس النيابي بين ١٤ و١٨ كانون الاول٢٠١٠، وسوف تستكمل هذه التدريبات لتشمل أيضًا امناء سر اللجان النيابية خلال النصف الاول من العام ٢٠١١.

خامساً: المعهد الوطني الديمقراطي

شارك اثنان من امناء سر اللجان النيابية في الدورة التدريبية التي جرت (**NDI**) في العاصمة الاميركية واشنطن بالتنسيق مع المعهد الوطني الديمقراطي ومكتبه في بيروت حول: "**تعزيز عمليات اللجان في المجالس التشريعية "بين ١١ و١٧ كانون الاول ٢٠١٠.**

– برعاية دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الاستاذ نبيه بري، عقد المؤتمر البرلماني العربي الرابع لمكافحة الفساد في ٧ ايار/مايو ٢٠١٠، بعنوان: "**البرلمانيون العرب وتحديات المشاركة الفاعلة في مواجهة الفساد**."

مثل النائب غسان مخيبر، رئيس منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، دولة الرئيس في هذا المؤتمر وحضره برلمانيون لبنانيون وعرب ومنظمات محلية واقليمية ودولية.

– برعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، نظمت لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، بالتعاون مع المجلس العالمي للمياه وجمعية أصدقاء ابراهيم عبد العال: "**مؤتمر البرلمانيين حول المياه في الوطن العربي ودول الجوار (تركيا وايران)** " وذلك في ١٣ و١٤ و١٥ أيار /مايو ٢٠١٠.

شارك في هذا المؤتمر، برلمانيون لبنانيون وعرب ومسؤولون لبنانيون وعدد من الخبراء والأكاديميين، وتضمن عددا من المحاورمثل السياسات المائية في لبنان والمنطقة العربية واستثمار الموارد المائية وإدارة الطلب على المياه واتفاقيات التعاون وادارة قطاع المياه والموقع الالكتروني التشاوري.

– برعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، وبالتعاون مع الجمعية الوطنية الفرنسية، عقد في المجلس النيابي " **المنتدى السادس لموظفي البرلمانات الفرنكوفونية للبحر الابيض المتوسط**" بين ٨ و١١ حزيران ٢٠١٠.

شارك في هذا المنتدى برلمانيون وموظفون من برلمانات لبنان ودول المغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس وموريتانيا، اضافة الى الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ الفرنسي.

المبحث الرابع: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام ٢٠١١

المطلب الأول؛ الوفود البرلمانية الى الخارج

شارك المجلس النيابي في العديد من المؤتمرات واجتماعات اللجان في الجمعيات والاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية، ومن اهم تلك النشاطات:

– شارك وفد نيابي واداري في الدورة الثالثة عشرة لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في أبوظبي - دولة الإمارات العربية بين ١٧– ١٨ كانون الثاني ٢٠١١.

– شارك دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري على رأس وفد نيابي واداري واعلامي في المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الدوحة – قطر بين ٦ و٨ شباط ٢٠١١.

– شارك النائبان ياسين جابر ومحمد قباني، في الجلسة العامة السابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط وفي اجتماع لجنتي الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان الطاقة والبيئة والمياه في الجمعية البرلمانية الاورو متوسطية الذي عقد في روما - ايطاليا يومي ٣ و٤ آذار ٢٠١١.

– شارك النائبان ابراهيم كنعان وعلي عسيران في ورشة عمل إتحاد وستمنستر للبرلمانات والديمقراطية حول حقوق الإنسان ودور البرلمانات الذي عقد في لندن يومي ٢٩– ٣٠ آذار(مارس)٢٠١١.

هدفت هذه الورشة الى ابراز الدور الذي تضطلع به البرلمانات من أجل إدخال حقوق الإنسان ضمن الثقافة الوطنية وتشارك أفضل الممارسات لجهة التشريع والمراقبة في قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك إطلاق كتاب حقوق

الإنسان الصادر عن نقابة المحامين الدوليين، إضافة الى تأمين الأدوات العملية والأفكار للنواب والموظفين من أجل التأكد من أن حقوق الإنسان مأخوذة بالاعتبار في التشريع والرقابة.

– شاركت النائبة السيدة جيلبرت زوين والآنسة فاطمة فخر الدين، في المنتدى الاسلامي العالمي للبرلمانيات المسلمات الذي عقد في مجلس الشعب - دمشق في ٥ و٦ نيسان ٢٠١١، لمناقشة قضايا المرأة وامور اخرى.

– شارك وفد نيابي ضم السادة: روبير غانم – سمير الجسر – غسان مخيبر – قاسم عبد العزيز وشانت شينشينيان، في البعثة الدراسية حول الشراكة الديمقراطية البرلمانية لتقوية عمل اللجان في الهيئة التشريعية الذي نظمته كل من لجنة الشراكة من اجل الديمقراطية في الكونغرس الاميركي (HDP) والوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID) والمعهد الديمقراطي الوطني(NDI) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI)في العاصمة الاميركية واشنطن بين ٢٦ آذار و٢ نيسان٢٠١١.

– شارك النائب نبيل دو فريج، في اجتماع اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية الذي عقد بين ١ و٥ ايار ٢٠١١ في لياج -بلجيكا، بناء لدعوة قسم الشعبة البلجيكية والجالية الفرنسية في بروكسل.

– شارك وفد نيابي في ورشة عمل اقليمية في روما - ايطاليا، بعنوان: "تعزيز التعاون الاقليمي بين البرلمانات في تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية: التحديات والفرص الخاصة بالعالم العربي "التي تنظمها" مؤسسة العلاقات بين ايطاليا وكل من الدول الافريقية ودول اميركا اللاتينية ودول الشرق الاوسط والشرق الاقصى (IPALMO) وذلك من ١٠ ولغاية ١٥ تموز ٢٠١١.

ضم الوفد النواب: روبير غانم، ايلي عون، عاصم عراجي، علي بزي، الوليد سكرية، فريد الخازن، كما ضم الوفد كل من رئيس مصلحة الاتحادات البرلمانية طارق سنجقدار وامين سر لجنة الادارة والعدل النيابية انطوان الحاج.

هدفت الورشة الى التعرف على التجربة الايطالية في تقوية دور البرلمان خاصة لجهة تناول الأثر الاجتماعي للاصلاحات الاقتصادية، وتحفيز البرلمان الالكتروني في كل من مصر والعراق ولبنان.

– بتكليف من دولة رئيس مجلس النواب، الاستاذ نبيه بري، شارك وفد نيابي في بروكسل - بلجيكا، برئاسة النائب محمد قباني، رئيس لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه وعضوية النائبين علي بزي وآغوب بقرادونيان، في ١١ و١٢ تشرين الاول، في لقاءات مع رئيس وأعضاء لجنة مشرق في البرلمان الاوروبي بناء لدعوة رسمية من السيد Mario David رئيس اللجنة المذكورة.

بحث الوفد تطور العلاقات الثنائية مع البرلمان الاوروبي في ظل التطورات التي يشهدها لبنان وتوقعات البرلمان اللبناني ازاء العمل الحكومي والاولويات المطروحة في قانون الانتخاب الجديد والموازنة وحقوق الانسان والوضع الاجتماعي، اضافة الى المواضيع التي تشغل الساحة السياسية.

– شارك النائب الدكتور وليد الخوري في اجتماع هيئة المكتب ولجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادل الانساني والثقافة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UpM) في بروكسل يوم الثلاثاء ١١ تشرين الاول، وذلك بصفته نائبًا لرئيس اللجنة المذكورة.

– شارك وفد نيابي برئاسة النائب عبد اللطيف الزين، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين، وعضوية النواب: جيلبيرت زوين، روبير غانم، ايلي عون وقاسم عبد العزيز، ورافقهم أمين عام مجلس النواب الاستاذ عدنان ضاهر، في اجتماعات الجمعية الخامسة والعشرين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في برن / سويسرا، من ١٦ حتى ١٩ / تشرين الأول - أكتوبر/٢٠١١.

وقد تم خلال الجلسات، انتخاب السيد عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب المغربي، رئيسًا للاتحاد البرلماني الدولي.

– شارك النائب سامي الجميل في مؤتمر الحوار العالمي للبرلمانيين الشباب حول السكان والتنمية الذي انعقد في كرابي – تايلاند في ١٥ و١٦ تشرين الثاني.

– شارك النائب الدكتور وليد الخوري في الجمعية العمومية للجامعة الاورومتوسطية الرابع (EMUNI) الذي عقد في لشبونة – البرتغال يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

– تكليف من دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، شارك وفد برلماني برئاسة النائب روبير غانم، رئيس لجنة الادارة والعدل النيابية وعضوية النائب نوار الساحلي، مقرر اللجنة، في منتدى بالي الرابع للديمقراطية الذي عقد في ٨ و٩ / كانون الاول ٢٠١١، في مدينة بالي في اندونيسيا تحت عنوان" تعزيز المشاركة الديمقراطية في عالم متغير / الاستجابة لأصوات الديمقراطية."

ركز المنتدى على الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة الشعبية عن طريق الاستجابة للأصوات الديمقراطية، والقضايا ذات الصلة.

المطلب الثاني: بروتوكولات التعاون وزيارات الوفود

– وقع دولة رئيس مجلس النواب، الاستاذ نبيه بري، ورئيسة مجلس النواب في الاوروغواي، السيدة إيفون باسادا، خلال زيارتها في شهر كانون الثاني ٢٠١١ الى لبنان، بوتوكولاً للتعاون البرلماني وتبادل زيارات الوفود لتقوية الخبرات البرلمانية والتقنية.

– وقع دولة رئيس مجلس النواب، الاستاذ نبيه بري، ورئيسة مؤسسة وستمنستر للديمقراطية السيدة ليندا دافيلد في ٣١ كانون الثاني ٢٠١١، مذكرة تفاهم جديدة مع المؤسسة، ضمن إطار برنامج دعم مجلس النواب اللبناني في مجال الرقابة المالية المدعوم من قبل الاتحاد الاوروبي .حضر حفل التوقيع، سفيرة الاتحاد الاوروبي الجديدة السيدة انجيلينا ايكهورست وعدد من سفراء الاتحاد الاوروبي ورئيس الجامعة اللبنانية الاستاذ زهير شكر وممثلين عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وكبار موظفي مجلس النواب ومؤسسة وستمنستر.

– في بداية شهر كانون الاول، زار خبيران مكلفان من الاتحاد الاوروبي، في مهمة تعرف، ضمن إطار مشروع دعم تعزيز الديموقراطية وحقوق الانسان والادارة الحسنة الذي عرضه الاتحاد، على مجلس النواب للموافقة عليه قبل بدء التنفيذ في الاشهر الاولى من العام ٢٠١٢.

وقد أجرى هذان الخبيران سلسلة لقاءات مع رؤساء اللجان النيابية ومع الامين العام وبعض المدراء العامين حيث استمع الى مطالب وحاجات اللجان والادارة لتحديد أهم المناطق التي ينبغي تحسينها .كما عقدوا لقاء اخيرًا مع أعضاء اللجنة النيابية والادارية التي كلفها دولة الرئيس متابعة هذا الموضوع، ومن المقرر أن يعود هؤلاء الخبراء مطلع العام ٢٠١٢ لمتابعة مهمتهم قبل وضع التقرير النهائي ورفعه الى ممثلي الاتحاد الاوروبي لوضعه موضع التنفيذ.

المطلب الثالث: المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية

في الثالث عشر من تموز ٢٠١١، إفتتح برعاية دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، ممثلاً برئيس لجنة حقوق الانسان النيابية، النائب الدكتور ميشال موسى، المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، في مقر المعهد الذي انشأه مجلس النواب اللبناني في الطابق الثالث من المبنى الرئيسي لمجلس النواب، عملاً بقرار الاتحاد البرلماني العربي في المؤتمر السادس عشر للاتحاد الذي عقد في القاهرة بين ٢ و٤ / آذار / ٢٠١٠، والذي يهدف الى تعزيز وتطوير العمل البرلماني عبر تقديم التدريب لتنمية مهارات الموظفين من كافة البرلمانات العربية.

حضر الافتتاح ممثل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب نقولا فتوش، وزير الاعلام وليد الداعوق، وعدد من النواب والسفراء والقائمين بالاعمال وأمين عام الاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج، امين عام مجلس النواب عدنان ضاهر، امين عام الشؤون الخارجية في المجلس بلال شرارة ومجموعة من الامناء العامين أو مستشاري البرلمانات العربية وممثل عن أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي، والمدراء العامين في مجلس النواب وعدد من ممثلي مؤسسات التطوير البرلماني الدولية التي تعمل بموجب بروتوكولات موقعة مع مجلس النواب اللبناني كمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ومركز التنمية الدولية جامعة ولاية نيويورك (**SUNY/CID**) الممول من قبل الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (**USAID**)، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي(**UNDP**) وممثلين عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والجامعتين اللبنانية والاميركية.

بدأ هذا المعهد الدورات التدريبية وفقًا للبرنامج السنوي المقرر بالتعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة، فنظم بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، دورة تدريبية في ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني ٢٠١١، بعنوان: "**عمل اللجان النيابية وتحدياتها**".

شارك في هذه الدورة مجموعة من النواب والموظفين الاداريين من البرلمانات العربية وقد هدفت الى شرح دور اللجان ودور الإداريين العاملين فيها والمقارنة بين عملهم في البلدان المختلفة، ومناقشة التحديات التي تواجههم .كما تضمنت عرضًا للخبرات البريطانية في هذا المجال ومحاولة للاستفادة من تجاربها.

المطلب الرابع: برامج التعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب

أولاً: برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)

–ضمن إطار الدعم التقني للبرلمان اللبناني، يواصل برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب، دعم بعض اللجان النيابية كلجنة الادارة والعدل ولجنة الشباب والرياضة ولجنة المرأة والطفل لتقوية العلاقة بين البرلمان وأعضاء المجتمع المدني، ولجنة حقوق الإنسان لإنجاز وإعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وضمان إشراك جميع المعنيين . اضافة الى العمل على تقوية القدرات المؤسساتية للبرلمان كمثل تقديم معلومات للنواب، في إطار التنسيق مع وكالات أخرى في الامم المتحدة.

–نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكتبة مجلس النواب في ٢٠ تموز ٢٠١١، ندوة تحت عنوان: "تنمية قضاء زحلة". حضرها عدد من وزراء الخدمات ونواب المنطقة وممثلين عن مجلس الانماء والاعمار وسائر الإدارات والمجالس المحلية وعدد كبير من رؤساء البلديات واتحادات البلديات في القضاء وممثلين عن المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية العاملة في القضاء

هدفت الندوة إلى مناقشة احتياجات القضاء الإنمائية والمشاريع الإنشائية المنفذة أو التي هي قيد التنفيذ أو التخطيط، والبرامج الاجتماعية والثقافية والصحية والتربوية والسياحية المعدة للقضاء أو المخطط لها، وبالتالي مناقشة المعوقات التي تواجه تنفيذ هذه المشاريع والبرامج وإنجازها ضمن المهل المحددة.

–وضمن الإطار نفسه نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكتبة مجلس النواب في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١١، ندوة تحت عنوان: "تنمية قضاء بعبدا."

ثانياً: البرنامج التدريبي لخريجي الجامعات في البرلمان اللبناني.

بناء على رغبة مشتركة بين مجلس النواب اللبناني ومشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي تم انشاء برنامج تدريبي لخريجي الجامعات أطلق في العام ٢٠١١، يكون الاول من نوعه وهو يتيح لخريجي الجامعات فرصة التعرف على عمل مؤسسة مجلس النواب اللبناني وربط معارفهم النظرية بالعمل التطبيقي من اجل توسيع نطاق التعلم لديهم واكتساب خبرة قيمة في عملية صنع السياسات العامة .كذلك يتيح البرنامج للمتدربين فرصة العمل مع ممثليهم المنتخبين وتطوير علاقاتهم مع القطاع العام.

ثالثاً: مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

–الوحدة الاستشارية لدعم الرقابة البرلمانية

برعاية دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، ممثلاً بالنائب ياسين جابر، تم إطلاق عمل الوحدة الاستشارية للجنتي المال والموازنة والادارة والعدل، وقد نظم مجلس النواب اللبناني و"مؤسسة وستمنستر للديمقراطية"، ضمن إطار مذكرة التفاهم الموقعة بينهما وفي سياق البرنامج المشترك الممول من الاتحاد الاوروبي، ورشة عمل بعنوان: "**الوحدة**

الاستشارية للرقابة البرلمانية الأهداف – المهام الرئيسية " وذلك يومي الإثنين والثلاثاء ١٦ و١٧ أيار/ مايو ٢٠١١، في قاعة مكتبة مجلس النواب اللبناني.

إن الهدف من انشاء هذه الوحدة هو تقديم الدعم التقني للجنتي الإدارة والعدل والمال والموازنة وذلك من خلال تقديم إستشارات ودراسات وفقًا لحاجة وطلب اللجان المذكورة وذلك بالتعاون مع المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة (National Audit Office NAO) ومع معهد باسل فليحان المالي وكلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

تتضمن هذه الوحدة ٤ موظفين دائمين هم: خبير مالي، خبير إقتصادي، مدقق مالي ومنسق.

– نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، يومي السادس والسابع من تشرين الأول ٢٠١١، دورة تدريبية خاصة للاطلاع على " دليل التحليل التشريعي ."وقد عقدت الدورة ضمن إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين كل من المجلس والمؤسسة وفي سياق البرنامج المشترك الممول من قبل الاتحاد الأوروبي وبالاشتراك مع كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية.

حضر الدورة فريق عمل لجنة الادارة والعدل، فريق عمل الوحدة الاستشارية للجنتي المال والموازنة والادارة والعدل، وخبراء قانونيون من الجامعة اللبنانية الى جانب عدد من مستشاري اللجان النيابية.

حاضر في الدورة مجموعة الخبراء الذين قاموا باعداد الدليل، السيد ديفيد أليوت خبير دولي في الصياغة والتحليل التشريعي، الدكتور وسيم منصوري والدكتور طوني عطالله، خبيران قانونيان من الجامعة اللبنانية، والاستاذ سيمون معوض المدير العام المستشار في مجلس النواب.

– نظمت مؤسسة طومسون - رويترز ومؤسسة وستمنستر للديقمراطية بالتنسيق مع المجلس النيابي، في إطار برنامج التعزيز البرلماني الأوسع نطاقاً، دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام بعنوان: **"تغطية الصناعات الاستخراجية " (النفط والغاز)**، وذلك في فندق كراون بلازا - بيروت يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقد جرى البحث في الأساليب الآيلة الى تحفيز النقاش حول مسائل الصناعات الاستخراجية، لا سيما صدور تشريعات حول النفط والغاز في لبنان.

وطرحت مسائل مثل تحديات الغاز والنفط على الساحل الشرقي للمتوسط، لا سيما في لبنان، خاصة بالنسبة للايرادات الناتجة عنها.

– كما نظمت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومكتب التدقيق الوطني البريطاني بالتنسيق مع المجلس النيابي مؤتمرًا بعنوان: **"تقوية الرقابة المالية البرلمانية"** ، وذلك في فندق كراون بلازا، الحمرا -بيروت يومي الاثنين والثلاثاء ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١.

شارك في هذا المؤتمر وزراء وبرلمانيون، اضافة الى ممثلين عن الادارات الرسمية والهيئات الرقابية وخبراء واختصاصيين في الشؤون المالية من لبنان، المغرب، جورجيا، اوكرانيا، موزامبيق، اوغندا والمملكة المتحدة.

رابعاً: المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)

– نظم مجلس النواب اللبناني والمعهد الديموقراطي الوطني منتدى السياسة العامة الاول عن" **المشاركة العامة في صنع السياسة**"، يوم الاثنين ١١/ ٢٠١١/٧، في قاعة في قاعة المكتبة العامة في المجلس.

هدف هذا المنتدى الى خلق أرضية لتعزيز المشاركة بين المجتمع المدني والوسط السياسي. وتركز البحث في لقاء على مناقشة آليات التفاعل بين الهيئات المدنية وصانعي القرار ومشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتعاونها مع اللجان النيابية.

خامساً: مركز التنمية الدولية / جامعة ولاية نيويورك

ضمن إطار مذكرة التفاهم الموقعة مع الوكالة الاميركية للتنمية الدولية والمنفذ من قبل مركز التنمية الدولية / جامعة ولاية نيويورك، وفي سياق برنامج تقوية البرلمان اللبناني وتطوير المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، ومكتبة مجلس النواب، قدمت الوكالة الاميركية للتنمية الدولية مجموعة من الخدمات والتجهيزات المكتبية والالكترونية من بينها:

1- تدريب متقدم على البحث التشريعي لموظفي المديرية العامة للدراسات والمعلومات

تم دمج التدريب المتوسط والمتقدم على البحث التشريعي وتحليل السياسات لموظفي مديرية الدراسات والمعلومات في أسبوعين متتاليين .انعقد التدريب بين ٣ و١٣ أيار وكان عبارة عن متابعة للتدريب الإبتدائي الذي خضع له الموظفون أنفسهم في شهر كانون الأول ٢٠١٠.

أجرى التدريب السيد بيل روبنسون والسيد فرانسيس ميكو، وهما من كبار موظفي مصلحة الأبحاث في الكونغرس الأميركي (CRS) ويتمّتع كل منهما بخبرة دولية واسعة من ضمنها خبرة في الشرق الأوسط. وقد أعطى السيدان روبنسون وميكو المشاركين وصفاً مفصلاً عن الجانبين النظري والتطبيقي للبحث التشريعي، وأساليب الكتابة التي على الباحثين آتباعها وكيفية تحليل الأثر.

2- تدريب على مهارات أساسية لموظفي المديرية العامة للدراسات والمعلومات

شمل هذا التدريب مهارات استخدام الحاسوب وهو جزء من برنامج التدريب على المهارات الأساسية، الذي بدأ في ١٥ آذار ٢٠١١، في خلال الأسبوع الأول من أيار ٢٠١١. وتضمنت الدروس صفوفًا للمستويات المبتدئة والمتوسطة والمتقدمة في برنامج مايكروسوفت أوفيسOffice MS

(Word،Excel،PowerPoint) ومهارات البحث على شبكة الإنترنت. كما تابع بعض موظفي المديرية خلال شهر حزيران لدورات باللغة الإنكليزية.

3- تدريب على صياغة القوانين لأمناء سر اللجان

جرت هذه الدورة في مكتبة المجلس بين ٢١ و٢٥ شباط حول صياغة القوانين وقد خصصت لموظفي مديرية الجلسات واللجان .شارك فيها ١٥ من امناء سر اللجان النيابية.

الجزء الثاني من هذا التدريب، كان ورشة عمل تدريبية لخمسة أيام بين ١٣ و١٧ حزيران حول صياغة مشاريع القوانين، عمل المشاركون في خلال الورشة على قوانين فعلية فعمدوا إلى استعراضها ومراجعتها وتحسينها بما يتوافق مع مبادئ النظرية والمنهجية التشريعية المؤسساتية.(ILTA**M**)

نّفذ هذا النشاط بشكل مشترك برنامج تقوية البرلمان اللبناني والاتحاد الدولي للقانون والتنمية وأجرى التدريبين الخبير المصري في الصياغة التشريعية السيد محمود صبرا..(ICLA**D**) شارك في هذا التدريب خمسة عشر موظفًا من أمناء سر اللجان النيابية.

4- تدريب إبتدائي على جمع المعلومات وصياغة التقارير

في شهر نيسان، قدمت الآنسة كاثرين كورنيش تدريبًا ليوم واحد لأمناء سر اللجان على مهارات البحث والصياغة للجان .وقد تم تعديل هذا التدريب وتوفيره بناء على طلب مدير الجلسات واللجان .حضر التدريب ٧ من أمناء سر الجان النيابية. ركز التدريب على إعداد وصياغة تقارير اللجان حول مشاريع واقتراحات القوانين.

المبحث الخامس: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام 2012

المطلب الأول: الوفود الرسمية الى لبنان

– استقبل الرئيس بري في عين التينة، رئيس مجلس الشورى الايراني الدكتور علي لاريجاني والوفد المرافق الذي زار لبنان في 23 تشرين الثاني / 2012، يرافقه السفير الايراني غضنفر ركن أبادي، وعرض معهم التطورات الراهنة في المنطقة والعدوان الاسرائيلي على غزّة.

– في 2012/11/27، استقبل الرئيس نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان الذي زار لبنان من 26- 28 تشرين الثاني/2012، وأقام على شرفه مأدبة غداء تكريمية.

– أجرى رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري محادثات مع نظيره القبرصي ياناكيس اوميرو الذي زار لبنان في 3 كانون الاول 2012، تناولت تطوير العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين على الصعد كافة، وملف النفط والغاز الذي عبر الرئيسان عن التفاهم والتعاون بشأنه بين لبنان وقبرص.

المطلب الثاني: الوفود البرلمانية الى الخارج

– شارك المجلس النيابي في العديد من المؤتمرات واجتماعات اللجان في الجمعيات والاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية، ومن اهم تلك النشاطات:

– شارك وفد برلماني لبناني يضم النائبين: نوار الساحلي، مقرر لجنة الادارة والعدل النيابية، وعماد الحوت، في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة وفي الدورة السابعة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والاجتماعات المرافقة لها والتي. عقدت في بالمبانغ في اندونيسيا بين 24و 31 كانون الثاني/ 2012.

– شارك النائب ياسين جابر، في اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط(AP-UpM) ، وذلك في 26 كانون الثاني /2012، لبحث موضوع الشراكة والانتخابات

والعمليات الدستورية في بلدان البحر الابيض المتوسط، وذلك بمشاركة وفود برلمانية منتخبة من تونس ومصر، وتمّ البحث في تحسين العلاقات الاقتصادية بين اوروبا ودول البحر المتوسط والسياسة الاوروبية للجوار والشراكة الاورو المتوسطية في ضوء الاطار الجديد للتحول الديموقراطي في منطقة البحر المتوسط.

– شارك النائب الدكتور وليد الخوري في اجتماع لجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادل الانساني والثقافة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UpM) في لشبونة– البرتغال، في موضوع التبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة، وذلك في 29 و30 كانون الثاني/ 2012، وذلك بصفته نائبا لرئيس اللجنة المذكورة.

– قام النائبان ابراهيم كنعان، رئيس لجنة المال والموازنة النيابية، وياسين جابر عضو اللجنة، بزيارة ميدانية الى المملكة البريطانية المتحدة، ضمن اطار مذكرة التفاهم الموقعة بين مجلس النواب ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وفي سياق البرنامج المشترك الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك بين 30 كانون الثاني و 2شباط 2012، للاطلاع على التجربة البريطانية في عمل لجنة الحسابات العامة ولجان أخرى داخل مجلس العموم البريطاني، وتخلل الزيارة اجتماعات جانبية مع عدد من النواب الأعضاء في مجلس العموم، وزيارة الى مكتب التدقيق الوطني (المماثل لديوان المحاسبة اللبناني) والاجتماع بالمراقب والمدقق العام والاستماع الى طبيعة عمل المكتب وعلاقته بمجلس العموم البريطاني.

– شارك النائبان د .عاطف مجدلاني وغسان مخيبر في الجمعية العامة التاسعة عشرة للبرلمانيين الارثوذكس التي عقدت في براغ بين 26 و29 حزيران 2012.

– شارك النائبان حسن فضل الله وانطوان سعد في اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون الثقافية التابعة للجمعية البرلمانية الاسيوية في طهران في 10 و11 تموز 2012، حيث نوقشت مواضيع تتعلق بمكافحة الفساد وحماية واحترام التعددية الثقافية وتحديات وفرص العولمة وتحقيق المساواة الصحية وتكنولوجيا المعلومات والتصالات.

– شارك النائبان علي عسيران وجوزيف معلوف في قمة حول صناعة الثقافة الدولية التي، انعقدت في مدينة جيايوغوان في مقاطعة جانسو في الصين من 1 الى 3 أيلول/ 2012 وتمحورت حول الثقافة الصينية وتطوير صناعة الثقافة الدولية .كما شاركا في القمة الثانية للقادة الاقتصاديين في العالم التي عقدت في مدينة تشونغشان في مقاطعة جيلين في الصين من 4 الى 6 أيلول من العام نفسه حيث بحثت في تحفيز الابتكارات والتطوير في الاقتصاد العالمي.

– شارك النائبان عبد اللطيف الزين، رئيس لجنة الشؤون الخارجية سمير الجسر، رئيس لجنة الدفاع والداخلية والبلديات، في الاجتماع الاول للمؤتمر البرلماني الدولي من أجل سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة، الذي عقد في مجلس النواب في بافوس – قبرص يومي 9 و10ايلول /2012، في سياق البعد البرلماني لرئاسة قبرص لمجلس الاتحاد الا وروبي.

ناقش الاجتماع التطورات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحضور برلمانات الاتحاد الاوروبي وبرلمانات الشرق الاوسط وشمال افريقيا اضافة الى البلدان الاوروبية الاعضاء في " الناتو."

– شارك النائب الدكتور وليد الخوري في اجتماع لجنة الارتقاء بمستوى الحياة والتبادل الانساني والثقافة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UpM) الذي عقد في البرلمان الايطالي في روما، في موضوع التبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة، وذلك في11 و 12تشرين الاول2012/، وذلك بصفته نائبا لرئيس اللجنة المذكورة.

– شاركت السيدة جيلبرت زوين والاستاذ بلال شرارة، أمين عام الشؤون الخارجية، مدير عام المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، في ندوة حوارية نظمتها مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية على هامش أعمال المؤتمر البرلماني الدولي حول السياسة والجندر الذي انعقد في مجلس العموم البريطاني بين 6 و9 تشرين الثاني 2012.

هدفت الندوة بشكل أساسي الى عرض ومناقشة البرنامج الجديد لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية والخاص بتطوير ودعم قدرات المرأة البرلمانية، الذي سوف يصار الى تنفيذه بالاشتراك مع المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.

– شارك النائبان: د .أيوب حميد وزياد أسود في اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في برلين يومي 10 و11 كانون الأول 2012.

المطلب الثالث: المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية

ضمن إطار مذكرات التفاهم الموقعة مع المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب، وفي سياق برنامج تقوية البرلمان اللبناني وتطوير المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، نظمت ادارة المعهد العربي بالتعاون مع المؤسسات المذكورة عددا من النشاطات نوجزها كالآتي:

– إنعقد المؤتمر الإقليمي الأول **حول استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في البرلمانات العربية** في 16 كانون الثاني /2012، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع جامعة ولاية نيويورك/ مركز التنمية الدولية وضمن اطار برنامج دعم البرلمان اللبناني الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبدعم من المركز الدولي لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات التابع للأمم المتحدة.

ناقش المؤتمر، والذي ينعقد للمرة الأولى في العالم العربي، إتجاهات وتحديات استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في العمليات التشريعية، مثل تسجيل المناقشات البرلمانية، التوثيق، توفير المعلومات للمشرعين، والممارسات الفضلى لإنشاء موقع إلكتروني للبرلمان، ومواضيع أخرى.

حضر المؤتمر برلمانيون من مجلس النواب اللبناني، وأمناء عامون وموظفون قياديون من ستة عشر برلمانا عربيا هي الأردن، عُمان، المغرب، العراق، السودان، الجزائر، تونس، الصومال، السعودية، فلسطين، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سوريا، جيبوتي، قطر ولبنان .كما حضره الأمين العام للإتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوج وممثلين عن البعثات الدبلوماسية والجهات المانحة.

– في 20 و29 يناير /كانون الثاني /2012:

"المؤتمر الإقليمي الأول للمكتبات البرلمانية العربية"

عقد هذا المؤتمر في قاعة مكتبة مجلس النواب اللبناني بأشراف الاتحاد البرلماني العربي وبالتعاون مع برنامج الدعم البرلماني الممول من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (**USAID**) والمنفذ من قبل مركز التنمية الدولية في جامعة ولاية نيويورك

(**SUNY/CID**)، وشارك فيه أمناء المكتبات في كل من المغرب والجزائر وتونس البحرين والامارات العربية والاردن والعراق وسلطنة عمان وجيبوتي ولبنان.

هدف هذا المؤتمر إلى إتاحة الفرصة لأمناء المكتبات البرلمانية العربية للّقاء بهدف إنشاء شبكة إقليمية تجمع المكتبات البرلمانية العربية، اختتم هذا المؤتمر بتأسيس **شبكة للمكتبات البرلمانية العربية** ووضع نظامها الأساسي وهيكليتها التنظيمية.

– الدورة التدريبية الثالثة عقدت بين 12 و15 آذار/مارس 2012، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وباشراف الاتحاد البرلماني العربي، بعنوان:

"تعزيز الرقابة المالية في البرلمانات العربية"

شارك في هذه الدورة موظفون من برلمانات المغرب والجزائر ومصر وفلسطين والبحرين والمملكة العربية السعودية والاردن وسوريا وقطر والسودان ولبنان.

هدفت هذه الدورة إلى تطوير قدرة الموظفين البرلمانيين في مواضيع الرقابة المالية، واستعراض تجارب البلدان المشاركة، وقد تولى التدريب مجموعة من كبار الخبراء في الاقتصاد والمالية العامة والرقابة والتدقيق.

في ختام هذه الدورة وزعت الشهادات على المشاركين.

– بين 24 و27 أيلول / سبتمبر 2012، نظّم المعهد دورة تدريبية باشراف ومشاركة من موظفي الاتحاد البرلماني العربي، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية وبمشاركة ممثلين عنعدد من البرلمانات العربية تحت عنوان:

"**سياسة تواصل فعالة للبرلمانات في منطقة التعاون البرلماني العربي**."

على هامش هذه الدورة، جرى حفل اطلاق وتوزيع كتاب" دليل التغطية البرلمانية "الذي تم اعداده ضمن اطار البرنامج المشترك بين مجلس النواب ومؤسسة" وستمنستر للديمقراطية "وبمساعدة مؤسسة طومسون رويترز.

جرى خلال يومي التدريب العمل على تطوير قدرات الموظفين البرلمانيين في التعامل مع الإعلام، كما تضمن عروضا عن الكتابة الفعّالة، وانتاج البيانات الصحفية، ومهارات التواصل الإجتماعي مع العامة، وطرق البناء عليها لوضع خطة تواصل برلمانية.

– منذ بداية العام 2012 وحتى اليوم، يستقبل المعهد عددا من خرّيجي الجامعات اللبنانية ضمن إطار البرنامج التدريبي لخريجي الجامعات الذي أعدّه برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب **اللبناني** (**UNDP**)،

حيث يقوم هؤلاء الطلاب بإجراء أبحاث ودراسات في مواضيع متعددة تهم البرلمانيين واللجان النيابية بإشراف لجنة تضم عددا من كبار موظفي مجلس النواب وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

المطلب الرابع: برامج التعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب

- **أولاً: برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)**

– نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكتبة مجلس النواب في 4 نيسان 2012، ندوة تحت عنوان: "تنمية قضاء جبيل ."حضرها عدد من وزراء الخدمات ونواب المنطقة وممثلين عن مجلس الانماء والاعمار وسائر الإدارات والمجالس المحلية وعدد كبير من رؤساء البلديات واتحادات البلديات في القضاء وممثلين عن المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية العاملة في القضاء.

هدفت الندوة إلى مناقشة احتياجات قضاء جبيل الإنمائية والمشاريع الإنشائية المنفذة أو التي هي قيد التنفيذ أو التخطيط، والبرامج الاجتماعية والثقافية والصحية والتربوية والسياحية المعدّة للقضاء أو المخطط لها، وبالتالي مناقشة المعوقات التي تواجه تنفيذ هذه المشاريع والبرامج وانجازها ضمن المهل المحددة.

– نظمت الأمانة العامة لمجلس النواب، بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) في المجلس، ورشة عمل بعنوان: "**نحو تعزيز الشفافية والمحاسبة**"، وذلك يومي، الخميس والجمعة 31 أيار و1 حزيران 2012، شارك في هذه الورشة إلى عدد من النواب، شباب من كافة الأحزاب السياسية اللبنانية، ممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني، ممثلون عن منظمات دولية، إعلاميون، خبراء وأصحاب إختصاص.

هدفت هذه الورشة إلى رفع مستوى الوعي عند الشباب اللبناني حول مواضيع الشفافية والمحاسبة والحكم الرشيد والى تحقيق ديناميكية إصلاحية عامة في المجتمع والى إشراكهم في صنع السياسات العامة وتعزيز دورهم في بناء الديمقراطية الحقيقية وأولوية إصلاح المجتمع وذلك من خلال معالجة المواضيع التالية:

– دور القضاء في الترويج لحكومة شفافة وخاضعة للمحاسبة.

– الإصلاح السياسي ولا سيّما البحث في تعديل أو تغيير قانون الإنتخاب، قانون الأحزاب...

– الإصلاح المالي ومشكلة جباية الضرائب.

– الإصلاح البيئي ودعم مشروع قانون النيابة العامة البيئية.

أصدر المجتمعون في نهاية الورشة عددا من التوصيات حول كافة النقاط التي جرت مناقشتها.

– نظمت الأمانة العامة لمجلس النواب، بالتعاون مع مشر وع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية، ورشة عمل بعنوان: "**تعزيز دور البرلمانات في تحقيق الاهداف الانمائية للالفية**" ، وذلك في 31 ايار 2012 في قاعة المؤتمرات في مبنى مجلس النواب.

– نظمت الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدةالإنمائي في المجلس وبمشاركة البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في وزارة الصحة العامة، وبالتشاور مع لجنة الصحة والعمل والشؤون الإجتماعية

النيابية، ورشة عمل بعنوان" **صياغة إقتراح قانون بشأن حقوق وواجبات الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز**".

وذلك في 9 آب /2012، في قاعة مكتبة مجلس النواب.

صدر عن الندوة مسودة إقتراح قانون بشأن حقوق وواجبات الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري /الإيدز".

– إحتفالا باليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف في 15 أيلول من كل عام، نظمت الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجلس ندوة بعنوان:

"**التحولات الديمقراطية في العالم العربي وانعكاساتها على لبنان**"

وذلك نهار الأربعاء في 19 أيلول 2012 في مكتبة مجلس النواب.

هدفت الندوة إلى زيادة الوعي العام حول الديمقراطية وتعزيزها والى التأكيد على إستمرار الحاجة إلى النهوض بالديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات، في ظروف يشهد العالم العربي والعالمي إهتماما كبيراً بقضية الديمقراطية والتحولات الجارية وما تثيره من إشكاليات وقضايا.

شارك في الندوة ممثلون عن الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب، مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة والشباب، وسائل الإعلام، خبراء ومهتمون.

– برعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، نظمت الأمانة العامة لمجلس النواب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجلس والجامعة الحديثة للإدارة والعلوم (**MUBS**)، وبالإشتراك مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي واتحاد الجامعات العربية، ندوة حول " **مناقشة مشروع برلمان العمل الاجتماعي**" وذلك في 18 أيلول/ 2012 في مبنى قاعة المؤتمرات في مبنى مجلس النواب.

شارك في هذه الندوة عدد من النواب والوزراء من لبنان والبلدان العربية وممثلون عن الهيئات المحلية والمنظمات العربية والجامعات والاحزاب السياسية.

– نظّم مجلس النواب بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 17 تشرين الاول /2012 في قاعة المكتبة، ندوة " **تنمية محافظة بيروت**"، بحضور نواب بيروت وعدد من وزراء الخدمات وممثلين عن المؤسسات العامة والادارات الرسمية.

افتتحت الجلسة بكلمة لنواب بيروت القاها النائب محمد قباني اشار فيها الى ان بيروت التي فقدت دورها الاقليمي الاول للمنظمات الدولية والشركات الكبرى خلال الحرب هي بحاجة الى استعادة هذا الدور، من خلال تنمية البنى التحتية الضرورية كما تطوير المؤسسات التي تقدم خدمات الاتصالات والكهرباء والمياه والنقل البري والبحري والجوي.

كذلك تحدث مدير مشروع الامم المتحدة الانمائي لوكا ريندا، مشيرا الى ان لهذه الندوة بالغ الاهمية ليس فقط لانها عاصمة لبنان ويقطنها أكثر من مليون مواطن، بل لانها الرابط لعدد من المناطق المجاورة التي تشمل بيروت الكبرى والتي يقطنها حوالي ثلث سكان لبنان، ان لتنمية بيروت تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الوطني والرفاء الاجتماعي.

قدمت خلال الجلسة الافتتاحية ورقة عمل عن الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية محافظة بيروت قدمتها المهندس المدني في الوحدة الانمائية لرئاسة مجلس الوزراء التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الاستاذة ماري لويز ابو جودة.

تم الاتفاق في ختام الندوة على متابعة أعمالها في موعد يحدد فيما بعد.

– برعاية دولة رئيس مجلس النواب ممثلا برئيس لجنة حقوق الانسان النائب الدكتور ميشال موسى وبالتنسيق مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرلمان، تمّ اعلان مشروع الخطة الوطنية لحقوق الانسان في 2012/12/10 في القاعة العامة للمجلس النيابي.

وحضر الاحتفال عدد من النواب وحشد من السفراء ورؤساء البعثات الديبلوماسية وممثلو الهيئات والمنظمات الدولية والجمعيات النسائية والاكاديمية والحقوقية والقضائية ومديرون عامون وممثلون للهيئات المدنية والنقابات والهيئات المعنية بحقوق الانسان، والخبراء الذين ساهموا في اعداد الدراسات الخلفية والقطاعية للخطة الوطنية لحقوق الانسان وكبار موظفي المجلس النيابي.

- **ثانياً: مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD)**

– نظَم مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع لجنة الادارة والعدل وفي سياق برنامجه المشترك مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، ورشة عمل بعنوان: "**واقع الصياغة التشريعية: التحديات وفرص تطويرها**"

وذلك يوم الخميس الواقع في 16 شباط2012 ، في قاعة مكتبة مجلس النواب اللبناني، بحضور برلماني واعلامي، وبمشاركة وفود برلمانية من تونس ومصر، ممثلين عن السلطات التنفيذية والقضائية اللبنانية، خبراء اقليميين ودوليين في الصياغة التشريعية، وممثلين عن الجامعة اللبنانية.

– نظم مجلس النواب اللبناني، في سياق البرنامج المشترك مع مؤسسة وستمسنتر للديمقراطية

والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، يوم الخميس الواقع في 20 حزيران 2012، ندوة حول موضوع: "**اللامركزية الادارية**."

شارك في هذه الندوة نواب وممثلين عن الادرات العامة ومؤسسات المجتمع المدني وتخللها استعراض لأهمية اللامركزية الادارية، مفهومها ومعاييرها وتمييزها عن مفاهيم ومصطلحات أخرى تستخدم أحيانا كمرادفات لها مثل الأقلمة واللاحصرية، دورها في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وترسيخ الديمقراطية المحلية وتعزيز الوحدة الوطنية في الدول المتكونة من مجموعات ثقافية متنوعة.

كما ناقشت الندوة ضرورة مراعاة جملة من الاعتبارات عند تطبيق سياسة اللامركزية، لضمان تفادي أي آثار سلبية قد تنجم عن تطبيق مثل هذا النوع من نظم الإدارة، وتخللها عرض لتجارب عربية ودولية.

– نظم مجلس النواب اللبناني، في سياق البرنامج نفسه ورشة تدريبية حول:

"دور الهيئة الاستشارية في مساعدة اللجان النيابية"

وذلك من 22 حتى 24 أيار/مايو 2012، بمشاركة خبراء من مجلس العموم البريطاني ومكتب التدقيق الوطني.

ركزت الورشة على أهمية التدقيق الفعّال الذي تجريه اللجان البرلمانية والتدقيق في التشريعات وفي المالية العامة وأي دعم يمكن أن تقدمه الهيئة الاستشارية للجان البرلمانية لتعزيز فعاليتها في التدقيق في التشريعات والمالية العامة ملخصات توجيهية خطيّة للجان البرلمانية: اقتراحات حول كيفية إعداد ملخصات توجيهية خطيّة تغطّي مسائل تقنية مثل مسائل خاصة بالمالية العامة (الموازنة والنفقات). اضافة الى إعداد تقارير للجان البرلمانية بما في ذلك اقتراحات حول تصميم تقارير اللجان واقتراحات حول صياغة التوصيات.

– نظم مجلس النواب اللبناني في سياق البرنامج المشترك بين كل من مجلس النواب اللبناني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، ورشة عمل في مكتبة مجلس النواب يوم الخميس الواقع في 26 نيسان / أبريل 2012 بعنوان:

"تفعيل الرقابة المالية البرلمانية"

هدفت هذه الورشة الى تعزيز العلاقة بين لجنة المال والموازنة وديوان المحاسبة بوصفه أداة رئيسية وأساسية في دعم دور مجلس النواب الرقابي. كما تضمنت عرضا لدور لجنة المال والموازنة في الرقابة المالية، كما ناقشت أهمية تعزيز العلاقة بين كل من اللجان البرلمانية والهيئات الرقابية.

وتخلل الورشة عرض عن لجنة الحسابات العامة البريطانية ودورها في التدقيق في نفقات الحكومة الى جانب دور مجلس العموم البريطاني في التدقيق في الموازنة.

شارك في هذه الورشة، أعضاء لجنة المال والموازنة، رؤساء ومقررو اللجان النيابية، ممثلون عن وزارة المالية وقضاة ومدققون من ديوان المحاسبة، بالاضافة الى خبراء محليين ودوليين في مجال المالية العامة.

– حفل اختتام البرنامج المشترك والممول من قبل الاتحاد الاوروبي والذي وقع بتاريخ 31/ كانون الثاني/2011، لمدة واحد وعشرين شهراً.

جرى هذا الحفل يوم الأربعاء الموافق 27/ حزيران /2012، في قاعة مؤتمرات المجلس النيابي وقد مثل النائب ياسين جابر دولة الرئيس نبيه بري في هذا الاحتفال والقى كلمة شكر فيها الاتحاد الاوروبي ومؤسسة وستمنستر واستعرض مراحل تنفيذ المشروع وما رافقه من انجازات.

شكل هذا الحفل فرصة تجمع السادة النواب والادارة البرلمانية مع الشركاء والاكاديميين والخبراء من مختلف الجامعات والمعاهد والمنظمات بهدف تقديم السبل المتوفرة للتواصل مع مجلس النواب اللبناني في سبيل تدعيم العمل التشريعي ودعم الوحدة الاستشارية بالخبرات.

اطلع المشاركون على انجازات المشروع وتقديم نتاج النشاطات والعمل المشترك مع اللجان البرلمانية ولا سيما لجنة المال والموازنة ولجنة الادارة والعدل وسبل استمرارية الوحدة الاستشارية.

جرى خلال الحفل عرض وثائقي مصور تخلله مقابلات مع رؤساء اللجان والادارة البرلمانية حيث تحدث الجميع عن آرائهم حول المشروع وعما انجزه في مجلس النواب.

- **ثالثاً: المعهد الديمقراطي الوطني(NDI)**

– نظم مجلس النواب يوم الخميس الواقع فيه 22 آذار /2012، بالتعاون مع" المعهد الديموقراطي الوطني ") (**NDI**، منتدى السياسات العامة الثاني، وذلك في قاعة المكتبة العامة في المجلس، حول "**قانون الانتخاب والتمثيل النسبي** "شارك فيه سياسيون واداريون وناشطون عن هيئات المجتمع المدني وهدف إلى خلق أرضية لتعزيز المشاركة بين الوسط السياسي والمجتمع المدني في النقاش والتباحث في القانون الانتخابي والتمثيل النسبي والخيارات المتوافرة.

أدار الحوار الاعلامي سعيد غريب، وتناولت المناقشات كيفية تقسيم الدوائر على أساس القانون 1960 والمعايير التي اعتمدت، وأكدت" أهمية إنشاء هيئة مستقلة لإعداد قانون انتخابي عادل، لا أن يترك الامر للمحاصصة السياسية، سواء في مجلس النواب أو في الحكومة ."وشددت المداخلات على ضرورة تأمين سلامة التمثيل، وتمكين اللبنانيين المغتربين من تسجيل أسمائهم في الدول التي هم فيها قبل الاستحقاق الانتخابي المقبل، ليتمكنوا من الاقتراع. كما دعت الى تطوير قانوني الاحزاب والاحوال الشخصية وبالتالي إلغاء المذهب عن الهوية .

– نظم مجلس النواب يوم الاثنين 15 تشرين الأول 2012، بالتعاون مع" المعهد الوطني الديموقراطي الوطني " (**NDI**)، منتدى السياسات العامة حول:

"**إصلاح القانون الانتخابي، وسرية الاقتراع، وأوراق الاقتراع المطبوعة سلفاً**" أدار الإعلامي، سعيد غريّب، هذه الندوة التي حاور فيها العميد الياس خوري، ممثلا وزير الداخلية، والنائب أحمد فتفت من كتلة المستقبل، والنائب ألان عون من كتلة التغيير والإصلاح، والنائب شانت جنجنيان ممثلا القوات اللبنانية، إلى جانب السيدة يارا نصار، المديرة التنفيذية للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.

هدف هذا المنتدى إلى فتح باب الحوار بين النواب والمواطنين حول مبدأ سرية الاقتراع، وأوراق الاقتراع المطلوعة سلفا من خلال الجمع بين النواب، وهيئات المجتمع المدني، والخبراء في الشؤون الانتخابية.

تركّز النقاش على مدى إمكانية اعتماد أوراق الاقتراع المطبوعة سلفاً في انتخابات العام 2013 والأسباب الداعية إلى تأييد أو معارضة هذا الاقتراح، والأسباب الكامنة وراء الإبقاء على نظام أوراق الاقتراع المعمول به حاليا،

والجهات المستفيدة منه، ومدى قابلية اعتماد أوراق الاقتراع المطبوعة سلفا في الوقت المناسب لإجراء الانتخابات القادمة.

- **رابعاً: مركز التنمية الدولية في جامعة ولاية نيويورك (SUNY/CID)**

نظم مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع مركز التنمية الدولية في جامعة ولاية نيويورك، ضمن برنامج دعم البرلمان الممول من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية، ورشة تدريبية لموظفي مجلس النواب حول **إعداد وتحليل الموازنة**، وذلك من الأربعاء 21حتى الجمعة 23 آذار/2012، بإشراف وتنفيذ الدكتور جورج لبكي، برفسور معاون في كلية العلوم السياسية والإدارة العامة والدبلوماسية في جامعة سيدة اللويزة.

تناولت هذه الورشة لمحة عن عملية إعداد الموازنة في لبنان اولمكونات الأساسية للموازنة (السنوية، الوحدة، رصد الإعتمادات) وتقديرات الموازنة واعتبارها أداة لصنع وتنفيذ السياسة العامة والسياسات الضريبية اضافة الى تمارين عملية حول كل ما هو مرتبط بالموازنة والانفاق والعجز.

المبحث السادس: نشاط الأمانة العامة للشؤون الخارجية خلال العام 2013

المطلب الأول: الوفود والزيارات الرسمية

- استقبل رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه ب ري في مقر الرئاسة في عين التينة، رئيس مجلس، النواب البلجيكي اندريه فلهو الذي زار لبنان من 11 الى 14 شباط 2013، وقد تم التوقيع على بروتوكول تعاون جديد بين المجلسين اللبناني والبلجيكي لتطوير العلقات الثنائية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات حول المواضيع ذات الإهتمام المشترك .وأقام الرئيس بري على شرف الضيف ومرافقيه مأدبة غداء تكريمية حضرها عدد من النواب وأعضاء لجنة الصداقة بين البرلمانين.
- زار لبنان وفد من لجنة مشرق في البرلمان الاوروبي من 11 الى 15 شباط، والتقى الرئيس نبيه بري وعدداً من المسؤولين ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب.
- استقبل الرئيس بري في 7 نيسان/2013 في عين التينة الرئيس الفلسطيني محمود عباس والوفد المرافق والسفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور وأركان السفارة بحضور وزير الخارجية عدنان منصور والوزير علاء الدين ترو ورئيس لجنة الشؤون الخارجية النيابية النائب عبد اللطيف الزين، ووفد من قيادة حركة" أمل".
- شارك دولة رئيس مجلس النواب في اعمال الجمعية ال 129 للاتحاد البرلماني الدولي من 7 إلى 9 تشرين الأول 2013 يرافقه النواب: عبد اللطيف الزين، جيلبرت زوين، وايلي عون ووفد إداري وإعلامي.
- قام رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري بزيارة رسمية الى ايران تلبية لدعوة من نظيره الايراني السيد علي لاريجاني يرافقه وفد نيابي يضم النواب السادة: عبداللطيف الزين، اغوب بقرادونيان، غازي زعيتر، علي فياض، وقاسم هاشم، ووفد اداري واعلامي.

وقد استقبله في المطار نائب رئيس مجلس الشورى الايراني محمد رضا باهونار وعدد من رؤساء اللجان في المجلس، والسفير اللبناني في طهران فادي الحاج علي واركان السفارة وعدد من اركان الجالية اللبنانية في طهران .وقد أجرى دولته محادثات مع القيادة الايرانية تناولت العلقات الثنائية والتطورات الراهنة في المنطقة.

المطلب الثاني: الوفود البرلمانية الى الخارج

شارك المجلس النيابي في العديد من المؤتمرات واجتماعات اللجان في الجمعيات والاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية، ومن اهم تلك النشاطات:

- شارك رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية الدكتور ميشال موسى، ممثل الشعبة اللبنانية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، والسيد حافظ الصايغ، في اجتماع الدورة الحادية عشرة للجنة التنفيذية للتحاد التي انعقدت في الرباط المملكة المغربية في 5 /شباط 2013.
- شارك النائب غازي زعيتر بتكليف من دولة رئيس مجلس النواب، في المؤتمر الاقليمي حول دور النواب في الدوائر الانتخابية ومدونات قواعد السلوك البرلمانية، الذي نظمته مؤسسة الشركاء الدوليين **Global Partners &** (**Associates**) في فندق كمبنسكي- البحر الميت الأردن من 25- 28 شباط 2013.

تحدث النائب زعيتر عن التجربة اللبنانية المتعلقة بالتحديات السياسية والعملية خلال اعداد مدونات قواعد السلوك.

- شارك النائبان حسن فضل الله وانطوان سعد في الاجتماع الأول للمجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية الذي عقد في طهران يومي6 و 7أيار /2013.
- شارك النائبان علي عسيران وايلي عون في المؤتمر البرلماني الافريقي الثالث عشر الذي عقد في العاصمة المغربية الرباط يومي 26 و27 حزيران/ 2013.
- شارك وفد نيابي مؤلف من السادة: د .عاطف مجدلاني رئيس لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والأستاذ غسان مخيبر مقرر لجنة حقوق الانسان والدكتور رياض رحال عضو لجنة الصحة النيابية، في الذكرى العشرين لتأسيس الجمعية البرلمانية حول الارثوذوكسية التي انعقدت في أثينا – اليونان من 27 ولغاية 30 حزيران الجاري / 2013.
- شارك النائبان د .ميشال موسى، رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية والأستاذ غسان مخيبر مقرر اللجنة، في مؤتمرين عقدا في لشبونة من 6 – 8 تشرين الثاني 2013 ضمن إطار نشاطات البرنامج المشترك بين الإتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا تحت عنوان:

1- منتدى لشبونة حول " **تعزيز دور المجتمع المدني كفاعل في الحوكمة:** آفاق من أجل جنوب المتوسط، كيف يمكن للحكومات والبرلمانات والسلطات المحلية والاقليمية أن تساهم في تحويل المجتمع المدني إلى فاعل في الحوكمة."

2- المؤتمر الاقليمي حول "**التحولات السياسية في جنوب المتوسط والشرق الأدنى: دور المؤسسات التمثيلية**".

- شارك النائب د .وليد الخوري في اجتماع لجنة تحسين نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط **AP- UpM**، التي انعقدت في مجلس النواب الايطالي روما في 15 تشرين الثاني 2013 علماً ان الدكتور الخوري هو نائب رئيس اللجنة المذكورة
- شاركت النائبة السيدة جيلبرت زوين، رئيسة لجنة المرأة والطفل في القمة السنوية المخصصة للنساء في المنتديات البرلمانية العالمية التي انعقدت في بروكسل بلجيكا من 27 الى 29 تشرين الثاني 2013.
- شارك النائبان حسن فضل الله، رئيس لجنة الاعلم والاتصالات النيابية وانطوان سعد في الجلسة العامة السادسة للجمعية البرلمانية الاسيوية التي انعقدت في اسلام آباد – باكستان من 8 حتى 10 كانون الاول 2013.
- شارك النائبان: علي خريس ود .وليد الخوري في اجتماعات الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثاني 2013–2014 للفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي التي انعقدت في الفترة من 15 حتى 19 كانون الاول 2013 في المملكة الاردنية الهاشمية.

المطلب الثالث: النشاطات الثقافية

✓ افتتح برعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري بالتعاون مع الحركة الثقافية في لبنان معرض صور بعنوان: "**رحلة الاغتراب اللبناني** "وذلك يوم الاثنين 15 / نيسان /2013 في قاعة المكتبة العامة في مجلس النواب.

حضر الافتتاح النائب عبد اللطيف الزين ممثل دولة رئيس مجلس النواب، وزير الاعلام في حكومة تصريف الاعمال وليد الداعوق، العميد الركن نجيب الخطيب ممثل وزير الدفاع فايز غصن وعدد من النواب ومسؤولين اداريين وممثلين عن هيئات المجتمع المدني.

✓ برعاية رئيس المجلس النيابي الاستاذ نبيه بري، افتتح عند العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء 23 / نيسان /2013، في قاعة المكتبة العامة في مجلس النواب معرض الفن التشكيلي بعنوان: "**قانا القيامة والبشارة** " والذي نظمته الامانة العامة لمجلس النواب، واللجنة الوطنية لاحياء ذكرى 18 نيسان بالتعاون مع بلدية قانا.

حضر حفل الافتتاح النائب آغوب بقرادونيان ممثل الرئيس نبيه بري، وزير الخارجية عدنان منصور، والنواب: روبير غانم، ياسين جابر، علي بزي، ميشال موسى، علي خريس وامين وهبي.

✓ بمناسبة الذكرى السبعين لاستقلال لبنان، وبرعاية رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري ممثلً بالنائب علي بزي، نظمت الامانة العامة لمجلس النواب، ظهر يوم الخميس الواقع فيه 21 تشرين الثاني 2013، في مكتبة المجلس معرض: "**لبنان الدولة والاستقلال**" وهو عبارة عن وثائق وصور ومنشورات اعدها وارشفها الدكتور جهاد بنوت، بحضور العميد ديب الطبيلي ممثلً وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الاعمال مروان شربل، والنواب السادة: عبد اللطيف الزين، ياسين جابر، حكمت ديب، وليد خوري، جيلبرت زوين، ايلي عون، جمال الجراح، ميشال موسى وهنري حلو.

كما حضر الامين العام لمجلس النواب الاستاذ عدنان ضاهر، الامين العام للتحاد البرلماني العربي الاستاذ نور الدين بوشكوج، رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، وعدد من كبار موظفي المجلس النيابي ووفد من مؤسسة" أمل "التربوية برئاسة مديرها العام علي خريس وفنانين وأكاديميين وشعراء.

المطلب الرابع: المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية

أولاً: النشاطات والتدريبات

ضمن اطار مذكرات التفاهم الموقعة مع المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب، وفي سياق برنامج تقوية البرلمان اللبناني وتطوير المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، نظمت ادارة المعهد العربي بالتعاون بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية عدداً من النشاطات نوجزها كالآتي:

1- في 27 و28 شباط (فبراير) 2013 نظم المعهد بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية دورة تدريبية بعنوان:

"**دور البرلمان في احترام سيادة القانون وتطبيق الموجبات الدستورية وموجبات حقوق الانسان**" شارك في هذه الدورة موظفون من البرلمانات العربية الآتية: الجزائر، المغرب، العراق، الاردن، فلسطين، سلطنة عمان، السودان ولبنان.

أشرف على التدريب خبراء من مجلس العموم البريطاني ومعهد حقوق الانسان في نقابة المحامين الدولية ودكاترة من كليات الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

كما جرى على هامش هذه الدورة اطلق **كتاب البرلمانات وحقوق الانسان: دليل للبرلمانيين وموظفي البرلمانات**، الذي تم اعدادة بالتنسيق بين نقابة المحامين الدولية واتحاد وستمنستر للبرلمانات والديمقراطية.

2- نظَم المعهد بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية وبمناسبة اطلق برنامجهم الجديد المشترك، ورشة عمل بعنوان: "**دور البرلمان في تحسين السياسات العامة: العلاقة بين البرلمانيين وخبراء تحليل السياسات العامة**" وذلك يوم الخميس الواقع في 7 آذار 2013، في قاعة المؤتمرات في مجلس النواب اللبناني، بحضور برلماني واعلمي، وبمشاركة وفود برلمانية من المملكة المتحدة البريطانية، تونس، المغرب، الجزائر، الأردن، العراق، السودان، اليمن ولبنان وخبراء اقليميين ودوليين في موضوع تحليل السياسات العامة.

3- برعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، نظمت الأمانة العامة للشؤون الخارجية في مجلس النواب في إطار التعاون مع مؤسسة**SIGMA** (سيغما)، وهي مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية، ورشة عمل حول تحسين قدرة البرلمان الإدارية بعنوان: "**أفضل الموظفين لدعم أفضل اللجان البرلمانية**" وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء 21 و22 أيار 2013، في قاعة المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية في مجلس النواب، بحضور عدد من سفراء الاتحاد الاوروبي وممثلين عن الادارات والمؤسسات الرسمية وكبار موظفي مجلس النواب.

هدفت الورشة إلى تقديم آليات العمل المناسبة للوحدة الاستشارية في البرلمان والتحديات الرئيسية لتحسين قدرتها على توفير الخدمات التشريعية والقانونية والدراسات للبرلمانيين وتبادل المعلومات عن السياق، والتنظيم، ودور الوحدات الاستشارية في البرلمانات التي تم عرض تجربتها وأدائها، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة وأهمية الموظفين البرلمانيين ودورهم في دعم المشرعين وتأمين الخبرات اللازمة من خلال التنظيم الاداري الجيد والكفاءة المهنية.

4- بناء لطلب البرلمان السوداني وضمن اطار برنامج بناء القدرات التشريعية للبرلمان، نظم المعهد، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية دورة تدريبية لأعضاء اللجنة الاقتصادية وعدد من رؤساء اللجان والبرلمانيين في البرلمان السوداني حول: "**إعداد الموازنة العامة وتطبيقاتها**" وذلك من 2 حتى 7 أيلول(سبتمبر) 2013.

هدفت هذه الدورة الى زيادة المعرفة والقدرات لدى البرلمانيين في دراسة وتقييم الموازنة، ودراسة مشاريع القوانين المالية بالإضافة إلى نظام وطريقة إعداد الموازنة، وقد وزعت في الختام الشهادات على المتدربين.

ثانياً: استضافة الوفود البرلمانية العربية وهيئات من المجتمع المدني وخريجي الجامعات اللبنانية

- استضاف المعهد بالتعاون مع المركز البرلماني الكندي ومؤسسة" مدى للتنمية الاعلامية" الكائنة في مصر، وفداً من 11 نائباً مصرياً وقائداً في المجتمع المدني، ضمن بعثة دراسية وذلك في 23 كانون الثاني2013.

ترأس البعثة السيد عبد الرحمن أحمد حسن هريدي، عضو في مجلس الشورى المصري، ود .جمال عبد المحسن علي قريطم، نائب سابق وعضو في حزب النور.

التقى الوفد أمين عام الشؤون الخارجية، مدير عام المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية ومدير عام الجلسات واللجان ورئيس الهيئة الاستشارية في مجلس النواب وعدداً من أمناء سر اللجان النيابية وممثلي المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب حيث اطلعوا على آلية العمل التشريعي في المجلس النيابي والعلقة القائمة بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

- في إطار التعاون بين دار الخبراء العراقي (بغداد) ومجلس النواب العراقي، بتنظيم من منتدى البدائل العربي للدراسات (القاهرة)، ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية(لندن)،استضاف المعهد ورشة عمل حول "**بناء قدرات الملاكات الوظيفية في مجلس النواب العراقي** " يومي الثلاثاء والأربعاء 12- 13 اذار / مارس 2013.

تمحور البحث حول مواضيع تحليل السياسات العامة وكتابة التشريعات ومراجعتها وقضايا المرأة اولشفافية والحق في تداول المعلومات اضافة الى قضايا الصحة.

- يستقبل المعهد ومنذ بداية العام 2012 عدداً من خريجي الجامعات اللبنانية ضمن إطار البرنامج التدريبي لخريجي الجامعات الذي أعده برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب اللبناني (**UNDP**)،حيث يقوم هؤلاء الطلب بإجراء أبحاث ودراسات في مواضيع متعددة تهم البرلمانيين واللجان النيابية باشراف لجنة تضم عدداً من كبار موظفي مجلس النواب وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

ثالثاً: المشاركة في نشاطات وندوات دولية

1- على هامش المؤتمر التاسع عشر للإتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الكويت في 8 و9 نيسان 2013 أعد الاتحاد البرلماني العربي والمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية بالتعاون مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية **WFD** طاولة مستديرة بعنوان: "**البرلمانات العربية خلال السنوات الخمس المقبلة، دور الاتحاد البرلماني العربي والمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية في إعدادها للمستقبل**"

وقد تمت خلال الورشة مناقشة الأوراق التي قدمها كل من:

أ– الاستاذ نور الدين بوشكوج، أمين عام الاتحاد البرلماني العربي /المشرف العام على المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.

ب–الاستاذ بلال شرارة، أمين عام الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني /مدير المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.

ج–الدكتور عزمي الشعيبي، عضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني / رئيس منظمة برلمانيون فلسطينيون بدون فساد.

2- شارك أمين عام الشؤون الخارجية، مدير عام المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، ورئيس مصلحة العلاقات البرلمانية، مسؤول ادارة وتنظيم برامج التدريب في المعهد في ورشة عمل نظمتها مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لندن من 29–31 ايار 2013، حول انشاء وتطوير مراكز تدريب برلمانية وتجربة المعهد العربي في لبنان حول هذا الصعيد.

3- زار أمين عام الاتحاد البرلماني العربي، المشرف العام على المعهد العربي السيد نور الدين بوشكوج وأمين عام الشؤون الخارجية، مدير عام المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، بغداد من 2 الى 4 تشرين الثاني / 2013، ناقلين رسالة من دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري الى رئيس مجلس النواب العراقي السيد اسامة النجيفي وحاملين اليه مسودة عن مذكرة تفاهم وتعاون لدراستها مع دعوة مفتوحة للتعاون مع المعهد العربي بهدف السعي لتدريب الادارة البرلمانية في العراق وتبادل الخبرات البرلمانية بين البرلمانيين في البلدين في اطار صياغة القوانين واعداد الموازنة العامة وعلقة التكنولوجيا بالتشريع.

المطلب الخامس: برامج التعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة لمجلس النواب

- **أولاً: برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP)**

✓ نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكتبة مجلس النواب، ندوة تحت عنوان: "**دور مجلس النواب في تطبيق وثيقة السياسة الشبابية في لبنان** " **وذلك** في 6 آذار/2013، بحضور عدد من أعضاء لجنة الشباب والرياضة النيابية، ورؤساء ومقرري اللجان النيابية، منتدى الشباب حول السياسات الشبابية، ممثلون عن الاحزاب اللبنانية الممثلة في مجلس النواب، مؤسسات المجتمع المدني ومجموعة عمل الامم المتحدة المعنية بقضايا الشباب، وعدد من الخبراء.

هدفت الندوة الى التشاور مع السادة النواب حول كيفية تطبيق وثيقة السياسة الشبابية التي اقرت في مجلس الوزراء في نيسان العام 2012، والتي تحتوي على 136 توصية لسياسة شبابية مبوبة في خمسة قطاعات، هي: الخصائص السكانية والهجرة، العمل والمشاركة الاقتصادية، التربية والثقافة، الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية، والصحة.

✓ نظم مجلس النواب اللبناني، بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكتبة مجلس النواب بتاريخ 31 آذار 2013، ندوة بعنوان" **تنمية قضاء المتن** "حضرها عدد من نواب القضاء، الوزراء، المحافظ والقائمقام وممثلو الادارات العامة، ورؤساء البلديات، ومخاتير البلدات التي هي بدون بلديات، والمنظمات والهيئات الدولية والاهلية العاملة في القضاء.

هدفت هذه الندوة الى اطلع النواب على احتياجات القضاء الانمائية والمشاريع والبرامج الانشائية والاجتماعية وعلى المشاريع التي نفذت حديثا في القضاء او التي هي قيد التنفيذ او التحضير والمعوقات التي تواجه تنفيذها وانجا زها في المهل المحددة لها.

✓ بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية، وبرعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، وتعزيزاً لمشاركة الشباب الإقتصادية والسياسية، تم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حفل إطلاق دراستين: الأولى بعنوان": **دور مجلس النواب في تعزيز مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية وفي الإنتخابات النيابية**"، والثانية بعنوان" **دور مجلس النواب في خلق فرص عمل للشباب اللبناني**". وذلك نهار الثلثاء الواقع في 17 أيلول 2013.

✓ بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان نظمت الامانة العامة لمجلس النواب بالتعاون مع مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي في المجلس احتفالاً في القاعة العامة لمجلس النواب في 10 كانون الاول 2013.

- **ثانياً: مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD)**

– شارك النائب غسان مخيبر، مقرّر لجنة حقوق الانسان وعضو لجنة الادارة والعدل في مؤتمر نظمته مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية بعنوان: "**الدور التمثيلي للنائب ودوره في مجالات حقوق الانسان، الكتل البرلمانية ودورها داخل البرلمان**، وذلك في المملكة الاردنية الهاشمية في 13 –14 أيار 2013.

– شارك الاستاذ سيمون معوض، المدير العام المستشار في مجلس النواب في ورشة العمل الاقليمية التي نظمتها مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية في عمان الاردن يوم الاول من تشرين الثاني 2013 بعنوان: "**تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني النسائية**."

الفصل الثاني: مفهوم السيادة بين ضرورته للدولة وتطور قواعد القانون الدولي العام

واجهت فكرة السيادة التقليدية منذ نشأتها العديد من الانتقادات الشديدة، حيث رأى بعض الفقهاء [1]وفي مقدمتهم الفقيه ليون ديجي أن معيار السيادة معيار خاطىء من الناحية القانونية، وأن فكرة السيادة المطلقة ليست الأساس الذي يجب أن تنطلق منه القواعد القانونية الدولية. ومن ثم جاء الفقيه الفرنسي جورج سل ليوجه انتقاداته الحادة في معظم كتاباته قبل الحرب العالمية الثانية لنظرية السيادة وخصوصاً في مقاله المنشور في الدورية العامة للقانون الدولي والمعنون بنقد نظرية الأعمال الوطنية في القانون الدولي العام، وتوج فكر هذا الفقيه القانوني بالحديث عن مفهوم الإنسانية كبديل لمفهوم السيادة في القانون الدولي العام، وكان على رأس مؤسسسي النظرية الإجتماعية[2] في القانون الدولي العام متأثراً بأفكار زميله السابق إميل دوركهايم مؤسس علم الإجتماع الحديث،[3] ولم يتوقف نقد مفهوم السيادة المطلقة عند جورج سل بل وشاركه في ذلك الفقيه الفرنسي شارل روسو حيث حاول الأخير إعطاء أبعاد قانونية محددة لنظرية الاستقلال ليكون هذا الأخير مصطلحاً قانونياً بديلاً عن مصطلح السيادة[4] وقد تسارع النقد لمفهوم السيادة التقليدية من بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور ما سُمي آنذاك بالنظام العالمي الجديد، الذي أدى إلى العديد من التدخلات الدولية في الشأن الداخلي للدول لأسباب مختلفة تحت مظلة التدويل أو العولمة أو غيرها، بحيث تم إخراج هذه المسائل بحكم واقع المجتمع الدولي من إطار الشأن الداخلي للدول إلى الإطار الدولي، وجعل اختصاصها مناطاً بالمنظمات الدولية، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى المساس بهذه السيادة التقليدية.

---

[1] عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني " القانون الدولي المعاصر"، الإصدار الخامس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010، حيث يرى هؤلا الفقهاء أنه يمكن ارجاع كون معيار السيادة خاطىء من الناحية القانونية للأسباب الآتية:

1. ففي داخل الدولة، نجد أنه مع التسليم بأن الدولة هي السلطة صاحبة الاختصاص العام وأنها لا تخضع لسلطة أعلى، لا يمكن القول بأنها مطلقة التصرف. فالدولة ليست غاية في ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق غاية هي إسعاد رعاياها، وكل تصرفاتهايجب أن تهدف إلى هذا الغرض.
2. أما في ميدان العلاقات الدولية، فلا يمكن قبول هذه النظرية لأنها تقرر شيئاً مستحيلاً وهو وجود أكثر من دولة ذات سيادة على نظام قانوني واحد وهو القانون الدولي، فالدولة ليست مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، إذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدولة بناءً على اعتبارات تعلو على إرادتها والذي يورد قيوداً على تصرفات الدول، ويحكم صلاح الدين علاقاتها مع الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية. ومنذ نشأة القانون الدولي كان من الواضح أنه لم توجد دولة تقرر أنها ترفض الخضوع للقانون الدولي أو تدَعي أنها تملك التصرَف بحرية في ميدان العلاقات الدولية، حتى في الأحوال التي خولفت فيها قواعد القانون الدولي كانت الدولة المخالفة تحاول تبرير موقفها عن طريق الإلتجاء إلى تفسير قواعد هذا القانون والاستناد إليها.
3. وفضلاً عن ذلك فنظرية السيادة لا تتفق مع التطور الجديد للقانون الدولي ومع محاولة إخضاع الدول لسلطة المنظمات الدولية، مع إقامة نظام الأمن الجماعي وآخر للتضامن الاقتصادي. وهي أيضاً لا تنسجم مع تدخل القانون االدولي- عن طريق تقرير حقوق الأنسان- في علاقة الدولة برعاياها.

[2] صلاح الدين عامر، "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام"، مطبعة دار النهضة العربية، مصر، 2009، ص685.

[3] عبد السلام هماش، محاضرات في " العولمة وحقوق الإنسان" ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، خلال الفصل الدراسي الصيفي بتاريخ 2012/6/21، غير منشورة.

[4] شارل روسو، " القانون الدولي العام"، المجلد الثاني، 1972.

ومن هنا يظهر بوضوح الإنفصال بين الواقع الدولي والممارسات الدولية المعاصرة وما فيها من تدخل فعلي بشؤون الدول الداخلية، وبين النصوص القانونية الدولية الموروثة عن النظام الدولي القديم.[1]

ومن المعلوم أن هذا التغيير على مفهوم السيادة ليس بالجديد فقد طرأ عليه تغييرات كبيرة مع نهاية القرن التاسع عشر حتى وصلت إلى شكلها الحديث، ولم تعد مجرد فكرة فقط أو لغة سياسية، بل احتلت المركز في لغة السياسة، وأصبحت تعتبر بالنسبة للدولة من أهم مظاهر قوتها وقدراتها الشاملة، وأصبحت السيادة معياراً يلحق بالدولة لتمييز حالتها، إن كانت ذات سيادة، وبالتالي فهي في حالة أمن ووحدة واستقرار، أو غير ذات سيادة فهي في حالة خطر وانقسام ومهددة بالتجزئة.[2] ومنذ أن طرح المفكر الفرنسي "جان بودان"[3] نظريته المتكاملة للسيادة من خلال مؤلفه الشهير "الكتب الستة عن الجمهورية"، وتعريفه للسيادة على أنها: "السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ماعدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية". وفي تحليله لهذه السلطة العليا يرى "بودان" أنها سلطة دائمة، لا يمكن تفويضها أو التصرف فيها، كما لا تخضع للتقادم، وأنها سلطة مطلقة لا تخضع للقانون لأن صاحب هذه السلطة هو الذي يضع القانون ولا يمكن أن يقيد نفسه. والخاصية الأساسية أو السلطة المطلقة في نظر بودان" تكمن في وضع القوانين "سلطة التشريع". وبهذا يكون قد وضع سيادة الدولة في صورة مجردة لكونها سلطة عليا لا تخضع للقوانين، أي أن السيادة بهذا المعنى تصبح سلطة مطلقة.[4]

و قد استخدم غروتيوس مفهوم السيادة في كتابة قانون الشعوب ليدلل أن كل دولة تملك قرارها بنفسها وبذلك تصبح الدول متساوية السيادة[5] والسيادة بهذا المعنى المطلقة تعني بالضرورة أن الدولة لها الحق الكامل في شن الحروب[6] بدون مبرر أو التنازل على سبيل المثال عن جزء من إقليمها أو ضمن إقليم من دولة أخرى وكل ذلك يعتبر عملاً مشروعاَ في ظل مفهوم السيادة المطلقة، وقد جاء نفس المعنى في كتابات مكيافيلي "الأمير" حيث أن الأمير هو صاحب سلطة السلطان والنفوذ والقرار النهائي في الدولة. وهذا يجعلنا نستدل على أن هناك تأثيرات كثيرة على مظاهر سيادة الد\ول الداخلية والخارجية، في ظل التحولات الدولية الراهنة. حيث برزت مفاهيم جديدة تعكس مقاربات تنال من الثوابت التي تكون مبادىء القانون الدولي التقليدي.

---

[1] يكفي الإشارة هنا إلى جميع التدخلات الاقليمية والدولية في النزاع السوري مما جعل كل مختص في القانون الدولي يتساءل عن مفهوم وواقع السيادة.

[2] أميرة حناشي، "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008/2007، ص1.

[3] صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص685.

[4] أميرة حناشي، مرجع سابق، ص1 وما بعدها.

[5] أحمد أبو الوفا، في مؤلفه "الوسيط في القانون الدولي العام"، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2010، ص401.

[6] محمد المجذوب، "القانون الدولي العام"، دار الجامعة، بيروت، بدون ذكر السنة، ص 20.

ومن أهم هذه المقاربات ظاهرة العولمة، التي شكلت في مفهومها الشامل، وبنشاطها الفعال في شتى المجالات، وفي هذا الإطار يورد الدكتور أبو الوفا: "أن المجتمع الدولي تعرض للعديد من التغييرات العميقة خلال كافة مراحله، والتي تركت بصماتها على بنيته وهيكلته وشكله، وتتمثل أهم تلك التغييرات في ترابط وتداخل وتشابك العلاقات بين أعضاء الجماعة الدولية، سواء من الناحية الأفقية أو الرأسية. هذا الترابط تتجلى مظاهره في عدم إمكانية استغناء الدول بعضها عن بعض في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية.[1] فكانت هذه الظاهرة من ناحية أولى نتيجة حتمية لانهيار نظام القطبية الثنائية لفائدة نظام آحادي الفكر والسياسة، كما ساهمت من ناحية أخرى في انتشار النظام العالمي الجديد[2] في أبعاده الاقتصادية والسياسية والفكرية.[3]

اما في ما يخص العلاقات القانونية نجد أيضاً أن ظاهرة التدويل بدورها انعكست هي الأخرى على تطور مفهوم السيادة، من حيث تدخل جهات خارجية في مسائل كانت الدولة ذات الاختصاص الأصيل فيها بذريعة أو بأخرى وأن أقل ما يمكن أن يقال فيها، اتجاه الدول إلى ما يعرف بنظام الإعتماد المتبادل[4] الذي أخذت فيه كل دولة على نفسها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية، وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بحد أدنى من الضوابط الضرورية لاستمرار سلامة العلاقات الدولية، وهذه المعطيات الجديدة للنظام الدولي عملت على تغيير مفهوم السيادة الوطنية، ومضمونها ونطاقها بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق السيادية وفقاً لما يتطلبه الصالح العام الدولي.

المبحث الأول: النشأة المشتركة لمصطلح السيادة والدولة بمفهومها الحديث

عندما بدأ الفقيه الانجليزي هنسلي Hinsley، في بحث موضوع أصل الدولة في كتابه المشهور "السيادة"Sovereignty، وصف الدولة بأنها ضرب من خيال الفلاسفةFiction of the philosophers ، ولما كان هذا الوصف للدولة، فإن السيادة ستكون تباعاً لذلك الأمر الذي أدى إلى أن مرت[5] نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعدبلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية.

---

[1] أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 39.

[2] تعود فكرة النظام العالمي الجديد إلى الرئيس الروسي غورباتشوف وقد حدد مضمونه المتمثل بالانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي إلى مرحلة التعايش القائم على التعاون وحل المشاكل الدولية بصورة سلمية إلى جانب اعتبار الديمقراطية قيمة انسانية حقيقية وكبيرة يجب تكريسها وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي استغلت الولايات المتحدة الأميركية كل امكانياتها السياسية والاقتصادية والاعلامية للتبشير بالنظام العالمي الجديد وفق الرؤية الأمريكية وهو مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه ومهمة إرسال القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي بعد أسبوع واحد من أزمة آب 1990 حيث تحدث فيها عن عصر جديد وحقبة الحرية وزمن السلام لكل الشعوب.

[3] أميرة حناشي، مرجع سابق، ص1 وما بعدها.

[4] محمد ناصر، الإشكاليات القانونية لمبدأ السيادة الوطنية وتطبيقاته في ظل النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 63.

[5] محمد بوبوش، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية" باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:http://www.oujdacity.net/regional-article-1676-ar.html

ويقول برتر اند بادي: "بأن مبدأ السيادة لم يكن موجوداً دائماً وأنه ينتمي إلى التاريخ بل إلى حقبة تاريخية معينة، وأن هذا المبدأ تم بناؤه من أجل التمييز المطلق بين الداخل والخارج، ولكن هذا التمييز المطلق بين الداخل والخارج أصبح نسبياً، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين أصبحت ميزة المسرح الدولي الوليد". في حين يرى[1] كل من الدكتور صلاح الدين فوزي والدكتور حكمت شبر وخليل اسماعيل الحديثي، أن فكرة السيادة فكرة حديثة نسبياً، فلم تكن معروفة بمعناها الحديث حتى القرن السادس عشر، وبدأت هذه الفكرة أول ما بدأت بفكرة سياسية تنادي بتقوية سلطة الدولة في مواجهة نفوذ الإقطاع من الداخل، وبالتحرر من سلطة الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية في الخارج، فقد استدعى القضاء على نظام الإقطاع تصوير فكرة السيادة من الوجهة الداخلية بأنها السلطة العليا المطلقة التي تنفرد بها الدولة والممنوحة لحكامها في التصرف بشؤون إقليمها ورعاياها. واستدعى كذلك القضاء على نفوذ الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية تصوير هذه الفكرة من الوجهة الخارجية بأنها الفكرة المطلقة للدول على التصرف في الشؤون الدولية من دون الخضوع إلى أي سلطان خارجي.

لذا سوف يتم التطرق إلى الإشكالات القائمة بين النصوص القانونية الواردة في القانون الدولي بما فيه ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية التي تعترف صراحة بمبدأ سيادة الدول، وبين ممارسات الواقعية والفعلية التي قد تحد من هذه السيادة وقد تُشكل مع بروز مبدأي الاعتقاد والاعتياد عُرفاً دولياً يعلو على هذه النصوص من حيث التطبيق.

المطلب الأول: مفهوم السيادة المطلقة

الواقع أن فكرة السيادة تقوم على أنها مفهوم قانوني، سياسي،[2] مما أدى إلى إضطراب مفهوم السيادة لدى الفقهاء وخصوصاً لارتباطه بوجود الدولة الحديثة، وأصبح أحد أهم خصائصها وسماتها الرئيسية، فحين توصف الدولة بأنها كيان يتمتع بالسيادة، فالمقصود أن الدولة هي التنظيم السياسي الاجتماعي الذي يحق له وحده دون غيره أن يحتكر أدوات القوة التي يحتاجها، بما في ذلك أدوات القمع والإكراه لفرض سلطته على مجمل الإقليم الذي يشكل حدوده السياسية، وعلى الأفراد الذين يقطنون هذا الإقليم.[3]

---

[1] عبدالفتاح عبدالرزاق محمود، " الإعلان عن الدولة"، دار دجلة، عمان، ط1، 2010، ص49.

لمزيد من التفاصيل انظر حسن الجلبي، القانون الدولي العام، "أصول القانون الدولي العام"، الجزء الأول، مطبعة شفيق، بغداد، 1964، ص188.

وللتفصيل حول نظرية السيادة انظر محمد طلعت الغليمي، "الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973، ص686 وما بعدها.

[2] انظر محمد طلعت الغليمي، "الوسيط في قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1982، ص318- 319.

[3] طلال العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر – دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص51. انظر محمد طلعت الغليمي، "الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973، ص686 وما بعدها.

أولاً: مفهوم السيادة

لا يزال مفهوم السيادة[1] الأكثر أهمية في حياة الدول، بل إنهما ارتبطا كلياً ببناء وتطور هياكل الدول الحديثة. ولذلك أفردت لها العديد من التعريفات الكثيرة والمتنوعة. فكلمة السيادة اصطلاح قانوني مترجم عن كلمة فرنسية، مشتقة من الأصل اللاتيني، ومعناه الأعلى لذا يطلق البعض على السيادة السلطة العليا.[2] وكلمة السيادة في اللغة العربية تعني الرفعة المكانة والمنزلة، المقدم على قومه جاهاً أو غلبةً أو أمراً، ويُقال فلان سيد قومه والجمع سادة، [3] وأصل السيد من ساد يسود سيادةً وخلاصة المعنى اللغوي للسيادة في اللغة العربية يدل على المنزلة والغلبة والقوة، والمعنى الاصطلاحي للسيادة فيه من هذه المعاني.[4]

وعلى الرغم من التطورات الكبيرة في ميادين الترابط والاعتماد المتبادل وإنشاء المنظمات الدولية فإن المضمون الذي وضعه جان بودان لمفهوم السيادة في أوائل القرن السابع عشر يتم اللجوء إليه من جديد من قبل عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي.[5]

و لعل الوصف الذي أطلقه جان بودان على السيادة في الدولة مشبهاً إياها بالعارضة الرئيسة للسفينة أقرب إلى الصواب حينما قال في كتابه عن (الجمهورية 1583)، " فكما أن السفينة لا تكون إلا خشباً ليس له شكل مركب عندما ننتزع منها العارضة الرئيسية التي تسند وتشد الجوانب والمقدمة والمؤخرة والسطح، كذلك الجمهورية لا تعدو جمهورية إن لم يكن فيها قوة سيدة توحد كل أعضائها وأجزائها وكل أسرها وهيئاتها في جسم واحد".[6]

في حين أن العلامة ابن خلدون يرى في مقدمته عندما تحدث عن أصول الحكم بأنها هي "العصبية القاهرة والغالبة لكل العصبيات الأخرى"،[7] فهو بهذا المعنى يذهب إلى ما يعرف لدينا اليوم بسيادة الدولة بشقيها الداخلي والخارجي.

---

[1] حسن رزق سلمان عبدو، "النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

[2] حسن رزق سلمان عبدو، مرجع سابق.

[3] تعريف السيادة لغة: يرجع أصل "السيادة" اللغوي إلى "سود" بمعنى شرف عظيم، ومفردها "ساد" وجمعها "سادة"، وقيل "سادهم" و"استادهم" و"سؤددا" و"سيادة"، و"سيدودة". وقد ورد في حديث قيس بن عاصم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "اتقوا الله وسودوا أكبركم".

[4] انظر لسان العرب، مادة سود ومادة زعم، مختار الصحاح مادة سود.

[5] خلف غالب خلف السرحان، "أثر تدخل منظمات قوق الإنسان على مفهوم السيادة"، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1990- 2005.

[6] حسن رزق سلمان عبدو، مرجع سابق.

[7] عبد الرحمن ابن خلدون، دار العودة، بيروت، ص 110.

و لقد اهتم بدراسة مبدأ السيادة فقهاء القانون الدولي،[1] وذلك منذ أن ابتدعه جان بودان[2] حيث عرفها على أنها "سلطة عليا على المواطنين والرعايا" والتي يرى أنها[3]:

1- سلطة دائمة: غير محدودة في الزمن، وهنا الفرق بين السيد والحاكم الذي تكون سلطته مؤقتة وبذلك فهو ليس صاحب سيادة وإنما أمين عليها.

2- سلطة غير مفوضة: هي سلطة لا يمكن تفويضها كما لا تخضع للتقادم.

3- سلطة مطلقة: لا تخضع للقانون لأن صاحبها هو الذي يضع القانون.

هذا وإن كان بودان[4] قد عالج السيادة من زاوية الشؤون الداخلية وعلاقة الدولة بالمواطنين نجد هوجو غروديوس (Hugo Grotius/ 1583-1645/ 1583-1645) قد عالجها من زاوية الشؤون الخارجية وعلاقة الدولة بغيرها من الدول. وبالتالي فإن السيادة عنده تتركز في أنها سلطة السياسية العليا التي تتركز في الشخص الذي لا تتمكن أي إرادة إنسانية من نقض أعماله. في حين أن هوبز سلك طريق بودان في إطلاقه للسلطة صاحبة السيادة والتي هي دائماً مطلقة ومنه فإن السلطان المطلق أي الدولة مالكة لجميع الأموال بحجة أن الأفراد قد تنازلوا للحاكم الذي اختاروه عن جميع حقوقهم وبالتالي لا تكون لهم على الأموال حقوق وإنما مجرد امتيازات يقررها الحاكم ويسحبها كما يشاء.

وهنا يقول بودان: "إن الأمير صاحب السيادة هو صورة الله في الأرض" وهذا التعبير حسب قوله، يجب أن يفهم بكل ما يعنيه فهو يعني أن صاحب السيادة يسود الشعب كما يسود الله الكون.

ومن هنا يمكن[5] إيراد مفهوم جان بودان وتوماس هوبز للسيادة على أنه مفهوم محلي، فعلى المستوى الدولي يؤسس بودان لطرحه بشان مفهوم القانون الطبيعي، ويجادل بأن أصحاب السيادة (الحكام) مقيدون بالعقود والاتفاقيات المعقودة في ما بينهم. وعندما بدأ بودان وهوبز لأول مرة تطوير مفهوم السيادة وتقديمه في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان اهتمامهما الرئيسي منصباً على التأسيس لشرعية هرمية واحدة تكون مصدراً للسلطة الداخلية.[6]

إلا أن جان جاك روسو أورد في كتاباته مفهوماً جديداً للسيادة بقوله: "إن العقد الاجتماعي يعطي للمجتمع السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه، وهذه السلطة المطلقة التي تتولاها إرادة عامة تحمل اسم السيادة، والسيادة

---

[1] صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص32.

[2] عبدالكريم علوان، مرجع سابق، ص9 وما بعدها.

[3] عزيزة الطيبة خرازي، كريمة الوزني، "مفهوم الدولة في زمن العولمة (المغرب نموذجاً)"، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/، 2008/4/14.

[4] عزيزة الطيبة خرازي، كريمة الوزني، مرجع سابق.

[5] عبدالله بن جبر العتيبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23 – صيف 2009، ص91.

[6] عبدالله بن جبر العتيبي، مرجع سابق.

التي ليست سوى ممارسة الإرادة العامة لا يمكن أبداً التصرف فيها، وصاحب السيادة الذي هو كائن جماعي لا يمكن لأحد أن يمثله أو ينوب عنه...".[1] ويعرف د. مصطفى أبو زيد فهمي السيادة بقوله: "هي السلطة الأصلية التي تنبع منها سائر السلطات الأخرى، وهي لاتتبع من أي منها لأنها أصيلة، فمثلاً سلطة العمدة تنبع من سلطة المأمور، وسلطة المأمور تنبع من سلطة المحافظ وسلطة المحافظ تنبع من القانون، وسلطة القانون تأتي من البرلمان الذي تأتي سلطته من الدستور والدستور تضعه الجمعية التأسيسية، وسلطة الجمعية التأسيسية تنبع من الأمة، وسلطة الأمة لا تنبع من أي سلطة أخرى فليس هنالك ما يساويها أو يعلوها، إذن فهي السلطة العليا، والأمة هي صاحبة السيادة".

و من هنا يرى روبيرت جاكسون، أن الدولة ذات السيادة الكاملة: [2] وهي الدول التي تتمتع باستقلال كامل في مباشرتها سيادتها الخارجية الداخلية، فلا تخضع في ذلك لسيطرة أو هيمنة أخرى تحت أية صورة من الصور. وبذلك يترتب على مفهوم السيادة عدة آثار منها سيادة خارجية وأهمها: [3]

- تمتع الدول بكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها.
- حرية تبادل التمثيل الدبلوماسي مع دولة أو دول معينة.
- المساواة بين الدول.
- حرية الاشتراك قي عضوية الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية.
- عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى.
- حصانة الدولة.

ومنها السيادة الداخلية ويترتب عليها أن تكون الدولة على جميع ما يوجد على إقليمها من أشخاص وأشياء سلطة حرة كاملة لا تستطيع اي سلطة أخرى أن تحد منها أو تقييدها ومن ذلك لها أن تمارس التالي:

- حرية اختيار نظام الحكم المناسب لظروفها.
- حرية وضع الدستور الذي يحدد العناصر الأساسية للدولة والسلطات العامة فيها.
- حقوق الأفراد وحرياتهم العامة.
- العلاقات بين السلطات العامة وإصدار القوانين واللوائح.

وهذان[4] المظهران للسيادة لا يمكن الفصل بينهما، فإذا فقدت الدولة مظهر سيادتها الخارجية بخضوعها لدولة أخرى في علاقتها الدولية، فلا تكون ذات سيادة حتى وإن كانت تتمتع بكامل سلطاتها الداخلية في المجالات

---

[1] عزيزة الطيبة خرازي، كريمة الوزني، مرجع سابق.

[2] عزيزة الطيبة خرازي، كريمة الوزني، مرجع سابق.

[3] أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص402-404.

[4] عبد الفتاح عبدالرزاق أحمد، مرجع سابق، ص50.

التشريعية والتنفيذية والقضائية.[1] وعلى ذلك قامت قواعد القانون الدولي العام التقليدي حيث تعتبر السيادة أحد أركان الدولة الثلاث، وبذلك ثبت مبدا السيادة في منظومة المجتمع التقليدي والعلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا (1648)،[2] وتكرر ذكر هذا المبدأ في المعاهدات الدولية إلى أن نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة مؤكدةً في فقرتها الأولى بالقول: "تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" غير أن مبدأ المساواة في السيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة في المادة الآنفة الذكر ليس مطلقاً،[3] فهناك العديد من الحقوق تتمتع بها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى منها استخدام حق النقض (الفيتو) وحق تعديل الميثاق. وأن العلاقات بين أعضاء المنظمة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة.[4]

وقد أكد القضاء الدولي على مفهوم السيادة ضمن أحكام محكمة العدل الدولية في قضية "كورفو"[5] عام 1949 بأنه: "ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية إنفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية".[6]

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن السيادة تعتبر المميز الرئيسي للسلطة السياسية للدولة ولأهمية هذا التمييز نجد أنه انتقل من كونه صفة إلى اسم فبدلا من القول أن السلطة السياسية ذات السيادة أصبحنا نتحدث عن سيادة الدولة ليقصد بها نفس المضمون: استقلالية الدولة وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى.[7]

عليه فإن السيادة وفق هذه النظرية، وضع قانوني يثبت الدولة عند توافر عناصرها المادية من مجموع افراد الشعب وإقليم وهيئة ومنظمة حاكمة. ويكون للدولة نتيجة سيادتها الحق في ممارسة كافة الاختصاصات المتعلقة بوجودها كدولة، سواء في داخل إقليمها وفي علاقتها بمواطنيها، أو في خارج الإقليم في اتصالها بالدول والكيانات الدولية الأخرى في المجتمع الدولي.[8]

ويمكن القول باختصار أن القانون الدولي وإن كان يعاني من نواقض وهو ليس نظاماً تاماً بأي حال من الأحوال، وهناك الكثير مما هو بحاجة إلى إصلاح وتعزيز لكي يصبح هذا القانون أكثر تفعيلاً. ولكن الأمر برمته يعتمد على الدول، إذ يمكن لكل من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ولجنة القانون الدولي أن تقترح ما

ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر علي صادق أبو الهيف، "القانون الدولي العام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط11، ص124.

[1] عزيزة الطيبة خرازي، كريمة الوزني، مرجع سابق.

[2] حسن صلاح، محمد ناصر، مرجع سابق، ص2.

لمزيد من التفاصيل حول معاهدة وستفاليا: أنظر محمد علوان، "القانون الدولي العام"، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2007، ص53.

[3] حسن صلاح، محمد ناصر، مرجع سابق، ص60.

[4] المادة (78) من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.

[5] انظر الموقع الإلكتروني الآتي http://towardsfreemind.blogspot.com/2012/05/blog-post_12.html

[6] حسن صلاح، محمد ناصر، مرجع سابق، ص58.

[7] أميرة حناشي، مرجع سابق، ص1999.

لمزيد من التفاصيل بالإمكان مراجعة الموقع الآتي: http://m.ankido.us

[8] عبدالفتاح عبدالرزاق محمود، مرجع سابق، ص50.

تشاء من تعديلات لتحسين قواعد القانون الدولي وتفعيلها، ولكن أي تطوير مرهون في نهاية المطاف بالإرادة السياسية للدول ذات السيادة.[1]

ونتيجة للانتقادات التي وجهت إلى نظرية السيادة، نجد هناك من يدعو إلى استبدال مصطلح السيادة بمصطلح الاستقلال،[2] بوصفه المصطلح الأكثر ملائمة لوصف حقيقة الدولة، ومن هؤلاء الأستاذان(Ch. G. Fenwick, Micheal Akehurst)، حيث يذهب الأخير إلى أنه: "عندما يقول الفقهاء الدوليون بأن الدولة ذات سيادة، فإن كل ما يعنونه حقاً بأنها مستقلة، أي أنه غير تابعة لبعض الدول الأخرى، وهم لا يعنون بذلك بأنها في أية حال فوق القانون. وسيكون أفضل بكثير إذا استبدل مصطلح السيادة بمصطلح الاستقلال، إن السيادة مصطلح غير قانوني ولايشير إلى أي معنى ثابت، ولكنه تعبير عاطفي بشكل كلي. كل شخص يعرف أن الدولة ذات سلطة، ولكن التأكيد على السيادة يؤدي إلى المبالغة في سلطتها وتشجيعها على إساءة استخدامها.[3]

وإذا كان معيار الدولة عند الفقه التقليدي هو "السيادة"، فإن هذا المعيار عند الفقه الحديث هو "الاستقلال"[4] إذا كان الفقه التقليدي يستند إلى فكرة السلطة والإرادة العليا المطلقة للدولة في تفسير وتحليل فكرة السيادة كمعيار للدولة، فإن الفقه الحديث يتجه اليوم إلى تفسير وتحليل المعيار الجديد للدولة "الاستقلال" في إطار النظرية العامة للاختصاصات الدولية، وهي النظرية التي وجدت فيها التيارات الحديثة في الفقه الدولي أساساً خصباً لتفسير وتكييف الكثير من الموضوعات والمسائل الخلافية في القانون الدولي العام.[5]

ثانياً: الانتقادات الموجهة لمفهوم السيادة التقليدية المطلقة

لم تسلم نظرية السيادة في الوقت الحالي من انتقادات اساسية على اعتبار أنها[6] لا تتفق مع الظروف الراهنة للمجتمع الدولي، وجوهر قواعد القانون الدولي نفسه، فكيف تكون دولة حرة ذات سيادة وخاضعة لقواعد القانون في ذات الوقت فمفهوم السيادة المطلقة يتناقض مع مفهوم الخضوع للقانون، وبالفعل، قد أسيء استخدام نظرية السيادة لتبرير الإستبداد الداخلي مثلاً أو لتبرير الاستعمار على أساس أن الأراضي المستعمرة ليست دول ذات سيادة ولهذا السبب رأى جانب من الفقه، كما ذكر سابقاً، أن السيادة تؤدي إلى إعاقة تطور القانون الدولي، وإلى عرقلة عمل المنظمات الدولية التي ازدهرت أعدادها من منتصف القرن السابق، وتؤدي إلى إفشال العديد من المساعي الدولية في الشؤون الإنسانية.

فهذا الاتجاه يرفض فكرة السيادة بمفهومها التقليدي، ويدعو إلى الأخذ بمبدأ النسبية، أي السيادة بالقواعد الدولية التي تشارك الدول في وضعها، وتتقبلها برضى وحرية. ويعني ذلك الأخذ بسيادة الدولة في حدود الضوابط

---

[1] محمد علوان، "القانون الدولي العام- المقدمة والمصادر-"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، ص38.

[2] عبدالكريم علوان، مرجع سابق، ص9 ومابعدها.

[3] عبدالفتاح عبدالرزاق محمود، مرجع سابق، ص50 وما بعدها.

[4] عبدالكريم علوان، مرجع سابق، ص9 ومابعدها.

[5] عبدالفتاح عبدالرزاق محمود، مرجع سابق، ص50 وما بعدها.

[6] خلف السرحان، مرجع سابق ، ص64.

القانونية المشروعة تأسيساً على مبدا السيادة وقواعد القانون الدولي[1] بحيث يكمل كل واحد منها الآخر. وتعتمد السيادة الركيزة الأساسية التي تستند عليها هي نفسها، لأن التعايش الدولي يتطلب قيام كل دولة باحترام متبادل لمصالح وحقوق الدول الأخرى على اساس المساواة والمعاملة بالمثل.[2]

فمبدا السيادة المطلقة والذي كان سائداً منذ قرون لم يعد بالدرجة المتصورة نظرياً فنشوء المنظمات الدولية بجميع أنواعها وتطور العلاقات بين الدول والمتغيرات المصاحبة للعولمة، وثورة التكنولوجيا هي التي حتمت تكييف مبدا السيادة وبالتالي تقييد الحقوق والصلاحيات والوظائف السيادية للدولة بما يكفل مصالح المجتمع الدولي.[3]

ولعل من أهم هذه المصالح التي صاحبت التطورات التي طرأت على القانون الدولي منذ صياغة ميثاق الأمم المتحدة، هو ابتداء الميثاق في ديباجته بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" حيث اتجه إلى_ وهو ما شجع على القول_ أن مبدأ السيادة قد زال عنه طابعه العتيق المطلق، وأن الدولة في المجتمع الدولي المعاصر قد أصبحت دولة قانون تلتزم بأحكام دولية يحددها القانون الدولي.

يمكننا القول بأن التطورات الراهنة في النظام الدولي على الرغم من أنها قد قلصت من السلطات والوظائف التقليدية للدولة إلا أنها لم تأت على السيادة. صحيح ان السيادة تواجه في الوقت الحاضر وضعاً صعباً بسبب القيود والضوابط والشروط التي تفرض على الدولة في ممارستها لسيادتها إلا أنها بقيت على اعتبار أنها أداة ضرورية لتنظيم العلاقات بين الدول وهي ستبقى ما بقيت الدولة القومية.[4]

وجل ما يمكن[5] قوله أن عملية تدويل السيادة اشتملت على توسيع لأبعادها الخارجية، فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي، هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة، واتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة وأهمها ألا يتسبب من جراء تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي، وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له متجاوزاً الحقوق التقليدية للسيادة.[6]

ويعد[7] وضع كوسوفو وتيمور الشرقية تحت السلطة الكاملة لإرادة دولية انتقالية "قبل منحهما الاستقلال" بتكليف من الأمم المتحدة من أكبر العلامات وضوحاً على وجود صور للسيادة الدولية.

لذلك فإن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب ولكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصراً للفوضى والاضطراب في المجتمع الدولي، ويعني مفهوم تدويل السيادة وجود نظام لمساءلة الدول في

---

[1] عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، ط 1، 2007، ص10.

[2] خلف السرحان، مرجع سابق ، ص65.

[3] حسن صلاح، محمد ناصر، مرجع سابق، ص64.

[4] حسن صلاح، محمد ناصر، مرجع سابق، ص 65.

[5] طلال العيسى، مرجع سابق، ص 62.

[6] جهاد نصري عقل، السيادة القومية وسيادة الدولة على الموقع الإلكتروني الخاص بشبكة المعلومات السورية القومية الآتي: www.ssnp.info.

[7] طلال العيسى، مرجع سابق، ص 62.

حال تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة، وقد تأكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي عنان" بأنه: "لم يعد هناك حصانة للسيادة" ومن جهة أخرى نجد بأن "عنان" في المشروع الذي طرحه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (54) يعد أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعد أساس العلاقات الدولية المعاصرة، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد وليس حماية الذين ينتهكونها، وبهذا الطريق يكون عنان قد أزال العقبات أمام المنظمات التي تباشر أعمالها في مشروع التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان دون تفويض من الأمم المتحدة.[1]

والحقيقة إن القول بتقييد مبدأ السيادة لا يعني باي حال من الأحوال وضع القيود على حقوق الدول في السيادة وإنما يعني وضع القيود على كيفية ممارسة الدول لهذه الحقوق حتى لا يحدث إضرار بحقوق سائر أفراد الجماعة الدولية.[2]

ولعل[3] أكثر الانتقادات شدة كانت من قبل الفقهاء الغربيين وعلى وجه الخصوص أنصار المدرسة الموضوعية، أمثال كلسن، وليون ديكي، وجورج سل، حيث يمكن إجمال أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

1 – من العسير التسليم بنظرية السيادة من الوجهتين العملية والقانونية، لكونها نظرية غامضة وغير مستقرة، حيث لم يستطع أنصارها، وخصوصاً الفقهاء التقليديون، تحديد مضامينها وأوصافها بشكل علمي دقيق.[4]

إن فكرة السيادة فكرة خالية، إذ يذهب الأستاذ (جورج سل) إلى اعتبار فكرة السيادة فكرة خيالية أو تصويرية (Fiction) تؤدي إلى استحالة منطقية، ويقول الأستاذ (ديكي) بهذا الصدد: "إن السيادة غير موجودة، وإن ما هو موجود هو الاعتقاد بالسيادة.. وإن السبب الرئيس الذي من أجله ينبغي علينا العمل على تقوض الاعتقاد بالسيادة، هو ان هذا الاعتقاد يقود الى جعل القانون الداخلي والقانون الدولي امرا مستحيلا على الاطلاق".

2 – إن نظرية السيادة[5] لا تستقيم مع اي نظام اجتماعي سياسي، لما تقتضيه الحياة الاجتماعية في الجماعة من تقييد لحرية اعضائها وخضوعهم المتبادل حفظا لكيانها وتحقيقا لنموها وتقدمها.

3 – إن مصطلح السيادة مصطلح غير قانوني وغير ثابت، وبما أن الدولة هي ذات سلطة، لذلك فان التاكيد على مصطلح السيادة يؤدي الى المبالغة في سلطتها وتشجيعها على إساءة استعمالها.[6]

---

[1] طلال العيسى، مرجع سابق، ص 63.

[2] عبدالكريم علوان، مرجع سابق، ص 11.

[3] عبدالفتاح عبد الرزاق محمود، "النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي"، دار دجلة، عمان، ط1، 2009، ص 129.

[4] عبدالفتاح عبد الرزاق محمود، مرجع سابق، ص 130 وما بعدها.

[5] عبدالكريم علوان، "النظم السياسية والقانون الدستوري " القانون الدولي المعاصر"، الإصدار الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،ط1، 2010، ص 54 وما بعدها.

[6] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مرجع سابق، ص 130 وما بعدها.

4 – إن فكرة السيادة تتناقض وفكرة الخضوع للقانون، فإذا كانت السيادة تعني السلطة المطلقة، واذا كانت الدول ذات سيادة فبهذا المفهوم أنها (أي الدول) لا تكون في نفس الوقت خاضعة للقانون ويصبح معها القانون الدولي مجرد وهم.

5 – إن فكرة السيادة ومبالغة الدولة في التمسك بها، تقف عائقاً امام تطور القانون الدولي العام، وقد أكد معظم الفقهاء الغربيين على هذا الجانب، ومن بينهم الاساتذة (كلسن، وديكي، وجورج سيل) حيث يرون: بان السيادة تقف سداً حائلاً أمام تطور القانون الدولي.[1]

6 – إن مبدأ السيادة يشكل خطراً كبيراً على السلم والأمن الدوليين في عهد انتشار الاسلحة النووية، وبهذا الإعتبار يرى القاضي السابق في محكمة الدولية فيليب جسيب أنها (أي السيادة) أساس الشر في العلاقات الدولية، وأن القانون الدولي المعاصر أصبح قانون " عابر للدول وللاوطان".[2]

هنا وقد شارك الفقه الغربي فيما ذهب اليه[3] بالهجوم على نظرية السيادة جانب من الفقه الدولي العربي، ونذكر منهم، الدكتور محمد سعيد الدقاق الذي يقول: إن منطق السيادة يتعارض مع القانون الدولي لأنه في مجتمع منظم لا توجد سيادة إلا سيادة القانون ومن ناحية أخرى فإنه لا يتصور أن يوجد في مجتمع ما يتعايش بين سيادتين لان ذلك يؤدي الى تصارع وتصادم بينهما، إذ لكي يبقى أي منهما (ذو سيادة) فلا بد من ان يتولى تحديد سيادة الآخر وهو ما يخل بمنطق السيادة ذلك لأنه هذا يعني إنحسار سيادة أحدهما لحساب الآخر."

وينتقد الدكتور محمد سعيد شكري نظرية السيادة بالقول: " إن نظرية السيادة كما تطبقها الدول حتى الآن تشكل حجر عثرة في تطور القانون الدولي بشكل يساير التطور العظيم للمجتمع الانساني، لأن السيادة كثيراً ما تشكل الدرع التي تحاول الدول أن تحتمي ورائه لمنع نفاذ العديد من القواعد القانونية الحديثة، خاصة اذا كانت هذه القواعد تتعلق بأمور كانت في الماضي تعتبر من اختصاصات الدولة الداخلية كحقوق الانسان.[4]

وإزاء هذه الانتقادات من جانب، وبسبب الاوضاع الجديدة في المجتمع الدولي من جانب آخر، فإنَ أنصار السيادة أرادوا إنقاذ نظريتهم، بعد أن تقبلوا الواقع الجديد، وذلك بتحويل فكرة السيادة المطلقة الى السيادة النسبية المقيدة محاولة منهم لجعلها أكثر انسجاماً مع التنظيم الدولي المعاصر وما وصل اليه القانون الدولي العام من تطور ومن هؤلاء الدكتور محمد طلعت الذي صاغ نظرية السيادة المطلقة على الوجه الاتي: " إن حق السيادة هو حق الدولة في أن تأتي ما تراه من تصرفات سيترك القانون الدولي لها حرية إتيانها _ في سبيل الدفاع عن كيانها وحفظ

---

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مرجع سابق، ص 130 وما بعدها.

[2] محمد علوان، مرجع سابق، ص25.

[3] عبدالفتاح عبد الرزاق محمود، مرجع سابق، ص 130.

[4] عبدالفتاح عبد الرزاق محمود، مرجع سابق، ص 131.

بقائها... إن حق السيادة حق في أصله مطلق إلا إذا قام الدليل على تقييده، أو هو في قول آخر عبارة عن حصيلة ما ينبغي للدولة من حريات بعد خصم ما استنقص منها بناء على أحكام القانون الدولي ".[1]

ويرى الدكتور حكمت شير" إن العلاقة بين القانون الدولي والسيادة متلازمان، فالسيادة هي إحدى المنطلقات للقانون الدولي... أننا حينما نتحدث عن مبدأ السيادة لا نعني به السيادة المطلقة التى واكبت تطور دول البرجوازية.. إنما نقصد بها السيادة المقيدة في النظام الداخلي للدولة وفي مجال العلاقات الدولية"

وأما بصدد القيود التي ترد على مبدأ السيادة فإن أنصار هذه النظرية يدافعون عنها على أساس أن تلك القيود بإرادتها، باعتبار أن الإتفاق بين الدول هو وحده الذي يشكل أساس القوة الإلزامية للقانون الدولي.[2]

غير أن هذا التحول لم يستطع دحض الإنتقادات التي وجهت النظرية السيادة، لأن السيادة في الأصل تعني الوصف المطلق وتستعصي طبيعتها على التقييد، أما استخدام مصطلح السيادة النسبية أو غير المطلقة فيبدو أنه تلاعب بالمصطلحات أو على حد تعبير كلسن تناقض في المصطلحات(contradiction in terms). فالإرادة (إرادة الدول) التي تقيد نفسها بقيود تحد من سلطتها لا تبقى سيدة بعد تلك القيود، فالقيود تتنافى مع الحرية التي هي سمة من سمات السيادة، فهي (أي الارادة) تكون سيدة الى الوقت الذي تتنازل فيه عن تلك الحريات أو السلطات أما بعد ذلك فهي تفقد سيادتها، وبالتالي فانها من الأولى أن توصف بشيء آخر غير وصف السيادة.لذلك ذهب البعض الى مصطلح الاستقلال[3] (Independence) لكونه أكثر ملائمة لوصف حقيقة الدولة.

كما أن التأكيد على إرادة الدولة في تقييدها بقواعد القانون الدولي يؤدي الى عدم استقرار الاوضاع القانونية في المجتمع الدولي من أساسه، حيث بإمكان أية دولة أن لا تلتزم بقواعد القانون الدولي بمجرد الإعلان عن عزمها عدم التقيد بها، طالما كان التزامها بقواعد القانون الدولي ناشئاً عن إرادتها وحدها، فهي بذلك تستطيع أن لا تلتزم بها في أي وقت تقتضي إرادتها أن تلتزم بها. ومن جانب آخر أن إسراف الدول في الإعتداد بإرادتها والمبالغة في تأكيد التمسك بسيادتها، لا تعد عقبة أمام تطور القانون الدولي وحسب، بل أنها تقف حائلاً أمام تطبيق ما هو موجود حالياً من القواعد أيضاً، ويظهر هذا جليا في امتناع الدول عن الأخذ بنظم القضاء المقرر في القوانين الداخلية، إذ التقاضي فيما بين الدول في ظل القضاء والتحكيم الدوليين لا يزال مرهونا بقبول الدول لولاية المحكمة للنظر في النزاع الذي تكون طرفا فيه.[4]

بمعنى اخر ان القضاء الدولي لا يستطيع تطبيق قواعد القانون الدولي في اي نزاع من دون موافقة الدول اطراف النزاع، وعادة تؤثر الدول التسوية السياسية والديبلوماسية على التسوية القضائية وهذا قد يؤدي الى عدم تطبيق

---

[1] محمد طلعت الغنيمي، "الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973، ص586.

[2] عبدالفتاح عبدالرزاق محمود، مرجع سابق، ص132.

[3] عبدالكريم علوان، مرجع سابق، ص9 وما بعدها.

[4] انظر المادة (36)، الفقرة الأولى من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية، وانظر هارولد كورلاند الامم المتحدة كيف؟ ولماذا؟ ترجمة عبدالفتاح المنياوي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1962، ص 305-306.

قواعد القانون الدولي بما يعنيه ذلك من الانتقاص من قيمة هذا القانون ذاته، إذ القيمة الحقيقية لأي قانون– كما يذهب الدكتور عبد الرحمن رحيم عبدالله– تكمن في احترامه وتطبيقه.[1]

مما لا مرية فيه أن عناصر المجتمع الدولي بدأت القيام بأعمال مشتركة من ناحية قانونية واقتصادية، فكثيراً مما يسمع الآن عن المشاريع الاقتصادية التى تدار من قبل دولتين او أكثر، الأمر الذي فتح الباب امام هذه الدول للتنازل عن جزء من سيادتها لصالح سلطة ادارية تتمتع باختصاص قانوني مستقل عن الدول المشكلة لها، ويُرى ذلك ظهور العديد من المنظمات الدولية الاقليمية التي تتمتع بسلطة فوق سيادة الدولة مثل الاتحاد الاوروبي، ويُرى في الوقت نقسه، قيام المنظمات الدولية بمعيار حفظ السلام تدير بها إقليماً مأهولاً بالسكان بصفة مستقلة بشكل كامل، وعندما أراد فقهاء القانون الدولي إطلاق وصف مجمل لهذه الحالة باختلاف صورها كان النقطة الأساس في ذلك معاكسة مفهوم سيادة الدولة، فالعمل الدولي المشترك في هذه الأحوال أطلق عليه مصطلح التدويل، فالتدويل يعني بالحتمية مناقضة لفكرة السيادة وهذا يتطلب من الباحث ظاهرة دراسة التدويل من حيث نشاته وصوره.[2]

[1] عبدالفتاح عبدالرزاق محود، مرجع سابق، ص 132.

[2] CRAWFORD, JAMES(2012). "INTERNATIONAL LAW" Cambridge university press, p354-355.

الفصل الثالث: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية تحمي السيادة وتدعم القضايا العربية وفلسطين

تتميز الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية بميزة تفردها في التصدي للقضايا الوطنية ويعود ذلك أولاً إلى شخص رئيس المجلس النيابي اللبناني الأستاذ نبيه بري الذي ترأس هذا المجلس الموقر منذ العام 1992 إذ يعود له الدور الكبير في جعل المجلس يقود دور المقاومة السياسية إلى جانب المقاومة العسكرية. في كل المراحل كان هذا الدور يتنامى ليُشكِل خارطة طريق للدبلوماسية البرلمانية اللبنانية منذ القرار 425 إلى تفاهم نيسان 1996 وصولاً إلى تحرير الجنوب والبقاع الغربي عام 2000. دور هذه الدبلوماسية البرلمانية في عدوان تموز 2006 كان بمثابة مدرسة لهذه الدبلوماسية يُحتذى بها إذ شكّل نقلة نوعية في عمل ودور الدبلوماسية البرلمانية فهي لم تعمل بشكلٍ موازٍ مع الدبلوماسية الحكومية بل كانت تقود هذه الدبلوماسية بحنكة وبراعة في التفاوض أذهلت المفاوضين سيما لدى توصلها إلى القرار 1701. في القضايا العربية ساهمت أيضاً في إنشاء البرلمان العربي وفي الدعوة لسوق عربية مشتركة ولكن بدلاً من ان يُمهِد لصيغة برلمانية تُشبِه دور البرلمان الأوروربي سعى إلى ممارسة أدوار الإتحاد البرلماني العربي مما جعل الرئيس بري يطالب بتعليق عمله. اقترحت هذه الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية إنشاء لجنة أساسية للمرأة العربية في الإتحاد البرلماني العربي كما دعمت قضية فلسطين في المحافل الدولية وتبنَت المطالبة بطرد إسرائيل من الإتحاد البرلماني الدولي.

المبحث الأول: القرار 425 وتفاهم نيسان

المطلب الأول: القرار 425

أولاً: نص القرار 425

إن مجلس الأمن، بعدما أخذ علماً برسالتي مندوب لبنان الدائم (126000 | س و12606 | س) ورسالة مندوب إسرائيل الدائم (12607 | س).

وبعدما إستمع إلى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان وإسرائيل. إذ يعرب عن إهتمامه بتدهور الوضع في الشرق الأوسط ومضاعفته بالنسبة إلى الحفاظ على السلام الدولي، وإقتناعاً منه بأنّ الوضع الحالي يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط.

1- يدعو إلى إحترام صارم لسلامة الأراضي اللبنانية، وسيادة لبنان وإستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً.

2- يدعو إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية وسحب قواتها دون إبطاء من كل الأراضي اللبنانية.

3- يقرر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشىء فوراً تحت سلطة قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة خاصة بجنوب لبنان وغايتها التأكد من إنسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة

حكومة لبنان على ضمان إستعادة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف القوة من عناصر تابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

4- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس في خلال أربع وعشرين ساعة حول تطبيق القرار الحالي.

تمّ تبني القرار في الإجتماع
الـ 2074 و12 صوتاً
وغياب صوتين تشيكوسلوفاكيا والإتحاد السوفياتي
(19 مارس 1978)

ثانياً: نص القرار 426

إن مجلس الأمن:

1- يوافق على تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرار مجلس الأمن 425 (1978) الوارد في الوثيقة 2611| س تاريخ 19 آذار (مارس) 1978.

2- يقرر تشكيل القوة بالتوافق مع التقرير المذكور لفترة أولية تبلغ ستة أشهر على أن تتابع عملها بعد هذا التاريخ، إذ دعت الحاجة، شرط أن يوافق مجلس الأمن على هذا.

3- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس في خلال أربع وعشرين ساعة حول تنفيذ هذا القرار.

تمّ تبني القرار في الإجتماع
الـ 2075 و12 صوتاً
مع غياب صوتين تشيكوسلوفاكيا والإتحاد السوفياتي
(19 مارس 1978)

ثالثاً: نص التوصية الصادرة عن اللجان اللبنانية المشتركة في مجلس النواب اللبناني بشأن القرار 425.

عقدت اللجان اللبنانية (الشؤون الخارجية والمغتربين، الدفاع الوطني والداخلية والأمن، التربية الوطنية والثقافة والتعليم المهني والتقني وحقوق الإنسان والنظام الداخلي) جلسة مشتركة برئاسة نائب دولة رئيس مجلس النواب الإستاذ إيلي الفرزلي، عند الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة الواقع فيه 15 آذار (مارس) 1997، تلبية لدعوة من دولة رئيس مجلس النواب الإستاذ نبيه بري، للمشاركة في يوم التضامن اللبناني العالمي مع الجنوب والبقاع الغربي. حضر الجلسة عدد كبير من السادة الوزراء والنواب، إضافة إلى حشد كبير من أعضاء السلك

الدبلوماسي والمدراء العامين وممثلي الهيئات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والفكرية والنقابية والإعلامية، وقد أصدر المجتمعون التوصية الآتية نصها:

"وفي هذه الذكرى التي أصبحت رمزاً لإلتفاف اللبنانيين حول الجنوب والبقاع الغربي وتعبيراً عن تضامنهم الشامل مع قضيتهم المركزية المتمثلة بتحرير المناطق المحتلة وإعادتها إلى الوطن.

يؤكد المجتمعون على ما يأتي:

- **أولاً**: التمسك بتطبيق القرار 425 القاضي بالإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الراضي اللبنانية بدون قيد أو شرط.
- **ثانياً**: التأكيد على حق اللبنانيين بمقاومة الإحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل المتوفرة وتأمين سبل الدعم لهذا الحق على مختلف الصعد محلياً وعربياً ودولياً بإتباره واجباً وطنياً ومشروعاً بمواجهة الإرهاب الإسرائيلي.
- **ثالثاً**: لفت الرأي العام الدولي لإختراق إسرائيل لشرعة حقوق الإنسان وذلك من خلال إعتداءاتها المتكررة على القرى والبلدات الآمنة وقصف المدنيين وإعتقال الكثير منهم في سجونها تحت ظروف قاسية تتناقض مع الشرائع الدولية ومع الحق الطبيعي للإنسان.
- **رابعاً**: توجيه التحية إلى المواطنين اللبنانيين الصامدين في المناطق المحتلة وتثمين هذه الوحدة الوطنية المتجلية في هذا اليوم كما تجلت في السابق عند كل مواجهة مع العدو ومطالبة الحكومة اللبنانية والدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات والمنظمات الإنسانية الدولية، والإسهام في تأمين مستلزمات صمود المواطن في الجنوب والبقاع الغربي وصمود الشعب اللبناني في وجه الإحتلال وتعديات إسرائيل.
- **خامساً**: التأكيد على وحدة المسارين اللبناني والسوري وإلتزام لبنان السعي لإحلال السلام الشامل والعادل والدائم الذي لا يتحقق إلا بتحرير الأراضي وتطبيق القرار 425 والذي هو وحدة ضمان الإستقرار في المنطقة.

رابعاً: مداخلة دولة رئيس مجلس النواب نبيه بري بشأن القرار 425 في خلال الجلسة النيابية المشتركة لمناقشة التهديد الأميركي بضرب العراق بتاريخ 17 | 2 | 1998

(....) ليكن كلاماً حاسماً ونهائياً أن القرار (425) من الناحية القانونية، هو قرار يطالب إسرائيل بالإنسحاب دون قيد أو شرط من الأراضي اللبنانية، وهذا القرار هو نتيجة إقتراح أميركي ــ إسرائيلي نفذ قسم منه عام 1978، إذ إنّه بعد خمسة أيام من صدوره بدأت الأسرة الدولية بالتنفيذ وصدر في 19 آذار (مارس) وفي 25 منه كانت طلائع وإسرائيل بدورها في خلال شهور قليلة نفذت قسماً منه وإنسحبت مما يسمى بعملية الليطاني، إلى الحدود التي سميت يومذاك من قبل سعد حدّاد وبعدها توقفت إسرائيل عن الكلام عنه وعن تنفيذه وجرت بعض الإلتباسات وإسرائيل لها مصلحة بأن توجد إشكالية في الموضوع، لماذا الآن نخاف ممّا سيحصل. كنّا في حكومة الرئيس عمر كرامي، وكنت وزيراً آنذاك طرح موضوع الذهاب إلى مدريد، ويومها كنّا نقول أنّ الحكومات تصوّت وأنه سيكون هناك مؤسسات، يومها وقفتُ وقلتُ إني ضدّ الذهاب إلى مدريد، ولدي حكم من أعلى محكمة دولية،

فلماذا الذهاب إلى مدريد، وأظن أننا في حاجة إلى تنفيذ قرار موجود، وكان أستاذنا يوسف جبران يقول إن الدعوى تربح مرتين: مرة عند أخذ الحكم ومرّة عند التنفيذ.

وقلتُ في الجلسة إن ليس هناك داع للذهاب إلى مدريد، وإنّنا نريد تنفيذ القرار (425) وليس لنا علاقة لا بمفاوضات، ولا بكلام، ولا بشيء فلا تورطونا، لأنّنا نتلقى الإعتداءات من الجنوب وهذا ما حصل، وكنتُ أخشى أن تحصل من خلال المفاوضات تفسيرات للقرار 425 وأعلنت هذا الكلام من حكومة الرئيس كرامي صراحة وكنت الوحيد الذي وقف في مجلس الوزراء وصوّت ضد القرار. وذهبت الأيام وبقينا بفضل المقاومة فقط، والشهداء النابعين من وحدة الوطن اللبناني، والوحدة الوطنية، وعندما نكون موحدّين فالذي يموت لأجلنا يكون شهيداً، لكن عندما لا نكون موحّدين فالذي يموت يصبح قتيلاً. بفضل المقاومة والشهداء فإن إسرائيل لم تعد قادرة على البقاء في الجنوب ماذا تفعل؟ عليها أن تنسحب ولذلك فإنها تسعى لإيجاد ترتيبات أمنية وأن تغيّر منطوق القرار (425) تماماً كالبرتقالة التي تؤخذ العصارة من قليلها، وتبقى هي على شكلها الخارجي، ولذلك طرحت الترتيبات الأمنية، وكانت إسرائيل حريصة أكثر منّا على أبنائنا، وجاءت تقول لنا ماذا سنفعل بالّذين تعاونوا معها: نحن أحرار في ماذا سنفعل بهم، قد نكون نريد أن نكرمهم، أو نقتلهم أو نتوجهم أو نعدمهم، ولكن ليست هي الجهة التي تقول لنا ماذا سنفعل بأبنائنا.

لقد أرادت إدخال جيش لحد في قلب الجيش اللبناني، وتفرض تدريبات أمنية إستناداً إلى مفهوم معين. وهناك أكثر من تصريح في هذا الصدد والموضوع ليس مجرد تصريح أدلى به موردخاي، وعاد ورده نتنياهو بشكل أو بآخر. بمناسبة التجديد لقوات الطوارىء الدولي منذ أسبوعين، أرسل رئيس البعثة الإسرائيلية للأمم المتحدة يوجز فيها تفاصيل مفهوم منطوق القرار (425) وهناك لعبة تلعب والحق يقال مع أنني لست مع ريمون إده، وهو معي ولكن هذا هو التفسير الواقعي، فإنّ القرار (425) ليست له علاقة بالقرار (426) الذي يقول أن على قوات الأمم المتحدة، بعد أن تنسحب إسرائيل من الحدود المعترف بها دولياً حسب القرار (425)تقوم الأمم المتحدة من جهتها وحدها بإقامة ترتيبات أمنية مع إسرائيل داخل فلسطين، والذي أصبح الآن داخل إسرائيل، على جانب الحدود اللبنانية، بمعنى آخر قوات الطوارىء، أو قوات الأمم المتحدة هي التي تبحث مع لبنان في الجانب اللبناني، وتبحث مع إسرائيل في الجانب الإسرائيلي، كلّ على حدة بالنسبة لعلاقاتها هي. إذاً أين هو الموقع القانوني لهذا الأمر؟ الموقع القانوني هو إتفاقية الهدنة للعام 1949، هذا هو وضعنا القانوني لا أكثر ولا أقل وليكن هذا الكلام واضحاً، فالقرار (426) ليست له علاقة بالقرار (425) أكثر من حيث الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الأمم المتحدة مع كل من إسرائيل ولبنان عل حدة، فإذا بقي الإسرائيليون فالمقاومة مستمرة، وإذا رحلوا فالله لا يردهم، هذا هو الأمر بكلام مختصر، هذا الكلام ليس كلام الشعب اللبناني فقط بل هو كلام الشعب والحكومة والدولة.

(....) أما في هذا الأمر فهناك دماء عزيزة تسيل كل يوم، ولو كنا نريد أن نفاوض فلم تكن هناك ضرورة لكي يستشهد أحد في الجنوب من أهلنا وكذلك في البقاع الغربي أو غيره، نحن نستشهد لكي نحرّر أرضنا دون قيد أو شرط وإلا نصبح كما 17 أيار أو أكثر بقليل أو أقل. لذلك الرجاء إقفال الموضوع، لأنه في هذا الأمر لا وزير

ولاحكومة ولا رئاسة مجلس نيابي ولا أحد، هذا الموضوع مبتوت ومحسوم من الشعب وهذا هو موقف المجلس النيابي النهائي.

خامساً: في لقاء وفد من الإعلاميين العرب والأجانب الرئيس بري: المقاومة مقاومة الشعب اللبناني. تاريخ 19 آذار 1999

أحببتُ أن أقول هذا كمقدمة أساسية على أن المقاومة ليست وقفاً على فئة معينة أو طائفة معينة أو وقفاً على مذهب معين، فالمقاومة هي مقاومة الشعب اللبناني بكامله من خلال أهلنا في الجنوب اللبناني، فأنتم تعرفون أن هناك ما يسمى بالشريط الحدودي، فكلمة الشريط وكأنها منطقة أو رقعة قصيرة ضيقة، ماسحة الجنوب 24،7 كلم^2 يعني تقريباً أقل من ربع مساحة لبنان بقليل، فما يسمى الشريط الحدودي هو 14،7 كلم^2 أي أكثر من نصف الجنوب بثلاث كيلومترات ونصف العدد الديموغرافي الوجود هناك هو نفس النسبة القائمة في غير مناطق من لبنان، وبالتالي أهلنا الصامدون داخل الشريط في كل البلدات من مسيحيين ومسلمين ما كانوا يوماً أقل وطنية من الّذين في الخارج، بالعكس هؤلاء أصابعهم في النار ويعانون الأمرّين منذ 1978 أي أنّ هناك جيلاً كاملاً نشأ تحت الإحتلال، وبالرغم من ذلك أنتم لمستم هذا الشعور الذي ينتاب الجنوبيين، وهذا شرف وكرامة ليس فقط لأجل الجنوب وإنّما للبنان ولكل العرب على الإطلاق.

وقال الرئيس برّي رداً على سؤال: نحن قلنا في 14 آذار 1978 تمّ الإجتياح الإسرائيلي وأسّس ما يسمى الشريط الحدودي، وفي 19 آذار، أي بعد خمسة أيام كان قد صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 وهو إقتراح أساساً أميركي ووافق عليه لبنان. فضمن بنود هذا القرا مجيء قوات طوارىء دولية لمؤازرة الجيش اللبناني للإنتشار حتى الحدود الدولية المعترف بها دولياً.

وأضاف بدأنا مقاومة، وفي ذلك الوقت لم يكن عندهم حجة لا حزب الله ولا مقاومة إسلامية، ولا الترهات التي يتحدثون عنها الآن، لأنهم في كل مرّة يوجد حجة، أنا أتذكر أنه في العام 1987 مارك غولدنك وهو أمين عام مساعد في الأمم المتحدة، بعد زيارة قام بها دوكويار إلى لبنان، عرض معي توقيف المقاومة تسعة أشهر، وأن إسرئيل مستعدة عندئذٍ للإنسحاب من لبنان وكان جوابي، لماذا تسعة أشهر؟ يوجد حل آخر، تنسحب فوراً، طبعاً كان واضحاً أنهم يريدون إحباط المقاومة والإستمرار في الإحتلال، وإستمر الإحتلال.

وفي العام 1993 دمروا 21 ألف مؤسسة ومنزل ومحل تجاري، بعد إتفاق الطائف. وكانت الذريعة آنذاك نحن لسنا بقادرين على الإنسحاب، لأنه إذا أردنا أن نسلّم الجيش اللبناني، لا يوجد جيش لبناني موحّداً، هذه حجتهم. بعد الـ 93 كان رئيس الجمهورية ولا يزال، وكان عندنا مجلس نيابي ولا يزال، وكان عندنا جيش موحّد، وهذا الجيش في تاريخ لبنان حسب معلوماتي منذ أن تأسّس لم يصل إلى المستوى العددي والوحدة الموجودة الآن.

المطلب الثاني: تفاهم نيسان

أولاً: تقرير الأمم المتحدة بشأن مجزرة قانا

الميجر_ جنرال فرانكلين فان كين، أتشرف بأن أحيل على أعضاء مجلس الأمن التقرير الذي قدَمه إليَ مستشاري العسكري، عقب المهمة التي قام بها في لبنان وإسرائيل وكنت قد إتخذت قراري بإيفاد البعثة في ضوء الأحداث المأساوية التي وقعت في قانا في نيسان 1996، والتي قتل خلالها حوالي 100 مدني لبناني في مقر الكتيبة الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وسيلاحظ أعضاء المجلس بأن البعثة قد سعت إلى أن تتثبت قدر الإمكان، من الوقائع المحيطة بهذه الأحداث. وقد أجرى الجنرال فان كاين مناقشات مستفيضة مع قادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومع السلطات اللبنانية والإسرائيلية، ومع شهود العيان.

وكما تبيّن من التقرير، فإن نسق سقوط القذائف في منطقة قانا يجعل من غير المرجح أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية و | أو إجرائية، وإن كان لا يمكن إستبعاد هذا الإمكان تماماً. ويقول جيش الدفاع الإسرائيلي، من ناحيته، إن الحادثة قد نجمت عن سلسلة من أخطاء العمليات وجوانب القصور التقنية، التي إقترنت بالمصادفة.

وأنني لأنظر بأشد القلق إلى قصف موقع القوات الفيجية بالشكل نفسه الذي أنظر به إلى أي أعمال عدائية موجهة إلى أي موقع من مواقع الأمم المتحدة لحفظ السلام. غير أن هذه الحادثة هي أخطر شأناً من كل الحوادث لأن مدنيين، وفيهم نساء وأطفال، قد لجأوا إلى مجمع الأمم المتحدة في قانا.

وأنني أرحب بإتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن في 26 نيسان (أبريل) 1996، وآمل بشدة أن تؤدي إستعادة الهدوء في المنطقة إلى تعزيز إحتمالات المفاوضات المفضية إلى تسوية سلمية شاملة تحول دون وقوع مزيد من الأحداث المأساوية. وفي غضون ذلك، أصدرت تعليماتي إلى قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الميجر_ جنرال ستانيسلاف فوزنياك بتعزيز التعاون مع حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية من أجل الحفاظ على السلام والإستقرار في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. كما أصدرت تعليمات بوضع ترتيبات مع السلطات الإسرائيلية لضمان عدم إطلاق النار مستقبلاً على مواقع الأمم المتحدة في لبنان.

ويظل من الأهمية القصوى أن يكفل أطراف هذا النزاع ألا يصبح المدنيون الأبرياء ضحايا للأعمال العدائية.

ونظراً إلى خطورة الأحداث التي وقعت في قانا، قررت إحالة التقرير على مجلس الأمن.

بطرس بطرس غالي

مرفق

تقرير مؤرخ 1 مايو (أيار) مقدم من المستشار العسكري للأمين العام في شأن قصف مجمع الأمم المتحدة في قانا في 18 نيسان (أبريل) 1996

ثانياً: نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتغريم إسرائيل التكاليف الناشئة عن قصفها مقر القوة الدولية في قانا في 18 نيسان 1996.

توصية اللجنة الخامسة (نيويورك 6113| 1996)

توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بإعتماد مشروع القرار التالي:

تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتقرير اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة. وإذ تضع في إعتبارها قرار مجلس الأمن (425) (1978) المؤرخ 19 آذار (مارس) 1978، الذي أنشأ المجلس بموجبه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والقرارت اللاحقة التي مدّد المجلس بموجبها ولاية القوة وآخرها القرار 1095 (1997) المؤرخ بتاريخ 28 كانون الثاني| يناير 1997 وإذ تشير إلى قرارها أ-8| 2 المؤرخ 21 نيسان| أبريل 1978 بشأن تمويل القرار 50| 89 باء المؤرخ 7 حزيران| يونيو 1996 وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف القوة تمثل نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة 2 من المادة 17 من ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تشير أيضاً إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية نفقات التي تتسبب فيها القوة بإتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبع لتغطية نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وإذ تأخذ بإعتبارها أن البلدان الأكثر نمواً من الناحية الإقتصادية في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الإقتصادية على الإسهام في عمليات من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً.

وإذ تضع في إعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل تلك العلمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 1874 (دأ _ 4) المؤرخ 27 حزيران | يونيو 1963.

وإذ تلاحظ مع التقدير أنه تم تقديم تبرعات لتمويل القوة.

وإدراكاً منها لحقيقة أنه من الضروري أن تزود القوة بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها وفقاً لقرارت مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ يقلقها أن الأمين العام ما زال يواجه صعوبات في الوفاء بإلتزامات القوة حينها بما في ذلك سواء التكاليف للدول المساهمة بقوات حالياً وسابقاً.

وإذ يقلقها أيضاً أن الأرصدة الناقصة في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد إستنفدت في تغطية نفقات القوة للتعويض عن نقص الإيرادات الناتج عن عدم دفع دول أعضاء لمساهمتها أو التأخر في دفعها.

وإذ تشير إلى قرارها 50| 89 باء الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل عن تمويل القوة تقييماً تاماً للأضرار الناجمة عن الحادث الذي وقع في مقر القوة في قانا في نيسان| أبريل 1996 ولتكاليفها.

1- تحيط علماً بحالة المساهمات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في 30 نيسان | أبريل 1997، بما في ذلك المساهمات غير المدفوعة البالغة 176،8 مليون دولار من دولارات الولايات امتحدة، تمثل 6،6% من مجموع الأنصبة المقررة منذ بدء القوة إلى الفترة المنتهية في 30 حزيران | يونيو 1997 وتلاحظ أن نحو 16% من الدول الأعضاء قد دفعت أنصبتها المقررة بالكامل، وتحث جميع الدول الأعضاء الأخرى المعنية، ولا سيما الدول التي عليها متأخرات، تكفل سداد أنصبتها المقررة غير المدفوعة.

2- تعرب عن قلقها إزاء الحالة المالية في ما يتعلق بأنشطة حفظ السلام، خاصة في ما يتصل بسداد التكاليف للدول المساهمة بقوات التي تتحمل أعباء بسبب تأخر دول أعضاء عن دفع أنصبتها المقررة في حينها.

3- تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة بالكامل.

4- تحث جميع الدول الأعضاء على أن تبذل قصارى جهدها لضمان دفع أنصبتها المقررة للقوة الكاملة وفي حينها.

5- تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما يتضمن عليه أحكام هذا القرار.

6- تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان إدارة القوة بأقصى قدر من الكفاءة والإقتصاد.

7- تأذن للأمين العام بالدخول في إلتزامات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمبلغ 1773618 دولار لتغطية التكاليف الناشئة عن الحادث الذي وقع فس مقر الأمم المتحدة بقانا في 18 نيسان | أبريل 1996.

8- تقرر أيضاً أن تتحمّل إسرائيل كامل المبلغ المذكور في الفقرة 7 أعلاه أي 1773618 دولاراً.

ثالثاً: إجتماع الإتحاد البرلماني العربي في قانا

على أثر العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان | أبريل 1996، إقترح رئيس الإتحاد البرلماني العربي الدكتور محمد جلال السعيد خلال إجتماعات الدورة السابعة والعشرين لمجلس الإتحاد البرلماني العربي التي إنعقدت في قصر الأمويين بدمشق بين 15 و17 أيار (مايو) 1996 أن تتوجه الوفود المشاركة إلى بلدة قانا في الجنوب حيث ألقى الرئيس نبيه بري كلمة جاء فيها.

" إنني دولة الرئيس، أيها الزملاء أشكركم على هذا اليوم، وأشكر الأمانة العامة للإتحاد والإدارة في مجلس الشعب السوري واللبناني على جهد بذل لإنجاح المحال في هذه الدورة، إننا نعتقد أن جلسة البيان الختامي لأعمال دورة مجلس الإتحاد المنعقدة في دمشق وهنا في قانا في حضور فخامة رئيس الجمهورية شخصياً معنا يمثل دعماً معنوياً كبيراً لصمود أهلكم في الجنوب، ويحوّل أحزاننا المعلقة على الجريمة إلى فرحة بوجودكم. وبهذه المسيرة البرلمانية العربية

التي تمثل حدثاً في حد ذاتها، إنّ قانا ستمثل المعجزة الأولى إن شاء الله على طريق إنتاج عمل عربي مشترك، ولذلك فإن دماء الشهداء قد أضاءت بالفعل طريقاً يجب أن يسلكه العرب جميعاً وصولاً إلى صياغة التضامن العربي.

إنّنا في لبنان نراهن على دور ملموس للإتحاد البرلماني العربي يترجم التضامن العربي إلى حقيقة واقعة، ودوراً في ترجمة قرارات القمم العربية لدعم صمود لبنان، ودوراً ملحاً في السعي لترجمة قرارات الشرعية الدولية الخاصة بلبنان والصراع العربي_ الإسرائيلي.

إن صنع قرارات وتوصيات أعمال الدورة السابعة والعشرين لمجلس الإتحاد في دمشق وإعلانها تتمة الجلسات في جنوبي لبنان أمر يجب أن يمثل تحولاً في إدارة العمل العربي المشترك، ويجعل البرلمانيين العرب مسؤولين أما الله والتاريخ عن إعادة بناء موقف بلداننا، بما يضمن تحقيق تسوية لا تكون ملطخة بدماء اللبنانيين، ولا تكون على حساب دور لبنان، ولا على حساب موقع سوريا في الماضي والحاضر والمستقبل.

ختاماً أتوجه بالشكر إلى مناضلين حقيقيين وقفوا معنا بالأمس ويقفون معنا اليوم ويقفون في كل مكان، إنها الكلمة التي تغلّبت على عنقود الغضب الإسرائيلي أعني بذلك الصحافة، الصحافة اللبنانية والعربية والدولية، فشكراً لكم جميعاً وأهلاً وسهلاً بكم".

- **المقررات الخاصة بلبنان:**

ثمّ تلا مقرر اللجنة السياسية للدورة محمد سعيد العلمي نصّ القرارات الخاصة بلبنان، وتتضمن خمسة بنود:

" إنّ مجلس الإتحاد البرلماني العربي

- أولاً: يدين ويستنكر الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان، لا سيما العدوان الغادر الأخير وما نجم عنه من مجازر بحق المدنيين اللبنانيين، وخاصة المجازر الخمس في مدن وبلدات النبطية وسحمر والمنصوري والجميجمة وقانا وما ألحقه من تدمير بالبنى التحتية والمرافق الإقتصادية، ويطالب بالضغط على إسرائيل لوقف عمليات التوسع وضم الأراضي والتهجير القسري وتقييد حرية المواطنين، وسرقة الآثار التاريخية ودفع التعويضات عن الأضرار التي ألحقها بلبنان من جراء إعتداءاتها وإطلاق المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية وفي سجن الخيام في الأراضي اللبنانية المحتلة.

- ثانياً: يدين المجزرة الوحشية التي إرتكبتها إسرائيل ضد المدنيين الأبرياء الملتجئين إلى مواقع قوات الأمم المتحدة في بلدة قانا في شهر نيسان (أبريل) نيسان الماضي ويعتبرها عملاً من إرهاب الدولة المنظم، ويدعو إلى محاكمة المسؤولين عن هذا العمل كمجرمي حرب وفقاً للشرائع والقوانين الدولية.

- ثالثاً: يدعو المجلس المجتمع الدولي للضغط بكل الوسائل على إسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 425 القاضي بإنسحاب القوات الإسرايلية من جنوب لبنان والبقاع الغربي دون قيد أو شرط إستناداً إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

- رابعاً: يؤكد على حق الشعب اللبناني في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، وهو حق تكفله القوانين والأعراف الدولية. ويوجه التحية إلى المقاومة البنانية التي تناضل من أجل تحرير أرضها المحتلة.

- **خامساً**: يدعو إلى تقديم جميع أشكال الدعم للمقاومة الوطنية اللبنانية ويناشد الدول العربية الوفاء بإلتزاماتها لدعم صمود لبنان وإعادة إعماره."

قانا في 17| 5| 1996

المبحث الثاني: التحرير عام 2000 والقرار 1701

المطلب الأول: جلسة مجلس النواب التاريخية في بنت جبيل العام 2000

إنعقدت جلسة تاريخية لمجلس النواب اللبناني في رد واضح على تحديات العدو الإرائيلي في ثانوية بنت جبيل بتاريخ 31| 5| 2000 وإستهلها الرئيس بري بكلمة جاء فيها:

(....) لهذا إخترنا بنت جبيل، بنت جبيل الأخضر العربي وأخوته موقعاً لعقد هذه الجلسة الإستثناية وعلى أمتار من مدافن الشهداء في هذه الأيام المجيدة المميزة من تاريخ لبنان بإنتصار إراداته المقاومة على أعتى وأبشع إحتلال في تاريخ البشرية، أنّنا بهذا الإختيار لا ننسى أية بلدة أو قرية، وصولاً إلى كل مزرعة من مزارع شبعا حقها وتاريخاً، أنّ تاريخ لبنان يسجل بفخر لكل أسماء العلم التي تمثلها الأمكنة والناس في كل الجنوب، وكل البقاع الغربي التضحيات التي قدمت والمجلس النيابي سيكون أميناً على تنسيق تاريخ لبنان الحديث فصولاً عن الكارثة التي أصابت شعبنا جراء عدوانية إسرائيل وإحتلالها وإدارتها وكذلك فصولاً عن بطولات مقاومتنا منذ اللحظة التي أطلق فيها الإمام موسى الصدر أفواج المقاومة اللبنانية التي وقفت على ثغور الطيبة وبنت جبيل إلى المعركة على أبواب بيروت في خلدة وعلى عملية الويمبي، والبطولات الإستشهادية من شبابنا ومن معهم، وصولاً لسوريا وجيشها، إلى بطولات شركائنا في جبهة المقاومة الوطنية والدور المجيد لإخواننا المجاهدين في المقاومة الإسلامية وحزب الله، دون أن ننسى تضحيات الجيش اللبناني ودوره، بالإضافة إلى دعم الجمهورية الإسلامية في إيران، ودعم الأشقاء العرب وأصدقاء عدالة قضيتنا.

لقد أردت أن يطلع المجلس النيابي مباشرة على صورة المشهد المأساوي لهذه المنطقة المنكوبة لإتخاذ ما يناسب من توصيات لإتخاذ ما يناسب من توصيات تنسجم مع الحجم العظيم لإنتصار مقاومتنا على الإحتلال الإسرائيلي.

وتابع: وهكذا فإن العهود التي تخلت عن مسؤولياتها من الناقورة إلى العرقوب تركت العدو يطمع في أعالي جبل لبنان وبيروت ويحوّل مياهنا الإقليمية وسماءنا إلى ملعب لبوارجه وطائراته وكانت كارثة إجتياح عام 1982 كما أفصحت هذه العهود المجال أمام العدو ليحاول تدمير صيغة لبنان الفريدة التي تتمثل في تعايش كل المذاهب والطوائف التي تشكل نقيض إسرائيل العنصرية. إلا أنّ إنتصار لبنان على نفسه في جهاده الأكبر لإنهاء الحرب الفتنة وإستعادة سلامه الأهلي بفضل سوريا الأسد مكّن لبنان من:

- **أولاً**: إستعادة وحدته الوطنية التي مثلت السلاح الأمضى بمواجهة إسرائيل.
- **ثانياً**: إعادة بناء الدولة ومؤسساتها وبناء ثقة المواطن والأشقاء والعالم بالدولة. وشكل هذان العاملان إضافة إلى نشر وعي وطني حول أطماع إسرائيل ودورها الشرير في الأزمة اللبنانية أساسً لتمكين مقاومتنا من بناء قواعد

إرتكازها الشعبية وتوسيع خياراتها وبالتالي إثباته لعجز القوة التي تملكها إسرائيل من الإبقاء على لبنان البطن الرخو في الجسد لعربي الذي تضربه عليه كلما أرادت منه أن يوقّع على تنازلات جديدة.

هكذا تمكّنت الدولة من النهوض بمسؤولياتها في بناء الصمود الوطني وصولاً إلى التحرير. وتمكّنت المقاومة من إثبات كفاءاتها أمام أحدث الجيوش تقنية وتسليحاً وتدريباً وإجباره على الإندحار من أرضنا وجعله وجيش عملائه ينهار كأي خرافة مبنية على الاكاذيب والباطل.

أيها الزملاء أخيراً إنّ أهل الجنوب والبقاع الغربي يريدون أن يروا الدولة وأن يلمسوا الدولة وأن يحسوا الدولة بكل معانيها، لا سيّما بعد أن شاركهم رئيس البلاد فخامة الرئيس العماد إميل لحود فرصتهم وهو متفّهم لمطالبهم وكلّما زاد الإحساس بالدولة كلّما زادت الثقة بها، وكلّما إطمأن إليها المواطن حتى الّذين ضلوا السبيل وخانوا في فترة من الفترات، ثم أنكرهم العدو قبل صياح الديك ورمى بهم على بواباته أو في مخيم منعزل وكأنهم وباء، إن هؤلاء سيأتون إلى الدولة ويقبلون حكمها، وقد رأوا أن الدولة الراهنة تمهل ولا تهمل، وإنّها عادلة وقديرة فنحن لا نقبل ولن نقبل أن نرى عائلات بأكملها تُضرس لأن بعض أبنائها أو رجالها أكلوا حصرم العدو. إنّني أقول لهؤلاء أن وطنكم أرأف بكم من عدوّكم، إنّ لبنان هو وطن العدالة، أما عدالة عدوّكم فهي خرساء وعمياء.

يبقى أن أذكر بالرهائن المحتجزين في سجون العدوّ وخصوصاً الشيخ عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني وأن أذكّر بما أكّدت عليه في المؤتمر الصحفي الذي عقدته في 25| 5| 2000 عيد التحرير والمقاومة أنه من حق لبنان بالتعويض على شهدائه طيلة نصف قرن جراء العدوان والإحتلال وإستعادة آثاره المنهوبة.

إنني أتنمى على السّادة الزملاء النواب من أجل تحقيق الإفادة المرجوّة من هذه الجلسة الإستثنائية ترجمة ما تقدّم من أجل تحصين هذا النصر الذي توّج بالتحرير وبذلك عقد التحرير مع التنمية لما في مصلحة لبنان.

المطلب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية والقرار 1701

تجلت الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية في حرب تموز 2006 والدور الكبير الذي قام به دولة رئيس مجلس النواب الإستاذ نبيه بري يشكل علامة فارقة في الدبلوماسية البرلمانية وصولاً إلى القرار 1701 الذي أنهى العدوان الإسرائيلي على لبنان. حيث سنلقي الضوء على ثلاث محطات رئيسية في الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية:

- أولاً: لقاء الرئيس برّي ورايس في عين التينة 24/ 7/ 2006

شكل لقاء الرئيس برّي مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة درساً في إصول الدبلوماسية، فمن حيث الشكل ورداً على العنف الإميركي إذ ينقل الوزير علي حسن خليل في كتابه في صفحات مجهولة من حرب تموز قائلاً: " قبل أن يحين موعد وصولها إلى عين التينة، نادى الرئيس برّي مدير المراسم في مجلس النواب علي حمد وكلّفه أن يقوم بواجب الإستقبال وحده من دون أن يشاركه أحد، وبقي جالساً في مكتبه الخاص الذي لم يغادر بابه حتى وصولها مع الوفد المرافق الذي ضمّ السيّد ولش والسفير فيلتمان وعدداً كبيراً من الدبلوماسيين والضباط الأميركيين، وكانت هذه إشارة من الرئيس برّي تشكل رداً على ما حصل في السراي وفيها المضمون الذي يفهمه أعضاء الأميركيين جيداً.

بعد كلام عام بدأت رايس بتقديم طرحهامن مشيرة إلى " إنه سلّة واحدة متكاملة " و"يشكل الفرصة الوحيدة للتسوية في هذه اللحظة" ويتضمن الآتي:

- وقف إطلاق نار متلازم مع إنسحاب "حزب الله" إلى شمال نهر الليطاني.
- إقرار قوات متعددة الجنسية تنتشر مع الجيش اللبناني وتستلم المنطقة حتى الحدود (تساؤل حول التجديد لقوات الطوارىء الدولية لمدة شهرين لحين تجهيز القوة).
- نقاط دولية على الليطاني لمراقبة تقدم حزب الله.

بعد هذه الخطوات، يطمئن الأهالي ويعودوا إلى قراهم مع إستباب الوضع تبدأ عملية إعادة البناء.

كان الرئيس برّي يستمع إلى عرضها إلى النهاية من دون أن يأتي على ذكر الأسيرين الإسرائيليين أو مزارع شبعا، شعر الرئيس بضيق لكن من دون أن يظهر ذلك وسارع إلى الرّد "ما تطرحينه مشروع حرب وليس مشروع حل، بالصيغة التي طرحت يطير البلد، هذا لن يحصل، هل تعرفين أن هناك 800 ألف مهجّر خارج بلداتهم؟".

ثمّ بدأ الرئيس برّي يعرض تفاصيل عن المجازر الإسرائيلية وصولاً إلى تقديم خطة على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:**
  - وقف إطلاق نار شامل.
  - إجراء تبادل للأسرى في أسرع وقت.
  - عودة المهجرين.

- **المرحلة الثانية:**
  - البحث في كل الإقتراحات الأخرى التي قدمتموها بكل جديّة.

وإستكمل الرئيس برّي شارحاً لها مخاطر وصعوبة أن يبقى المهجرون إلى مرحلة متأخرة من الحلّ وتعقيدات هذا الأمر وخطره على الوضع الداخلي اللبناني مبيّناً بعض التفاصيل.

رايس: هذا الطرح غير وارد، وفي كل الأحوال إن موضوع الجنديين الإسرائيليين غير مهم الآن.

عند سماعه هذذا الكلام، أدرك الرئيس برّي أنّها تحاول الإيماء بوضع مريح لها وللإسرائيلي وكانت تعكس بوضوح أن الحرب السياسية هي أميركية وليست إسرائيلية وأن مهمتها هي تغطية العدوان.

أشاح الرئيس برّي بوجهه عنها وبعيداً عن الوفد مدّ رجليه بطريقة أوصلت الرسالة إليها مباشرة، حيث باردت إلى القول " وكأنك لا تريد متابعة النقاش ". إستدركت يقول الرئيس برّي ــ بعدما تأكدت أنها إنزعجت وأن ما أردته قد حصل وقلت لها: "على العكس نحن نريد الحلّ، لكنّا لسنا في وارد التسليم بما يريده الإسرائيلي، أنا أكيد أنّ معلوماتكم عن الوضع خاطئة أو أنّكم لا تريدون ان تصدقوا الحقيقة وللتذكير، لقد إحتللتم العراق خلال ثلاثة

أسابيع وكان يملك أكبر جيش في العالم العربي، والآن يقال أن هناك نحو 14 ألف مقاوم ومنذ ثلاث سنوات وأنتم تواجهون وتخسرون، فلماذا لا تنتصرون، إنها طبيعة المقاومة اللبنانية".

أضاف برّي مخاطباً رايس: " هل تعتقدون أن " حزب الله " وحده يقاتل في الجنوب، كل الجنوب يقاتل، حتى التراب. أنا كرئيس لحركة أمل أقول لك أن الحركة في صلب المعركة، صدقيني لن تنتصروا".

"كنتُ أقصد، يقول الرئيس برّي، أن أخاطبها بصفة الشريكة المباشرة في المعركة ضدنا ".

- رايس: العالم كله يقف معنا بما فيه العالم العربي، وهو يريدون نزع سلاح "حزب الله".
- برّي: إنّك تتحدثين عن رأي الحكام العرب، أما الشعوب فإنّها تستعيد مع المقاومة صورة الوضع أيام جمال عبد الناصر.

وقال لنا الرئيس ينقل عنه الوزير على حسن خليل أنه تعاطى معها بتجاهل لاحظته الوزيرة الأميركية بالتأكيد.

ووجه الرئيس برّي بعد ذلك، وعن قصد، خطابه إلى السفير جيفري فيلتمان وطلب منه تعليقاً على كلامه، لكنّ فليتمان لم يتجرأ على الرّد بحضورها وبقي صامتاً ينظر إلى الرئيس برّي ثمّ إليها ويخفض عينيه.

يقول الرئيس برّي بادرت للقول لرايس بعد أقل من دقيقة صمت والتوتر مخيّم على جو الوفد: " أفهم أنّك لا تريدين بحث موضوع الجنديين الإسرائيليين لأنكم تريدون إعطاء فرصة لإسرائيل على أن تستطيع أن تقضي على المقاومة، إنّه وهم ستكتشفونه لاحقاً عندما ستعرفون معه مدى خسارتكم ".

إستدرك الرئيس برّي بكل الأحوال، ماذا بشأن مزارع شبعا؟

- رايس هناك حلّ للموضوع.
- برّي: لكني لم أفهم، ما هي صيغة الحل؟

بدت رايس متردّدة، ولم تقدم جواباً واضحاً وأوحت بلغتها وكأنّها تقول "نعم"

ناقشها الرئيس برّي في أهمية الموضوع، وبعد جدال وشرح إلتفتت إليه وقالت: " OK سأذهب إلى إسرائيل لمناقشة الأمر ".

يضيف الرئيس برّي: " لم أفهم كيف ربطت رايس الأمرين ببعضهما وهل وافقت على رأيي أم لا، وقبل أن أسأل عادت وقالت: يمكنك القول أو الأخذ بكلمة yes ! عندئذ، عاد الرئيس بري الى الموضوع الأساسي وكرر موقفة قائلاً إن الخطة كسلة واحدة لن تنجح، لأنه لن ننهي نزاعاً من دون وقف اطلاق النار والمجازر على مستوى الوطن، هذه قصة لن تنجح، أنا على ثقة أن إسرائيل لن تنتصر، ولا أعتقد أنك تتصورين أنها ستنتصر". ردد الرئيس بري هذا الكلام أكثر من مرة وكان يقابله صمت من كل الموجودين مع رايس.

وبطريقة خاطفة انتقل الحديث بين الرئيس بري ورايس عن سوريا وإيران، وقالت الوزيرة الأميركية: " نحن نتكلم معهما، غيرنا يقوم بهذا " ثم سألت هل يمكنك أن تساعد على الحل؟

قال الرئيس بري لها: " بالتأكيد أريد أن أساعد على الحل، ولكن بالطريقة التي طرحت لا إمكانية لنجاحها بصراحة لن تنجح "..... وبعد ذلك وقف الرئيس بري بطريقة أعطت نهاية الاجتماع.

وقفت رايس مع الوفد بسرعة وغادرت نزولاً على السلالم ولم يكن الرئيس بري في وداعها كما دخلت.

- ثانيًا: لقاء الرئيس بري وولش في عين التينة 5 / 8 / 2006

كان للرئيس بري دور كبير في صياغة القرار 1701 بالشكل الذي صدر فيه عن مجلس الأمن وكانت المفاوضات الشاقة التي قادها مع السفير الأميركي ديفيد وولش هي التي بلورت هذا القرار تحت أحكام البند السادس بعد أن كانت الولايات المتحدة ومن ورائها العالم كله يضغط باتجاه وضع قوات اليونيفل أو قوات متعددة الجنسية تحت أحكام البند السابع، وللتأكيد على هذا الموضوع ينقل الوزير علي حسن خليل في كتابه صفحات مجهولة في حرب تموز 2006 محضر لقاء الرئيس بري مع السفير وولش في عين التينة. في هذا الوقت، وصل الوفد الأميركي ديفيد وولش مع السفير الأميركي جيفري فيلتمان وعدد من المساعدين الى مقر الرئاسة الثانية، والتقاه الرئيس بري في وقت بقي الحاج حسين (معاون الامين العام لحزب الله) في عين التينة في انتظار إنتهاء الإجتماع.

وبعده أبلغنا الرئيس بري أن وولش بدأ اللقاء بشكره على الإستقبال بعد الموقف الأخير، عرض أمامنا محضر اللقاء على الشكل الآتي:

وولش: أصبح من المهم، بل والضروري علينا أن نصل الى وقف لإطلاق النار وأن يكون هذا فيه مصلحة للجميع حتى لا تبقى هذه القضية مفتوحة وأنه بعد التفكير رأينا أن يقوم هذا الحل على مرحلتين:

الأولى: وقف العمليات العسكرية وبقاء الوضع على حاله (بمعنى بقاء الإسرائيلي في الأماكن التي دخلها في الجنوب).

الثانية: الإستعجال بالحل السياسي الشامل وفق بنود المشروع الفرنسي الأميركي المطروح في مجلس الأمن (من دون أن يطرحه كصيغة متكاملة) والإنتهاء منه في فترة لا تتجاوز الأسبوع كحد أقصى. وبعد الحل يصدر، وقف نهائي لإطلاق النار.

حاول الرئيس بري استيعاب الصدمة في هذه الصيغة التي لا تحمل أي فرصة للنجاح وقال "قبل أن أجيبك لنكمل صورة طرحك، أين موضوع الأسيرين الأسرائيليين والأسرى اللبنانيين؟"

وولش: من غير الوارد عند إسرائيل أن تجري مفاوضات حول الأسيرين، ينبغي تسليمهما.

بري: وموضوع مزارع شبعا

وولش: إسرائيل وإن أبدت استعدادًا سابقًا إلا أنها ليست في نية القيام بأي خطوة تفسر وكأن "حزب الله" قد سجل انتصارًا في الحرب.

بري: سيد والش أنت كنت معنا عندما أتت السيدة كونداليزا رايس، ألم نختلف على أنها كانت تريد مرحلة واحدة وأنا طرحت المرحلتين؟ لماذا الآن قبلتم الأمر ولكن وفقًا لروزناما تخدم اسرائيل، ولماذا عندما اتفقنا كلبنانيين مع بعضنا البعض على سلة واحدة أصبحتم تريدون التجزئة وفق مصلحتكم؟ وبخصوص مزارع شبعا ألم تتحدث السيدة رايس بوعد أمامك وأمام السفير فيلتمان إنها جزء من الحل؟

وولش صحيح، لكن الإسرائيلي لم يقبل برغم محاولتنا.

بري: بدون زعل اسمح لي أن أقول أنني لا أصدق أنه عندما تريدون أمرًا ما، فإن الإسرائيلي يقول لا.

وتابع بري " ألم أطرح التبادل في المرة الماضية بصيغة واقعية تحل المشكلة؟ بكل الأحوال، اسمع سيد وولش أنا لي دوران في هذه المعركة: دور رئيس حركة أمل، التي تشارك بالكامل في المعركة مع "حزب الله" وبكل ما تملك من قوة، ودور آخر، هو دور التفاوض باسمي وباسم "حزب الله"، ولهذا فإنني بصفتي الأولى، أريد أن أقتنع أنا بصيغة الحل المطروحة حتى انتقل للدور الثاني وأقنع "حزب الله" وبالتالي أقول أنا لم أقتنع فلن أنتقل للدور الثاني "

وولش: ماذا تقصد؟

بري: إذا أرسل سماحة السيد حسن نصر الله كتابًا بأنه يقبل الصيغة، وهو لن يكتب، أنا لن أقبل ولن أسير في أي حل، ولهذا أنا لن أنقل للحزب مشروعك للحل، وإذا تحدثت سأقول أمرًا واحدًا هو أن يعزز وضعه لمتابعة المعركة.

وولش: ولكن نحن نريد أن نصل الى حل.

بري: توضع مزارع شبعا بيد قوات الطوارئ الدولية ويرجع أهلها إليها من دون انتشار الجيش اللبناني فيها حتى يحصل التحديد.

وولش: نبقي قضية مزارع شبعا بيد الأمين العام للأمم المتحدة على أن يبقى الإسرائيلي موجودًا فيها وتبدأ عملية التحديد.

بري: هذا كلام لا يقنع أبدًا، على كل حال نحن دخلنا في نقاش استطرادي. لنعد للأول، نحن اتفقنا على مجموعة نقاط في الحكومة ولدينا تفسير لبعضها وأنا تحملت الموافقة عليها في اجتماع مجلس الوزراء اللبناني لنناقش ما هو غير المقبول فيها.

وسحب الرئيس بري ورقة النقاط السبع والبدء بتأكيد الإلتزام بوقف إطلاق النار وأنه لا تريدون تبادل الأسرى فلنضعها "جانبًا" وقال: "لأنطلق من طرحك وخارج إطار التسجيل انا اتحدث بصوت عالٍ، لماذا لا نضبط خطتك ونعيد ترتيبها لأنه وفقًا لما طرحت لا تكون أميركا وسيطًا ناجحًا، فعندما تبقي كل فريق في موقعه، يعني أنك تضع البنزين والنار جنبًا الى جنب، ستحصل عمليات عسكرية بالتأكيد للمقاومة والشعب اللبناني ونحن جزء منه، لن يقبل باستمرار الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية والتصعيد سيقع في أي لحظة.

إن الحل الأفضل – أكمل بري – الذي لا يكسركم هو:

- **أولاً**: وقف إطلاق نار فوري وشامل.
- **ثانيًا**: عودة النازحين.
- **ثالثًا**: انتشار الجيش اللبناني في كل المنطقة وبعدها نكمل مشوار الحل

وولش: بهذا ما نكون قد حققنا؟

بري: قبل 12 تموز كانت اسرائيل خلف "الخط الأزرق، ونحن نعيدها الى هناك.

كانت في مزارع شبعا ونحن بين المرحلتين لا نطالبها بالإنسحاب الفوري.

الجيش لم يكن موجودًا والآن ينتشر.

وولش: لقد اختلطت الأمور، هل تقبل اسرائيل بهذا وماذا عن القوات الدولية؟

بري: لا تفكروا في قوات متعددة، أو قوات دولية أخرى، هناك قوات طوارئ ولا مانع من زيادة عددها مع الجيش اللبناني.

وولش: هل لديك مانع إذا كانت يونيفيل باسم آخر؟

بري: المهم أن تكون وفق المهام الحالية نفسها وعندها لا مشكل.

وولش: أنا سأذهب للقاء الرئيس السنيورة.

بري: أنا متفق مع الحكومة على النقاط.

يبدو مما تقدم أن مسودة هذا الإتفاق المبدئي قد ترجمت في القرار 1701 تحت اسم قوات اليونيفيل المعززة وعودة النازحين ووقف الاعمال العسكرية وانتشار الجيش ولاحقًا تفاوض غير مباشر لتبادل الاسرى ما يدل على القدرة العالية في التفاوض للرئيس بري.

- ثالثًا: الرئيس بري يعتصم في مجلس النواب ضد الحصار

لم تتوانى اسرائيل عن مواصلة اعتدائها على لبنان فهي فرضت حصارًا على لبنان في محااولة للتعويض المعنوي عن هزيمتها المدوية أمام المقاومة والصمود التاريخي للشعب اللبناني حيث يقول الوزير علي حسن خليل في كتابه صفحات مجهولة في حرب تموز 2006 "كانت مواقف اسرائيل قد اعلنت رسميًا استمرار الحصار وهذا ما نقله مندوب الأمين العام للأمم المتحدة، وكان واضحًا التبني الأميركي لهذا الموقف في محاولة استثمار سياسي له للدفع باتجاه مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ولبنان، وشكل وضوح الموقف هذا ردًا على اعتبار أن فك الحصار هو تحصيل حاصل وهذا ما بقي يعتبر الرئيس السنيورة "مسألة أيام". كانت مناسبة ذكرى إخفاء الإمام السيد موسى الصدر ورفيقية في 13 آب 2006 استثنائية في الزمان والمكان حيث تم التأكيد من خلال مئات الآلاف الذين شاركوا على إرادة الحياة والانتصار على الرغم من الدمار والدم والاصرار على أن الوجهة هي الجنوب في خطاب المناسبة، دعا الرئيس بري الى اعتصام نيابي مفتوح في المجلس النيابي حتى فك الحصار الجوي والبحري الإسرائيلي، كما دعا الحكومة الى تسيير رحلات جوية الى المطار والدول الصديقة والشقيقة الى تسيير رحلات جوية وبحرية الى الموانئ اللبنانية، كما أكد الوقوف الى جانب الحكومة في تنفيذ القرار 1701 وتمكين الجيش من القيام بمهامه، وعلى حقنا الثابت في المقاومة حتى تحرير كامل أرضنا. وقال: باسمي وباسم أخي المجاهد سماحة السيد حسن نصر الله وباسم القوى التي تؤمن بمشروع المقاومة سنقوم من خلال الحوار بانجاز استراتيجية دفاعية للبنان.

صباح السبت في 2 / 9 / 2006 كان الرئيس بري قد جمع أغراضه الخاصة في حقيبة ونزل باكرًا الى مبنى مجلس النواب في ساحة النجمة حيث تواجد نواب من مختلف الكتل النيابية توزعوا في غرف ومكاتب جناح الرئاسة

واستقروا هناك يتناوبون الدوام في الليل والنهار، والثابت في البقاء الرئيس بري الذي حجز مكان نومه في احدى زوايا الصالون الكبير الملحق بمكتبة.

بدأت حركة اتصالات واسعة من خلال لجان توزعت على سفارات الدول الخمس الكبرى والدول العربية التي ترتبط بعلاقات مختلفة مع اسرائيل ومع اللجنة العربية الثلاثية ووزير خارجية قطر، وكانت ردود الفعل مختلفة مشجعة بمعظمها للخطوة، ولكن الأميركي نصح بعدم اللجوء الى مجلس الأمن بعكس الفرنسي الذي أيد الأمر كما البريطاني، أما الصين فاعتبرت الحصار ضد القرار 1701 والروسي عبر عن تضامنه ولكنه لم يعط موقفًا من اللجوء إلى مجلس الأمن، الأمر الذي عارضه أيضًا ممثل الأمين العام للأمم المتحدة غير بيدرسون.

وجد اعتصام المجلس النيابي صدى واسعًا وترك تأثيرًا كبيرًا على الرأي العام الخارجي وحصلت مشاركات واسعة من شخصيات عربية ودولية ألقت خطابًا ورسائل تضامن وحصلت تحركات مؤيدة عمالية وشعبية على مستوى الفاعليات المختلفة، واستقبل الرئيس بري في المجلس وفودًا عدة حتى يوم الاربعاء في السادس من أيلول حيث تبلغنا ان الحصار الجدي سيرفع ابتداءً من يوم غد الخميس (7 أيلول) في هذا اليوم، التقى الرئيس بري وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وكان التركيز على الاستفادة من الأجواء الحاصلة لمتابعة موضوع مزارع شبعا وحل قضيتها. وعند السابعة مساءً وفي أجواء احتفالية داخل المجلس النيابي وخارجه حيث حلقت طائرة الميدل إيست دائريًا فوقه معلنة فك الحصار، نحن نطوي صفحة اخرى من صفحات المواجه الطويلة والقاسية مع العدو الذي حاول ان يميز في البحر من خلال تأخير عملية فك الحصار البحري يومين آخرين.

رابعا": نص القرار 1701

نص قرار مجلس الأمن 1701

Nations Security Council Resolution 1701 United

فيما يلي نص قرار مجلس الأمن رقم 1701 الذي تبناه بالإجماع ليلة السبت 12-8-2006، ودعا فيه إلى وقف فوري وكامل لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة.

إنّ مجلس الأمن:

فقرة تمهيدية 1: إذ يذكِّر بقراراته السابقة حول لبنان لا سيما القرارات 425 (1978)، 426 (1978)، 520 (1982)، 1559 (2004)، 1655 (2006) و1680 (2006)، و1697 (2006)، وكذلك ببياناته الرئاسية حول الوضع في لبنان ولا سيما منها تلك الصادرة في تاريخ 18 يونيو العام 2000 (S/PRST/2000/21)، و19 أكتوبر العام 2004 (S/PRST/2004/36)، و4 مايوالعام 2005 (S/PRST/2005/17)، و23 يناير العام 2006 (S/PRST/2006/3)، و30 يوليو العام 2006 (S/PRST/2006/35).

فقرة تمهيدية 2: إذ يعرب عن قلقه الشديد من التصعيد المستمرّ للمعارك في لبنان وإسرائيل منذ هجوم (حزب الله) على إسرائيل في 12 يوليو العام 2006 الذي أدّى حتّى الآن إلى سقوط مئات القتلى والجرحى لدى الطرفَين، وسبّب أضرارا فادحة في البنى التحتية المدنية، وأدّى إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص في الداخل.

فقرة تمهيدية 3: إذ يشدّد على الحاجة إلى وضع حدّ للعنف، إنّما في الوقت ذاته على الحاجة إلى المعالجة الفوريّة للأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك الإفراج غير المشروط عن الجنديَّين الإسرائيليين المخطوفَين.

فقرة تمهيدية 4: إذ يأخذ في الاعتبار حساسيّة مسألة السجناء، ويشجّع الجهود الهادفة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل.

فقرة تمهيدية 5: إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبناني وبالتزام الحكومة اللبنانية بخطة النقاط السبع التي تقتضي فرض سيطرة الحكومة اللبنانية على أراضيها من خلال قواتها المسلحة الشرعية، في شكل لا يترك أي مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية، وإذ يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بتواجد قوة دولية مع إضافة وزيادة عدد ومعدات وتفويض ونطاق عمليات هذه القوة، وإذ يأخذ بالاعتبار طلب الحكومة اللبنانية الذي تضمنته هذه الخطة بانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

فقرة تمهيدية 6: إذ يبدي عزمه على العمل على أن يطبق هذا الانسحاب في أقرب وقت ممكن.

فقرة تمهيدية 7: إذ يأخذ علما بالمقترحات المقدمة في خطة النقاط السبع في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا.

فقرة تمهيدية 8: إذ يرحب بقرار حكومة لبنان المتخذ بالإجماع في 7 أغسطس العام 2006، والقاضي بنشر القوات المسلحة اللبنانية وعددها 15 ألف جندي لبناني في جنوب لبنان، تزامنا مع انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء "الخط الأزرق"، وطلب مساندة قوات إضافية من "اليونيفيل" بحسب الحاجة؛ لتسهيل دخول القوات اللبنانية المسلحة إلى المنطقة وإعادة التأكيد على السعي إلى تعزيز القوات اللبنانية المسلحة بالعتاد بحسب الحاجة لتمكينها من تأدية مهامها.

فقرة تمهيدية 9: إذ يدرك مسئولياته للمساعدة على تأمين وقف مستمر لإطلاق النار، وحل طويل الأمد للنزاع.

فقرة تمهيدية 10: ومع الإقرار بأن التهديد الذي يتعرض له لبنان يشكل تهديدا للسلام والأمن العالميَيْن.

الفقرات التنفيذية

فقرة تنفيذية 1: يدعو إلى وقف كامل لجميع العمليات الحربية بالاستناد خصوصا إلى وقف فوري لكلّ الهجمات من جانب "حزب الله"، ووقف فوري لكلّ العمليّات العسكرية الهجومية من جانب إسرائيل.

فقرة تنفيذية 2: في ظل وقف كامل للأعمال الحربية، يدعو حكومة لبنان و"اليونيفيل" كما هو مقرر في الفقرة 11 إلى نشر قواتهما معا في الجنوب، ويدعو حكومة إسرائيل –مع بدء الانتشار– إلى سحب جميع قواتها من الجنوب اللبناني بالتوازي مع ذلك.

فقرة تنفيذية 3: يشدد على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية، عملاً بأحكام القرار 1559 (2004)، والقرار 1680 (2006)، والأحكام المرتبطة والواردة في اتفاق الطائف حول ممارسة كامل سيادتها وسيطرتها، في شكل لا يترك أي مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية.

فقرة تنفيذية 4: إذ يجدد دعمه القوي للاحترام الكامل للخطّ الأزرق.

فقرة تنفيذية 5: يجدد أيضا دعمه القوي، كما ذكر في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا، كما هو منصوص عليه في اتفاق الهدنة العام بين لبنان وإسرائيل في 23 مارس 1949.

فقرة تنفيذية 6: يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لتوسيع الدعم المالي والإنساني إلى الشعب اللبناني، من ضمنها تسهيل العودة الآمنة للأشخاص النازحين، وتحت سلطة حكومة لبنان إعادة فتح المطارات والمرافئ، اعتمادا على الفقرتين 14 و15، ويدعوها أيضا إلى درس مساعدة أكبر في المستقبل للمساهمة في إعادة إعمار وتنمية لبنان.

فقرة تنفيذية 7: يؤكد على أن جميع الأطراف مسئولة عن ضمان أن لا يتم القيام بأي عمل يتعارض مع الفقرة 1 التي من الممكن أن تؤثر بشكل غير ملائم على البحث عن حل طويل الأمد، الوصول الإنساني إلى السكان المدنيين، من ضمنها ممر آمن للقوافل الإنسانية، أو العودة الطوعية والآمنة للأشخاص النازحين، ويدعو جميع الأطراف للإذعان لهذه المسئولية والتعاون مع مجلس الأمن.

فقرة تنفيذية 8: يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد على أساس المبادئ والعناصر التالية:

الاحترام الكامل للخط الأزرق من كلا الطرفين، ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال العدائية، تتضمن إنشاء -بين الخط الأزرق ونهر الليطاني- منطقة خالية من الأشخاص المسلحين، والعتاد والأسلحة عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان و"اليونيفيل"، كما هو مفوض في الفقرة 11 المنتشرة في هذه المنطقة، التطبيق الكامل لمقررات اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارات 1559 (2004) و1680 (2006)، التي تتضمن نزع أسلحة كل الجماعات المسلحة في لبنان، من أجل -ووفقا لقرار مجلس الوزراء في 27 يوليو 2006- عدم وجود أسلحة أو سلطة في لبنان عدا تلك التابعة للدولة اللبنانية، لا قوات أجنبية في لبنان من دون موافقة الحكومة، لا بيع أو إمدادات من السلاح والمواد المتعلقة بها إلى لبنان إلا إذا أجازت حكومته، تزويد إسرائيل الأمم المتحدة بكل خرائط الألغام في لبنان التي بحوزتها.

فقرة تنفيذية 9: يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود لتأمين في أسرع وقت ممكن اتفاقات مبدئية بين حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على قاعدة وعناصر حل طويل الأمد كما ورد رابعا في الفقرة 8، ويعبر عن نيته في أن يكون معنيا بشكل فاعل.

فقرة تنفيذية 10: يطالب الأمين العام بتطوير -بالتنسيق مع فاعلين دوليين أساسيين والأطراف المعنية- اقتراحات لتطبيق بنود اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارين 1559 (2004) و1680 (2006)، تتضمن نزع السلاح، وترسيم حدود لبنان الدولية، خصوصا في تلك المناطق؛ حيث هناك نزاع أو التباس، بما في ذلك معالجة مسألة مزارع شبعا، وتقديم تلك الاقتراحات إلى مجلس الأمن في غضون 30 يوما.

فقرة تنفيذية 11: يقرر -بهدف إضافة وتعزيز القوة الدولية لجهة العدد والمعدات والتفويض ونطاق العمليات- السماح بزيادة القوة الدولية "يونيفيل" إلى حد أقصى يبلغ 15 ألف جندي والسماح للقوة، إضافة الى أداء المهمات الموكلة إليها وفقا للقرارين 425 و426 (1978) بـ:

أ- مراقبة وقف العمليات العدائية.

ب- مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية فيما تنتشر في الجنوب، وبينها على طول الخط الأزرق، بالتزامن مع سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان كما هو منصوص عليه في الفقرة الرقم 2.

ج- تنسيق أنشطتها المتصلة بالفقرة 11 (ب) مع الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية.

د- توسيع مساعدتها للإسهام في ضمان الوصول الإنساني إلى السكان المدنيين وعودة الأشخاص المهجرين بشكل إرادي وآمن.

هـ- مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات باتجاه إقامة المنطقة المشار إليها في الفقرة 8.

و- مساعدة الحكومة اللبنانية، بناء على طلبها، في تطبيق الفقرة 14.

فقرة تنفيذية 12: دعما لطلب الحكومة اللبنانية نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها على كامل الأراضي، يسمح لقوات "اليونيفيل" القيام بكل التحركات الضرورية في مناطق نشر قواتها وفي إطار قدراتها؛ للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم للأعمال العدائية بأي شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من أداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن، وحماية موظفي الأمم المتحدة، التسهيلات، التجهيزات والمعدات، تأمين أمن وحرية تحرك موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الإنسانية، ومن دون الإضرار بمسئولية الحكومة اللبنانية في حماية المدنيين تحت التهديد الوشيك بالعنف الجسدي.

فقرة تنفيذية 13: يطلب من الأمين العام بشكل عاجل وضع الأمور في مكانها للتأكد من أن "اليونيفيل" قادرة على تأدية مهامها التي ينص عليها هذا القرار، يدعو الدول الأعضاء إلى البحث في مساهمات معينة في "اليونيفيل"، والرد إيجابا على طلبات المساعدة من القوة، ويعبر عن شكره العميق إلى هؤلاء الذين ساهموا في "اليونيفيل" في الماضي.

فقرة تنفيذية 14: يدعو الحكومة اللبنانية إلى تأمين حدودها والمداخل الأخرى لمنع دخول لبنان من دون موافقتها الأسلحة أو المعدات المتصلة بها، ويطلب من "اليونيفيل" كما تنص الفقرة 11 تقديم المساعدة إلى الحكومة اللبنانية نزولا عند طلبها.

فقرة تنفيذية 15: يقرر أيضا أن كل الدول يجب أن تتخذ الخطوات الضرورية لمنع، عبر أراضيها أو موانئها أو طائراتها..

أ) بيع أو تزويد أي مجموعة أو أفراد في لبنان بالأسلحة والمعدات المتصلة بها من كافة الأنواع، بما فيها الأسلحة والذخيرة والآليات، المعدات العسكرية، التجهيزات التي لها صفة عسكرية وقطع غيار ما ذكر سابقا، بغض النظر إذا كانت (هذه الدول) هي مصدرها أم لا.

ب) تزويد أي مجموعة أو أفراد في لبنان بأي تدريبات تقنية أو مساعدة تتعلق بالتزويد، التصنيع، الصيانة أو استخدام المعدات المذكورة في الفقرة السابقة، غير أن هذا المنع لا يطبق على الأسلحة والمعدات المتصلة والتدريب أو المساعدة التي تسمح بها الحكومة اللبنانية أو "اليونيفيل" كما تنص عليه الفقرة 11.

فقرة تنفيذية 16: يقرر تمديد انتداب "اليونيفيل" في لبنان حتى 31 أغسطس 2007، ويعبر عن عزمه إعطاء دعم إضافي لهذا الانتداب وللخطوات الأخرى؛ من أجل المساهمة في تطبيق وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد.

فقرة تنفيذية 17: يطلب من الأمين العام تقديم تقرير للمجلس خلال أسبوع واحد من بدء تطبيق هذا القرار، ثم على أساس دوري.

فقرة تنفيذية 18: يشدد على الأهمية والحاجة للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس كل قراراته السابقة رقم 242 (1967) المؤرخ 22 نوفمبر 1967 ورقم 338 (1973) المؤرخ 22 أكتوبر 1973.

فقرة تنفيذية 19: يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المبحث الثالث: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية وقضايا العرب وفلسطين

المطلب الأول: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية والقضايا العربية

أولاً: انشاء برلمان عربي موحد يشرع لسوق عربية مشتركة

على هامش أعمال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي المنعقد في دمشق في تموز 1999 دعا الرئيس بري الى اتخاذ قرار جريء بانشاء البرلمان العربي الموحد حيث جاء في كلمته " على المستوى البرلماني فإننا ندعو البرلمانين العرب الى:

1 – اتخاذ قرار جريء بإنشاء البرلمان العربي الموحد توزع المقاعد فيه حسب نسبة عدد السكان، ان مثل هذا البرلمان هو الاطار العربي القادر على تشريع السوق العربية المشتركة، وهو الاطار العربي القادر على تشريع الصيغ المشتركة التي أصدرتها جامعة الدول في الاطر الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والامنية.

لقد وجهت الى اجتماعكم الكريم الدعوة الى اتخاذ قرار بإنشاء لجنه او كما قال زميلي رئيس مجلس النوب الأردني جمعية برلمان تكون مهمتها تطوير سياسة التضامن العربي المشترك لمواجهة التحديات المتنوعة المفروضة على العرب على أبواب الألفية الثالثة ان هذه الهيئة تستطيع ان تتولى أيضًا صياغة الآلية العملية لإنشاء البرلمان.

2 – الدعوة الى عقد قمة عربية موسعة لتقييم الوقائع العربية خلال السنوات الخمسين المنصرمة، لوضع استراتيجية عربية مشتركة سواء لمواجهة العنصرية الاسرائيلية المتمثلة ببرنامج باراك وأبعاده واتساعاته وانعكاساته على عملية السلام، كذلك البحث في موقع العرب ودورهم على أبواب الألفية الثالثة.

في تلبية للدعوة التي وجهها دولة الرئيس بري انعقد مجلس النواب في بيروت يوم 13 / 12 1999 الاجتماع الأول للهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي بحضور أعضاء الهيئة تنفيذًا للقرار الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الإتحاد البرلماني العربي والذي اقترح فيه دولة الرئيس بري اقامة برلمان عربي موحد وقد أذاع الرئيس بري التوصيات التي دعت الى العمل العربي المشترك في الألفية الثالثة لمواجهة التحديات الاقليمية والعالمية.

وجاء في هذه التوصيات:

- اقرار نظام الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن والعمل العربي المشترك واقتراح عرضه على المؤتمر القادم للإتحاد البر لماني العربي.

- الموافقة على مبدأ إقامة برلمان عربي موحد والعمل على إقراره من خلال اتفاقية.

- الموافقة على مبدأ إقامة برلمان عربي موحد والعمل على اقراره من خلال اتفاقية توقعها الدول العربية وفقًا لتشريعاتها ودساتيرها مع الأخذ بعين الاعتبار بخصوصيات كل الدولة والإستفادة من التجارب الاقليمية العربية ومن التجارب المماثلة في أوروبا وأميركا اللاتينية وغيرها مع التركيز على اعتبار ان اقامة البرلمان العربي الموحد تجسيد لرغبة الأمة وخدمة للوحدة العربية ونصرة لقضايا الأمة المصيرية.

- وضع صيغة نظام البرلمان العربي الموحد على جدول أعمال المؤتمر القادم للإتحاد البرلماني العربي (الجزائر شباط 2000) وعرض القرارات الصادرة من احتماع الهيئة على اساس اعتبار الاتحاد البرلماني العربي نواة للبرلمان العربي الموحد.

وبعد تلاوة الرئيس بري للتوصيات أجاب على أسئلة الصحفيين قائلاً: أعتقد أن البرلمان الأوروبي الذي هو أحد أشهر البرلمانات الآن يتقبلون التهاني لمجرد أن وضع أحد المجالس على القائمة للدخول في هذا البرلمان، أقول أن هذا البرلمان بدأ في الخمسينات حتى وصل الى ما وصل عليه الآن وبين الخمسينات والسبعينات كانت هناك مساواة لاختيار عدد معين في كل بلد. علينا الافادة من هذه التجارب في أوروباوأميركا اللاتينية والتي تحصل الآن في افريقيا. هذه الفكرة انطلقت الآن ولن تصل منذ اليوم الأول للشيء الذي نريده، ولكن سنصل إلى يوم فعلاً نرى فيه نائبًا يمثل بلده وتنتخبه الأمة العربية والشعب العربي ولا ينتخب على أساس طائفي أو مذهبي.

علينا أن نسير بالبرلمان العربي الموحد في شكل تدريجي ولا تنسوا أن الاتحاد البرلماني العربي انطلق بعد حرب تشرين بسبعة اعضاء وصار اليوم يضم عشرين، وأقول صحيح أن الفكرة لبنانية وهناك اجماع عربي عليها ولكن يجب

أن تسير تدريجيًا، وأود هنا أن أقول بأن سيادة الرئيس حافظ الأسد قدم قطعة أرض في دمشق لأجل بناء مبنى البر لمان وقد بدأ البناء الآن للإنشاء هذا المبنى البرلمان الموحد ولن ترى منذ اليوم الاول أن الشعوب العربية تنتخب، علينا ان نتدرج في هذا الموضوع، لن نرى ذلك في أول عام أو لعله أيضًا في الخمس سنوات الأولى ونحن نتدرج في هذه الفكرة وتكون الدول العربية تتدرج في الديمقراطية أكثر فأكثر والديمقراطية تربية وعملية وعي، لذلك ناشدنا في توصياتنا وسائل الاعلام والإعلاميين العرب ايجاد هذه الثقافة وتعزيزها، ومنها لا أحد يقول أنه يريد تذويب كيان أبدًا بل نحن حريصون جميعًا على خصوصية وكيان كل بلد وعلى استقلال كل بلد من البلدان العربية، هذا الأمر شيء والشعب العربي بأماله وأمانيه ومصالحة المشتركة وبلغته الواحدة يتطلب اطارًا يعبر عن آماله ويساعد الجامعة العربية.

وردًا على سؤال آخر أوضح الرئيس بري أنه علينا الإفادة من التجربة الأوروبية ففي المرحلة الأولى ساوى الأوروبيون في التمثيل بين البلدان من دون الأخذ في الاعتبار كبر الدولة او صغرها فكان هناك عدد معين لكل دولة في البرلمان الأوروبي، ولم تعتمد وقتها النسبية، وأتصور أننا قد نبدأ على هذا النحو وبعد فترة نفكر بتطوير هذا الأمر، وفي البداية، أحب أن أوضح أن النواب يعينون تعييناً من قبل مجالسهم الى أن نصل الى درجة يصبح هذا النائب مرشحًا وليس له علاقة بالمجلس النيابي لبلده أي يمكن أن يكون النائب عضوًا في البرلمان العربي الموحد وليس عضوًا في مجلس النواب لبلده.

وفي كلمة في افتتاح اعمال الاجتماع الاول للهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي وندوة البرلمان العربي الموحد برئاسة الرئيس بري وبمشاركة رؤساء مجالس كل من لبنان، سوريا، الأردن، الجزائر، المغرب، قطر، وفلسطين وممثلين عن مجالس كل من تونس، السعودية، العراق، الكويت، مصر، موريتانيا، والأمين العام للإتحاد البرلماني العربي نور الدين بو شكوج شدد على عدة ثوابت مؤكدًا على أن اجتماعات الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت في دمشق خطوة هامة على طريق جسر العلاقات العربية على المستويات السياسية والاقتصادية والبرلمانية.

أولاً: المستوى السياسي، للمرة الأولى يتجرأ البرلمانيون العرب على المبادرة لتشكيل هيئة لتطوير صيغ التضامن العربي باقتراح من الشعبة اللبنانية وهو الأمر الذي يضعنا كممثلين لشعوبنا أمام مسؤولياتنا لمعالجة أسباب الشقاق العربي وردم الهوة في العلاقات العربية – العربية والمساهمة في رفع مستوى العلاقات بين أقطارنا الى درجة التنسيق حتى لا نكون فاعلين بالقول الى درجة التكامل.

ولا بد من الاعتراف كوننا برلمانيين مسؤولين أمام شعوبنا لا عنهم بأن أدوار البرلمانات العربية على المستوى القومي كانت لا تزال مهمشة تصادرها الحكومات المتعاقبة التي كان لها على الدوام مصلحة في نقل اهتمامات المواطنين في اقطارها وتحويل انتباههم عن شؤونهم الداخلية الى مشكلات عبر الحدود مع أقطار شقيقة أخرى.

ولعل لتلك الأفعال والارتباكات الحكومية حسنة واحدة هي أن البرلمانات في أقطارها لم تدع مرة واحدة للتصويت على قرارات حروب الإستتباع العربية أو على أرفع درجة التوتر في هذه العلاقة أو تلك وبقيت تلك الحروب والتوترات والخلافات ولله الحمد مسؤوليات حكومية وان لم نقل مسؤوليات الحكام.

ثانيًا: المستوى الاقتصادي، تجرأ البرلمانيون العرب في دورات سابقة لمجالس الاتحاد بناء لاقتراح من الشعبة البلمانية اللبنانية للمبادرة الى نفض الغبار عن شعار السوق العربية المشتركة واخراج هذا المشروع الحيوي الهام الى حيز الوجود خصوصًا وإن ما تم تحقيقه على طريق التعاون والتكامل الإقتصادي العربي بقي دون الطموح بكثير ولم يرق الى مستوى التحديات التي تواجه امتنا رغم توافر الموارد البشرية المتخصصة الكفوءة والتي تتلاءم مع العصر ووجود أسواق عمل وانتاج ورغم توفر الموارد البشرية والثروات الضخمة المتنوعة ورغم ما يتمتع به الوطن العربي من موقع جغرافي مميز وخصائص مشتركة،وميراث مشترك، ومصير واحد.

وقد أكد البرلمانيون العرب، خلال مؤتمرهم السابع في القاهرة والدورة الحادية والثلاثين لمجلس الاتحاد في صنعاء والمؤتمر الثامن في نواكشوط وفي المقررات الصادرة عن الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الاتحاد في دمشق على توفير المساندة البرلمانية الشعبية لإطلاق مشروع السوق العربية المشتركة الأمر الذي أعطى زخمًا لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي خلال الاجتماع الذي انعقدت فيه قمة القاهرة عام 1996.

وقد تمكن البرلمانيون العرب من فتح الابواب أمام قيام التكتل الاقتصادي العربي باعتباره المنطلق إلى دخول آفاق القرن الحادي والعشرين، وإلى وضع المستوى السياسي العربي أمام مسؤولياته، لإنقاذ القرارات المتعلقة بتحقيق الإسراع في تطوير وتعجيل خطوات المنطقة الحرة العربية الكبرى القائمة في نطاق المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وتفصيل وتعجيل السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لمشروع السوق العربية المشتركة.

ثالثًا: المستوى البرلماني، لقد كانت الشعبة البرلمانية السورية المبادرة الى الدعوة للإرتقاء بصيغة الاتحاد البرلماني العربي الى البرلمان العربي الموحد. وقد تبنينا هذه المبادرة في كلمة الشعبة البرلمانية اللبنانية خلال اجتماع دمشق لمجلس الاتحاد الذي أقر عقد ندوة حول هذا العنوان في بيروت.

وأضاف من دواعي سروري أن تنعقد هذه الندوة وأن تناقش بكل جدية ومسؤولية العناوين وأوراق العمل المقترحة حول البرلمان العربي الموحد وشكل هذا البرلمان في ضوء التطورات الدولية والتصورات حول الخطوات الواجب اتباعها لقيام البرلمان العربي الموحد. فهل بين العرب أيها السادة والأخوة ما بين البرلمانات الاوروبية؟ هل هناك قوميات بين العرب أصبحت أكثر مما بين البرلمانات الاوروبية وبين الشعوب الاوروبية؟ لماذا لا نبدأ كما بدأوا ثم ننتهي كما ينتهون ليكون هناك برلمان مستقل حتى عن داخل كل وطن ويكون يمثل الأمة العربية جمعاء. لقد اتسعت عضوية الاتحاد البرلماني العربي بحيث أصبح يضم الاغلبية في البرلمانات ومجالس الشورى العربية، أقام شبكة من العلاقات العربية مكنته من طرح قضايا أمتنا وكسب التأييد لها.

على الرغم من الجهود التي بذلها الرئيس بري لاحياء البرلمان العربي الموجود وفقًا لما تقدم إلا أن إنشاء البرلمان العربي ولد جنينًا مشوهًا بحيث ان خارطة الطريق التي وضعها الرئيس بري لم يعمل بها بل على العكس فقد ولد البرلمان العربي في كنف جامعة الدول العربية والى اليوم لم يصدر عن هذا البرلمان العربي سوى بيانات الادانة والإستنكار وبالتالي ذهبت كل جهود الرئيس بري سدى على أمل أن يأتي يوم تهتدي البرلمانات العربية نحو اقامة البرلمان العربي الموعود والمنشود.

ثانيًا: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية النيابية والمرأة العربية

خلال الندوة النيابية لاجتماع الهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي كان للرئيس بري الجرأة الكاملة للقول بأن أول مصالحة يجب على العرب وعلى البرلمانيين القيام بها هي مصالحة أنماط السلطات المتنوعة لمجتمع الرجل العربي مع المرأة حضورًا ودورًا.

وأضاف ربما قد يتفاجأ بعض الزملاء بأني أطرح عنوانًا غير متوقع وأنني أقوم بنشر الغسيل العربي أمام السادة رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان وأمام مؤسسات الرأي العام الاعلامية والثقافية اللبنانية والمدعوين الى حضور هذه الجلسة الافتتاحية لاجتماعاتنا وندواتنا.

أقول بالمقابل: كيف ترانا ندخل الألفية الثالثة بدون صورتنا في مرآة الحياة ودون الاعتراف بنصفنا الآخر؟ وأقول إن تغيب دور المرأة مثل صدعًا في الجسم العربي على المستويين القطري والقومي وأدى الى وقوف المجتمع العربي على رجل واحدة وتنفسه برئة واحدة ورؤيته وسمعه بعين واحدة واذن واحدة.

إن أولى مهمات الهيئة التي تجتمع اليوم الاقرار بضرورة أن لنا أمًا وأختًا وزوجة وأن نعترف بإننا لما وصلنا ولما استقبلنا الالفية الثالثة على النحو الذي نحن عليه إلا لأننا انكرنا اعترافنا بالنصف الآخر، لذلك أظن أننا داخل الأسرة وداخل المجتمع العربي بين المرأة والرجل ضمانًا لمساهمة المرأة في صنع المستقبل العربي انني ادعواالى تبني اقتراح اعتبار العام الفين عام المرأة العربية والى استحداث لجنة خاصة بالمرأة وقضاياها في المجتمع العربي في اطار الاتحاد البرلماني العربي استنادًا الى إقرار معظم الدساتير العربية احترام حقوق المواطن بغض النظر عن جنسة.

وفي افتتاح مؤتمر ملتقى البرلمانيات العرب في مجلس النواب اللبناني في تاريخ العاشر من آذار للعام 2000 في كلمته أمام المؤتمر قال: أود أن أعبر عن فرحي لأن المؤتمر التاسع للإتحاد البرلماني العربي تبني توصيات اجتماع بيروت للهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي وقرار انشاء لجنة اساسية للمرأة في اطار الاتحاد، وهو الأمر الذي يحمل البرلمانات عامة وهذه اللجنة على وجه الخصوص مسؤولية في التصدي لقضية المرأة ودورها في أقطارنا العربية بإيجاد الاليات المناسبة، ولترجمة مشاركة المرأة العربية في كل ما ينتج حياة المجتمعات والدول العربية. إن البرلمانيين العرب وهذه اللجنة معنيون بنشر وعي على مستوى قواعدهم الشعبية حول الأثر السلبي المترتب على حرمان المرأة من المشاركة في بناء إدارات وهياكل الدول العربية وحرمانها من حقي الإنتماء والتعبير. وكذلك نشر وعي حول النتائج الايجابية المترتبة على مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي لمختلف القطاعات، والبرلمانيون العرب معنيون بالتالي وفق كل انواع الإنقاص من مكانة المرأة، ودفع الحكومات العربية الى الأمام لتبني خطة العمل العربية

للنهوض بالمرأة العربية، خصوصًا أن هذه الخطة تنطلق من مقومات الحضارة العربية وقيم الاديان السماوية والحضارة الانسانية التي تحترم حقوق المرأة كأساس للإنسان وتؤمن بمشاركتها في عملية التنمية وثمارها شرطًا لشمولها واستدامتها.

ان البرلمانين العرب وفي الطليعة البرلمانيون اللبنانيون وهم يتطلعون الى الحاضر والمستقبل مستفيدون من الدروس والعبر خلال القرن الماضي والانتكاسات عبر التاريخ وبمواجهة التحديات، قد عبروا بصدق خلال اجتماع بيروت للهيئة البرلمانية لتطوير صيغ التضامن العربي، وخلال اجتماعات الجزائر لمجلس الاتحاد عن أن مجتمعنا العربي لا يستطيع النهوض بمسؤولياته وهو يقف على رجل واحدة ويرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة ودون تحقيق مشاركة المرأة وتوسيع دائرة الخيارات أمامها، وتمكينها تنمية طاقاتها، وخلق ظروف ملائمة لديمقراطية تقوم على التعددية، وأولاً وأساساً إزالة التشوهات التي أساءت الى صورة المرأة، ووقف العنف والقمع الممارس ضدها والذي أدى بشكل دائم الى التوتر والتنازع الموهن لتماسك الاسرة والمجتمع العربي.

إن الدول العربية يجب أن تكون منسجمة مع القرارات التي تصدر عن المؤسسات التابعة للأمم المتحدة بحضور رؤساء الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة وفي الطليعة الهدف الذي حدده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مرفق قرارة 15 / 1990 حول مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار. والبرلمانيون العرب معنيون في هذا الإطار بمراجعة كافة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة بهدف تطويرها وتعديلها لمواكبة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتسارع، الذي طرأ على المجتمع العربي وملائمته مع الواقع الدولي، وبالتالي ضمان حق المرأة في ممارسة حقوقها السياسية بما فيها حق التصويت والترشيح للمجالس التشريعية القطرية اللامركزية الادارية والبلديات وكذلك تمكين المرأة من أخذ فرص متكافئة في مواقع الادارة الأولى وسواها. هل يعقل أن المرأة العربية في بعض الدول العربية لا حق لها في قيادة السيارة أو الإنتخاب أو غيره؟ إننا إذا نطالب بالانسجام مع مقررات منظمات الامم المتحدة فإننا في الوقت نفسه نطالب هذه المنظمات الدولية بزيادة تمثيل المرأة العربية في ملاكاتها وفي وظائفها العليا ومنها حق اتخاذ القرار خاصة، وذلك عن طريق التوظيف التفضيلي والترقية وغير ذلك من التدابير الخاصة.

إن الشعبة البرلمانية اللبنانية ستعمل في إطار اتحاد البرلمانات العربية واتحاد برلمانات دول منظمة المؤتمر الاسلامي من أجل بحث ودراسة أوضاع المرأة العربية والتوصية والعمل لإتخاذ الاجراءات الكفيلة في سبيل:

أولاً: ضمان تكافؤ فرص للمرأة العربية في التعليم لجميع المستويات.

ثانيًا: تعزيز اعتماد المرأة العربية على الذات اقتصاديًا وقدرتها على دخول سوق العمل. في لبنان إذا كان الرجل موظفًا يؤمن الضمان لزوجته لكن إذا كانت الزوجة لا تؤمن ضمانًا.

ثالثًا: القضاء على العنف ضد المرأة.

رابعًا: التغلب على آثار الاحتلال والعدوانية الإسرائيلية ضد المرأة العربية.

أيتها البرلمنيات يا أخوات سناء محيدلي ويسار مروة وعايدة نصرالله ولولا عبود وابتسام حرب ومريم خير الدين وجميلة بوحيرد ودلال المغربي وسهى بشارة انني أدعوكن برعاية الإتحاد البرلماني العربي الى إنشاء صندوق للتبرعات

الشعبية يوظف من أجل إنشاء مشاريع انتاجية سنوية في المناطق اللبنانية الواقعة تحت الاحتلال أو في مناطق التماس المحررة التي تتعرض للإعتداءات الاسرائيلية اليومية. إن اللجنة الوطنية لإحياء الرابع عشر من آذار والثامن عشر من نيسان قد اعدت اعدت الوثائق المتعلقة بالممارسات الغاشمة للجنود الاسرائيليين في المناطق اللبنانية المحتلة، هذه الوثائق ستوضع بتصرف هذا اللقاء. كما أن اللجنة بالتعاون مع الامانة العامة للإتحاد البرلماني العربي ستقوم بالمراسلات اللازمة من أجل توثيق الجرائم الاسرائيلية ضد المدنيين العرب لوضعها بتصرف الرأي العام الدولي.

ومن هذا اللقاء أتوجه بالتحية الى أهلنا الصامدين المرابطين في الجنوب والبقاع الغربي والجولان وفلسطين المحتلة، خصوصًا الى الأمهات والأخوات والزهرات اللواتي كن دائمًا حضن المقاومة وقلبها النابض بالشجاعة مؤكدين أن دورة المرأة العربية واللبنانية خاصة سيتنامى تحقيقًا لا نتصاراتنا ولازدهار الانسان – في وطاننا — في لبنان. وافتخرنا دائمًا عند بدء المقاومة بأن نساءنا لهم سواعد الرجال وأن رجالنا لهم قلوب النساء في الشجاعة.

المطلب الثاني: الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية وقضية فلسطين

أولاً: قطع كل أشكال العلاقات مع اسرائيل.

جاء في كلمة الرئيس بري خلال أعمال الدورة الـ 41 الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت في مجلس الشعب المصري في القاهرة بتاريخ 12 نيسان 2002.

أما آن لنا أن نكسر الجرة ونقف على مسافة دبلوماسية الحكومات؟

أما آن لنا أن ننحاز الى الناخبين الذين نمثل في إطار هذا الاتحاد الذي يشكل مؤسسة الرأي العام الأكثرية تمثيلاً في الوطن العربي؟

هل ترانا لمرة واحدة سنكون مسؤولين أمام الناس لا عن الناس.

بداية لا بد أن أؤكد أمام هذا الاجتماع باسم اللجان البرلمانية اللبنانية رفضنا المطلق لكل محاولة لتهميش البرلمانات ودورها في صنع السياسات القطرية والمشتركة وأولها تجاهل الجامعة العربية لنا ومؤتمرات القمة لنا حتى ان مؤتمر القمة في بيروت لم يترك مؤسسة اقليمية او دولية إلا دعيناها وشاركت وألقت كلمة ما عدا الاتحاد البرلمان ي العربي. ولا بد أن أؤكد استمرارنا في إقصاء أدوارنا عن القضايا المركزية لأقطارنا وأمتنا، أدت وتؤدي الى تآكل للتمثيل الشعبي من جهة السلطة ومن جهة المعارضة، حتى يكاد يكون النواب المنتخبون مجرد مستثمرين يضعون ختمهم على مشاريع قوانين الحكومات أو يسقطون ضحية الولاء أو المعارضة للحكومة.

ما أقوله هو ليس لمصلحة الحكومات وليس لمصلحة الرؤساء ما أقوله هو حقيقة، آراء خبراء دوليين وعرب في واقعنا وفي الواقع البرلماني.

وما أقوله هو لكي أؤكد أن تضييق مساحة الديمقراطية وتهميش دور البرلمانات سيؤدي الى سلطات عاجزة ومقيدة ومكبلة، لا تستطيع حراكًا أمام وقائع كالتي تجري على مساحة فلسطين.

للأنظمة ضرورات أنا أفهم ضرورات الأنظمة ولكن إذا لم يكن لها مساحات ديمقراطية كيف تهرب من الضغوط؟ مرات ومرات كذبت وكانت تتهرب حتى من الولايات المتحدة الأميركية أمام الكنيست الإسرائيلي ثم ها نحن على مستوى الأمة نفسها نتراجع حيث رفضنا قرار الأمم المتحدة رقم 194 لأنه تضمن التعويض الى جانب حق العودة نعود فنتمسك بالقرار ولا نحصل عليه.

وها نحن على مستوى الامة وحيث تزيد اسرائيل من لاءاتها ترانا من قمة الخرطوم الى قمة بيروت نتراجع عن لاءاتنا ونواصل لحس المبرد تحت عنوان تأكيد حاجاتنا الى السلام وإظهار حسن نيتنا.

كل ذلك يجري والولايات المتحدة الأميركية لا تريد أن تزيد احساسها بالعرب حتى كمستهلكين لسلعها ثم ماذا بعد؟

من جهتي أستطيع أن أقول في الانتفاضة ما لم يقله المتنبي بسيف الدولة.

ومن جهتي أستطيع أن أذم العدوان الإسرائيلي المجرم على الشعب الفلسطيني وأن أقول في هذا العدوان ما لم يقله المتنبي في كافور.

ولكننا أيها الأخوة الأعزاء لسنا في حصة استظهار في الصف السادس، نحن ممثلون عن البرلمانية العربية للشعب العربي العظيم في إطار هذا الإتحاد. وعلينا لمرة واحدة إما أن نثبت أننا في موقع الفعل اتجاه القضية المركزية لعالمنا العربي. وإما أن نسلم مفاتيح مؤسساتنا التشريعية الى الحكومات. انني بناء على ما تقدم، وبناء على صورة المشهد الدامي في فلسطين على حفلات الاعدام الجماعية وحرب الإبادة التي تستهدف الشعب الفلسطيني أؤكد أمام هذا المجلس على:

أولاً: عدم التفريط بالمقاومة والانتفاضة في فلسطين لأنها سلاح السلام الفلسطيني الأوحد، ودعم هذه المقاومة وهذه الانتفاضة بكل التعبيرات العربية الشعبية الممكنة، وفي الطليعة عبر مبادرة المجالس النيابية والشورية العربية الى إطلاق فعاليات مؤسسات الرأي العام الثقافية والإعلامية والإنسانية والنقابات والأحزاب لإنشاء هيئات وصناديق شعبية في كل قطر عربي، لخلق حالة مستمرة من مساندة الشعب الفلسطيني تمكنه من الصمود في أرضه ومقاومة عدوانية اسرائيل واحتلالها.

ثانيًا: إثبات المصداقية العربية اتجاه الشعب الفلسطيني عبر مبادرة الحكومات العربية المعنية الى وقف وليس فقط جميع الاتصالات السياسية والاقتصادية، بل قطع جميع أشكال العلاقات وجميع أشكال التطبيع مع اسرائيل، وكذلك الإلتزام الكامل بتطبيق أحكام المقاطعة العربية، ضد اسرائيل، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، واني أقدم للرئاسة تقريرًا موجزًا حول فعالية المقاطعة العربية بين الصمود الشعبي ومحاولة الالتفاف الرسمي لتوزيعها على المؤتمر.

ثالثًا: الدعم المطلق لحق اللاجئين الفلسطينين بالعودة الى أرض وطنهم باعتبار ذلك الحق حقًا فرديًا وجماعيًا لا تملك أي جهة حق التنازل عنه بما فيه الجهة الفلسطينية.

رابعًا:

أ- مبادرة البرلمانات العربية الى ادانة واستنكار الموقف الاميركي المنحاز بالمطلق والذي يشكل غطاء للعدوانية الإسرائيلية.

ب- الطلب من الحكومات العربية استخدام الرأس مال العربي، اننا لا نطالب أشياء مستحيلة، لا نطلب أن تفتح الحدود لتحارب الناس، اننا لا نطلب هذا الشيء ولا نحرج الناس، اننا نقول أن هناك أموالاً للحكومات العربية موجودة في الولايات المتحدة اننا لا نطلب ان نأخذها أو نعطيها إلى أحد، ولكن نستطيع أن نستخدمها لأجل الإعلام العربي داخل الولايات المتحدة الأميركية، لأننا بماذا ننتصر على الولايات المتحدة؟ هل لبنان سيحتل أميركا؟ هل مصر ستحتل أميركا، إن الشعب الأميركي مضلل لماذا بدأت بكلمتي وقلت أن الشعب الأميركي مع اسرائيل لأجل هذه الغاية.

إذًا أطلب من الحكومات العربية استخدام الرأسمال العربي المودع في البنوك الأميركية لإنشاء مؤسسات إعلامية موجهة للرأي العام الأميركي والغربي لإعادة التوازن الى السياسة الخارجية الاميركية الخاصة بالشرق الأوسط، ولتحريك الشعب الأميركي واستقلاليته الهجمة الصهيونية على مراكز القرار في الإعلام خاصة.

خامسًا: التمسك بأن الطريق الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وتحقيق السلام والأمن الدوليين هو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية خاصة قرارات مجلس الأمن الدولي 242 و338 و425، وعدم تجزئة هذه القرارات أو تفريغها من محتواها، لأننا "بعد شوي" نطبل ونزمر للقرارين 1402 و1793، وهم أنفسهم يخونوننا ويقولون إن طفلنا إرهابي والدبابة وردة، هذه القرارات التي ندافع عنها تقول ذلك.

وبالتالي المطلوب انسحاب اسرائيل من الجولان السوري من حدود الرابع من حزيران والانسحاب من الار اضي اللبنانية المتبقية (مزارع شبعا وتلال كفر شوبا) وقيام دولة فلسطين على أرض فلسطين وعاصمتها القدس.

سادسًا: ان المجلس النيابي اللبناني مستفيدًا من تجربته خلال مقاومة لبنان المستمرة لإستكمال تحرير أرضه ودحر الاحتلال الاسرائيلي، يدعو الإتحاد البرلماني العربي لممارسة الضغوط من خلال المؤسسات البرلمانية المختلفة كونها الأكثر تمثيلاً للرأي العام والمحافل الأوسع للحوار، ولقد قمت بواجباتي كرئيس لجنة مكلّف من الإتحاد البرلماني العربي بأن خاطبتُ كل مؤسسات الرأي العام بما يحصل في فلسطين.

ثانياً: إنشاء لجنة لدعم فلسطين في الإتحاد البرلماني العربي.

خلال تولي الرئيس برّي رئاسة الإتحاد البرلماني العربي في العام 2016 كانت فلسطين أحد أبرز همومه القومية وتبيّن ذلك من مقررات المؤتمر الثالث والعشرين للإتحاد الربلماني العربي حول بند القضية الفلسطينية الرقم 48 حيث جاء في المقررات:

تبنّي تفعيل دبلوماسية برلمانية تعمل على تشجيع الحوار بين الأقطار العربية والمكونات الداخلية لكل بلد عربي. توصلاً لحل المشكلات القائمة والصراعات الداخلية.

- **أولاً**: يؤكد أنّه لا سلام وإستقرار في منطقة الشرق الاوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ينهي الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة كافة في عام 1967 ويؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس. ويؤكد على القرار الدولي 194 التي هي حق العودة.

- **ثانياً**: يطالب البرلمانات العربية إتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والسياسية العاجلة والفعالة والملوسة وتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجل حماية القدس في وجه الأخطار وسياسات التهويد التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية ورفض سائر المشاريع الإسرائيلية الهادفة لتهويد المدينة ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى والتصدي لسياسات التطهير العرقي للمقدسيين في مدينتهم.

- **ثالثاً**: دعوة البرلمانات العربية للتحرّك لتوفير الدعم اللازم لإنجاح الجهود الفلسطينية والعربية الساعية لعقد مؤتمر دولي للسلام لتنفيذ قرارت الشرعية الدولية الخاصة بالقضايا الفلسطينية، لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي وتجسد الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. على حدود الرابع من حزيران عام 1967 والعمل على توفير الدعم للمساعي الفلسطينية والعربية لحماية الشعب الفلسطيني من خلال مجلس الأمن الدولي وإدانة الإستيطان ووقفه تماماً.

- **رابعاً**: يتوجّه المؤتمر بالتحية والإعتزاز لصمود الشعب الفلسطيني وهبّة جماهيره الشجاعة وممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره والتصدي لجرائم الإحتلال الإسرائيلي وغلاة المستوطنين.

- **خامساً**: يؤيد إقتراح رئيس الإتحاد البرلماني العربي السيّد نبيه برّي بتشكيل لجنة برلمانية خاصة لدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيّد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي رئيس الدورة السابقة للإتحاد البرلماني العربي وعضوية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورؤساء برلمانات المملكة الأردنية الهاشمية _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية _ المملكة المغربية.

- **سادساً**: يؤكد المؤتمر أن من أشكال الدعم العملية والملموسة من قبل البرلمانات العربية للقضية الفلسطينية وللهبة الشعبية الجماهيرية، الإلتزام بتنفيذ الآليات الآتية:

أ- إدانة ما تقوم به "الكنيست الإسرائيلية" من إقرار عدد كبير من القوانين العنصرية ترمي إلى تهجير الشعب الفلسطيني قسراً من وطنه من خلال مصادرة أراضيه والتوسع الإستيطاني وهدم المنازل وإيقاع العقوبات التي تنال من الأطفال وتصل لحدّ الإعدام بدم بادر، ويؤكد المؤتمر رفضه لهذه القوانين التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتصدي لها في المحافل البرلمانية والدولية.

ب- توثيق ونشر الإنتهاكات والجرائم التي ترتكبها قوات الإحتلال وقطعان المستوطنين بالصوت والصورة وإرسالها إلى برلمانات العالم كافة بهدف فضح الجرائم الجرائم الإسرائيلية من خلال لجنة متخصّصة بين الإتحاد البرلماني العربي والمجلس الوطني الفلسطيني ومن يرغب في البرلمانات العربية.

ج- تكليف اللجنة القانونية في الإتحاد البرلماني العربي لإعداد ملف شامل حول القوانين العنصرية التي أقرّتها الكنيست الإسرائيلية أو تلك التي في طور الإقرار، وبيان مخالفتها الخطيرة والدائمة لميثاق وأنظمة الإتحاد البرلماني الدولي وإنتهاكاته الجسمية للقانون والمعاهدات الدولية ولمبادىء حقوق الإنسان، والمطالبة بإتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست.

د- العمل على تفعيل المقاطعة العربية للإحتلال الإسرائيلي ومساندة حركة المقاطعة العالمية حركة .B.D.S طريقاً للتصدي لسياسة الإحتلال العنصرية.

هـ- العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني لتأمين الدعم المادي لأسر شهداء الهبة الشعبية ومن هُدمت بيوتهم، والعمل على شرح عدالة قضية الأسرى والمعتقلين في المؤتمرات البرلمانية، وبشكل خاص البرلمانيين منهم، والعمل على إلزام إسرائيل بالإفراج عن العديد من جثامين الشهداء الّذين تحتجزهم.

و- التواصل مع رؤساء البرلمانات الدول الغربية وفي العالم ومع الإتحادات البرلمانية. أمّا فيما يختص بإقتراح الرئيس برّي بتشكيل لجنة برلمانية خاصة لدعم صمود الشعب الفلسطيني فقد اعاد الإتحاد البرلماني العربي في مؤتمره الخامس والعشرين الطارىء في بيانه الختامي في الفقرة 8 "بتكليف لجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني المنبثقة عن الإتحاد البرلماني العربي في الدورة الثالثة والعشرين برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي ورؤساء برلمانات كل من المغرب والأردن وفلسطين والجزائر، بالقيام بزيارات لعدد من الدول النافذة في القرارا

الدولي للقاء قاداتها وبرلماناتها وذلك من أجل طرح موضوع الإنتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. وإيماناً من دولة الرئيس نبيه بري بالقضية الفلسطينية فقد دعا في كلمته في المؤتمر الخامس والعشرين الطارىء للإتحاد البرلماني العربي المنعقد في المغرب إلى تولي الإتحاد لإفتتاح صندوق يتبرع مالي شعبي وفود برلمانية لزيارة المنطقة لتوضيح ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من إرهاب، ومن أجل تأمين مزيد من إعترافات البرلمانت بالدولة الفلسطينية.

ز- التأكيد على إستمرار الجهود الفلسطينية والعربية لإنهاء الإنقسام وإزالة أسبابه وتشكيل حكومة وحدة فلسطينية تعمل على إجراء إنتخابات شاملة تنهي الإنقسام الفلسطيني.

بناء على ما تقدّم لم ينتهي عمل الرئيس نبيه برّي كرئيس للإتحاد الربلماني العربي بإنتهاء المؤتمر، بل بدأ عمله بعد المؤتمر إذ أعدت الشعبة اللبنانية إلى اللجنة القانونية دراستين بعنوان: "قوانين التمييز العنصرية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي المزعوم" و"التهديد الصامت كشف خطة الكيان الإسرائيلي الإستراتيجية لتهويد القدس الشريف" باللغتين العربية والإنكليزية وتمّ نشرهم في البرلمان الدولي بعد تبنيهم من المؤتمر الرابع والعشرين في المغرب.

يبدأ بإقتطاع ما نسبته عشرة بالمئة من رواتب البرلمانيين العرب عن شهر رمضان من كل عام، وتعميم هذا الإقتراح على إتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية وكذلك على الإتحادات البرلمانية المختلفة.

ثالثاً: تبني المطالبة بطرد إسرائيل من البرلمان الدولي

في كلمته أمام المؤتمر الثالث والعشرين للإتحاد البرلماني العربي دعا رئيس مجلس الأمة الكويتي السيّد مرزوق الغانم إلى تحرك برلماني دولي منظم يؤدي إلى طرد الكنيست الإسرائيلي من الإتحاد البرلماني الدولي.

وقال أدعو البرلمانات العربية إلى المساهمة في تحرّك برلماني دولي يغطي خارطة الدول المنضوية تحت مؤسسة الإتحاد البرلماني العربية تجاه قضايانا المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وأكّد رئيس مجلس الأمّة أنّ لا يمكن للعالم أن يستوعب وجود كيانات كالكيان الإسرائيلي تمارس كل أشكال القمع والتنكيل والإقصاء ضد الإنسان بحجة أن تلك الكيانات تتمتع بشكلها الديمقراطي.

وكان الرئيس برّي خلال ترؤسه الإتحاد البرلماني العربي قد دفع بكل طاقته لتبنّي المطالبة بطرد إسرائيل من الإتحاد البرلماني الدولي كما دعا في كلمة التي ألقاها بالنيابة عنه النائب ميشال موسى خلال إفتتاح المؤتمر الرابع والعشرين للإتحاد البرلماني العربي في الرباط خلال الإجتماع التسيقي للوفود العربية المقبل قبل إجتماع (دكا) إلى تبني نقطة واحدة كبند إضافي على جدول الأعمال، وذلك حرصاً على إجتماع أصواتنا والعمل لدى إتحاد برلمانات الدول الأعضاء وغيرهما، على النجاح في التصويت لصالح النقطة التي آمل أن تكون ما كان قد دعا إليه معالي الرئيس الزميل مرزوق الغانم، وهي طرد إسرائيل من الإتحاد البرلماني الدولي، بسبب إستمرار إحتلالها وجرائمها المتمادية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق.

كما أعاد الرئيس نبيه برّي التأكيد على هذا الطلب في كلمته التي ألقاها بالنيابة عنه النائب ميشال موسى في المؤتمر الخامس والعشرين الطارىء في المغرب حيث طالب الإتحاد البرلماني الدولي في سان بطرس برج العمل لتحقيق طرد إسرائيل من الإتحاد ودعوة دول العالم عبر الإتحاد للإعتراف بدولة فلسطين.

المراجع بالعربية:

1. سعيد أبو عباة، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها وأنواعها وقوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009.
2. سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2007.
3. علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر 2004.
4. منتصر سعيد حمودة، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
5. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
6. سعيد أبو عباة، صور واشكال الدبلوماسية، منشورات بحثية، دنيا الوطن، رام الله فلسطين 2009.
7. صبحة بغورة، الدبلوماسية البرلمانية، مجلة المثقف، العدد 2085، فبراير، سدني، أستراليا 2012.
8. سامي ألخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 632، لبنان 2011.
9. بطرس غالي، خطة للسلام، تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ 17/6/ 1992، الولايات المتحدة الأميركية.
10. رغيد الصلح، الدبلوماسية البرلمانية في لبنان، ورقة بحثية مقدمة إلى معهد الدراسات والتشريع، الإتحاد البرلماني العربي، بيروت، لبنان، 2015.
11. عيسى أبو رقبة، الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2014.
12. علي بوشنة، الدبلوماسية البرلمانية الآفاق والتحديات، مجلة الصحراء سكوب، العدد 32، الرباط، المغرب، 2014.
13. فتحي نجدة صفوة، حكايات دبلوماسية، دار الساقي، بيروت، لبنان،2007 .
14. جميل مطر، الدبلوماسية الشمولية، في" الدبلوماسية العربية في عالم متغير"، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة. والنشر، 2003.
15. حمد طه بدوي، مدخل إلى العلاقات الدولية، دار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971.
16. هايل طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
17. علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، الظاهرة، علم الدبلوماسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
18. روبرت جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.

19. دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة للنشر، بيروت، لبنان، 1985.
20. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأحوال والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد، 2010.
21. علي شفيق العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1990.
22. غيرك فريسنيك، ورقة بشأن السياسة، وثيقة الإتحاد البرلماني الدولي رقم 34، جمعية الأمم المتحدة، 117، عممت في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وثائق الأمم المتحدة، واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية.
23. إسماعيل مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، جامعة الكويت، 1982.
24. مسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة: د .خضرخضر، (بيروت: جريس برس، سلسلة آفاق دولية).
25. سليم، محمد تحليل السياسة الخارجية، (ط) 3 ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.، 1998.
26. راشد أحمد الرشيد، الدبلوماسية البرلمانية الأهداف والآليات والأدوار، دراسة حالة، مجلس النواب البحريني، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017.
27. أحمد النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع 2011).
28. هنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود)، 1989 .
29. إلياس الخضر هاني، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، (العراق: دار الرشيد للنشر)، 1983 .
30. إسماعيل الرمضاني مازن، السياسة الخارجية دراسة نظرية، (العراق: جامعة بغداد)،1991.
31. أسماة الخدير .الدبلوماسية البرلمانية. ..الغائب الأكبر في برامج الأحزاب الانتخابية .موقع لكم إلكتروني، الانتخابية. http: //www.lakome2
32. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مكتبة الأكاديمية، الطبعة الخامسة 1987.
33. إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: جامعة الكويت)، 1971
34. حمد حنين، آفاق تفعيل الدبلوماسية البرلمانية: الإكراهات والإمكانيات المتاحة، هسبريس :http. //www.hespress.com.
35. عطا زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (بنغازي: منشورات جامعة فاريونس)،1993 .
36. محمد الشياب، الدبلوماسية البرلمانية الأردنية، النشأة، الأجهزة، الوسائل، (عمان، الأردن)، دون ناشر، 2013.
37. صلاح الدين بوجاه، في الدبلوماسية البرلمانية، مجلة البرلمان العربي، (دمشق، الأمانة العامة للاتحاد البرلمان العربي)، العدد81، 2001.

38. محمد المصالحة، دراسة في الحياة البرلمانية الأردنية: تطبيقات في الديموقراطية البرلمانية .الجزء الثاني، (عمان: الحامد للنشر والتوزيع) ،2000 .
39. مجلة البرلماني العربي، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، عدد 99، سبتمبر 2006.
40. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني " القانون الدولي المعاصر"، الإصدار الخامس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010
41. صلاح الدين عامر، "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام"، مطبعة دار النهضة العربية، مصر، 2009.
42. عبد السلام هماش، محاضرات في " العولمة وحقوق الإنسان"، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، خلال الفصل الدراسي الصيفي بتاريخ 2012/6/21، غير منشورة.
43. شارل روسو، " القانون الدولي العام"، المجلد الثاني، 1972.
44. أميرة حناشي، "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008/2007.
45. أحمد أبو الوفا، "الوسيط في القانون الدولي العام"، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2010.
46. محمد المجذوب، "القانون الدولي العام"، دار الجامعة، بيروت، بدون ذكر السنة.
47. محمد ناصر، الإشكاليات القانونية لمدا السيادة الوطنية وتطبيقاته في ظل النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
48. محمد بوبوش، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية" باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: http: //www.oujdacity.net/regional- article-1676-ar.html
49. عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، " الإعلان عن الدولة"، دار دجلة، عمان، ط1، 2010.
50. حسن الجلبي، القانون الدولي العام، "أصول القانون الدولي العام"، الجزء الأول، مطبعة شفيق، بغداد، 1964.
51. عبد القادر شعبان أبو النور، واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها، جامع الأقصى، 2016.
52. محمد طلعت الغليمي، "الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973.
53. محمد طلعت الغليمي، "الوسيط في قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1982، ص318-319.
54. طلال العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر – دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص51. انظر محمد طلعت الغليمي، "الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973.

55. حسن رزق سلمان عبدو، "النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.
56. خلف غالب خلف السرحان، "أثر تدخل منظمات قوق الإنسان على مفهوم السيادة"، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1990- 2005.
57. عبد الرحمن ابن خلدون، دار العودة، بيروت.
58. عزيزة الطيبة خرازي، كريمة الوزني، "مفهوم الدولة في زمن العولمة (المغرب نموذجاً)"، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن على الرابط التالي: http: //www.ahewar.org/، 2008/4/14.
59. عبدالله بن جبر العتيبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23 – صيف 2009.
60. محمد علوان، "القانون الدولي العام"، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2007.
61. محمد علوان، القانون الدولي العام- المقدمة والمصادر-"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3.
62. عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2007.
63. جهاد نصري عقل، السيادة القومية وسيادة الدولة على الموقع الإلكتروني الخاص بشبكة المعلومات السورية القومية الآتي: www.ssnp.info.
64. عبدالفتاح عبد الرزاق محمود، "النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي"، دار دجلة، عمان، ط1، 2009.
65. عبدالكريم علوان، "النظم السياسية والقانون الدستوري " القانون الدولي المعاصر"، الإصدار الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

المراجع بالأجنبية:

1. Nassim Mokrani, Les nouvelles diplomaties, édition Casbah, Alger, 2009.
2. ARON, RAYMOND: Paix et guerre entre les nations ,Calmann-Lévy, 2004.
3. De Guillaume (Devin) et Marie- Claude Smouts. les organisations internationales, Armand Colin , paris , 2011.
4. SIRACUS, JOSEPH M: Diplomacy: A Very Short Introduction, Oxford, university press, 2010, pp.
5. Hamilton Keith and Professor Richard Langhorne, "The Practice of Diplomacy: Its Evolution, Theory and Administration, 2 edition.
6. Nye,Joseph: S. Jr,The Future of Power, PublicAffairs,U.S,20116.
7. WHITON CHRISTIAN,Smart Power: Between Diplomacy and War,Potomac Books Inc ,2013.
8. BAYNE NICHOLAS and WOOLCOCK STEPHEN: The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations (G8 and Global Governance), Ashgate Pub Co, 2011.
9. Samir Naier, L'empire face à la diversité, Hachette, 2003.
10. Abdelkader Bousselham, Regard sur la diplomatie algérienne, Edition Casbah, Alger, 2005.
11. Actes du colloque sur la diplomatie parlementaire, organisé au Sénat français (Mai 2001), Paris.
12. Declaration de l'Union interparlementaire sur les criteres pour des elections libres et regulieres adoptee à l'unanimité par le conseil interparlementaire, in: http: //www.ipu.org/cnl-f/154-free.htm
13. MONIQUET CLAUDE, Guerre secrète: Services secrets, diplomatie parallèle et opérations spéciales dans la guerre contre le terrorisme depuis le 11 septembre, Editions Encre d'Orient ,2011.
14. Actes du colloque sur la diplomatie parlementaire, organisé le 29 avril 2002 par le parlement canadien,
Ottawa.http:
//www.Parl.gc.ca/information/InterParl/Asoociations/Francophonie/April2002/Re...
15. Herman de Croee ,Actes de conférences européennes des présidents de parlements, 30-31 mai 2006/ TC/inn (gs.....).
16. Rapport Beethom, 2006, UIP/www.iup.org.
17. Jean-Luc RACINE ,direction génerale politique exterieure de l'Union, La situation au cachemier,parlement europen in: http: //edz.bib.uni-mannheim.de/daten/edz-ma/ep/05/pe381.390- fr.pdf.

18.Maus Didier,Le cadre institutionnel de la diplomatie parlementaire, Parlement[s], Revue d'histoire politique ,2012,1 N° 17, edtion L'Harmattan.

19.Daniele Archibugi, Vers une mondialisation démocratique, Cerf, 2009.

20.Mathilde CROCHETET, La sociogenèse de l'observation électorale internationale: le rôle des missions d'observation électorale internationale dans la promotion de la démocratie, Mémoire de recherche, IEP de Toulouse.

21.le Bureau des institutions démocratiques et des droits de l'homme (BIDDH) de l'OSCE. L'observation des élection. Une décennie d'observations électorales: Acteurs et pratique. OSCE ,BIDDH ,2006.

22.The Swedish International Development Cooperation Agency, Manuel des missions d'observation électorale de l'UE in: http: //www.needsproject.eu/files/Handbook_EUEOM_FR.pdf.

23.CRAWFORD, JAMES (2012). "INTERNATIONAL LAW" Cambridge university press.

24. ميثاق الأمم المتحدة، المادة 102، الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة، www.un.org

25. الموقع الإلكتروني للناتو: www.nato.org

26.www.undp.org/content/undp/fr/home.html

27. الموقع الإلكتروني للبرلمان الأوروبي:

http:

//www.europarl.europa.eu/intcoop/election_observation/missions20042009_en.htm2009/2014

28. الموقع الإلكتروني للجمعية البرلمانية الفرنكفونية.

http: //apf.francophonie.org/spip.php?article1400.

29. الموقع الإلكتروني للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

Doc OSCE PA Election Observation January 2008-August 2014./www.osepa.org.